الدكتور إميل نخلـه

البحرين

التطور السياسي في مجتمع مُتحدِّث




مكتبة
مؤمن قريش
لو وضع إيمان أبي طالب في كفة ميزان وإيمان هذا الخلق في الكفة الأخرى لرجح إيمانه .
الإمام الصادق (ع)
moamenquraish.blogspot.com

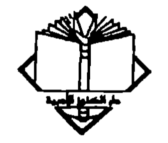
البحرين

التطور السياسي في مجتمع مُتَحَدِّث

د. إميل نخلة

البحرين

التطور السياسي في مجتمع مُتَحَدِّث



البحرين: التطور السياسي في مجتمع مُتَحَدِّث

المؤلف: د. **إميل نخلة**

ترجمة: عبدالنبي العكري

تصحيح وتدقيق: المركز الوطني للدراسات، مملكة البحرين

الطبعة العربية الاولى **2006**

دار الكنوز الادبية

بيروت ــ لبنان

هاتف ــ فاكس: 009611 739696

ص. ب: 7226 ــ 11

Dar Al Konooz Al Adabyia

Beirut – Lebanon / P. O. Box; 7226-11

Telefax: 009611-739696

E.Mail; alkonooz2003@hotmail.com

الإهداء

إلى شعب البحرين

المحتويات

لائحة بالجداول

مقدمة المؤلف

كانت مفاجأة سارة ومصدر اعتزاز لي لان ينشر كتابي عن البحرين، والذي كتبته قبل 30 عاما، بالعربية في البحرين، وفيما أنا أقرا الترجمة العربية تواردت الى خاطري ثلاث قضايا رئيسية وهي: الشعور الدافئ بالحياة التي عشتها في البحرين ومابين أهله، وثقل القضايا الدستورية والحاكمية والتي بحثتها في البحرين في السبعينيات، واستمرار انعكاس هذه القضايا على حاضر البحرين اليوم واستمراريتها في المستقبل.

انغمست البحرين، حكومة وشعبا (شيعة وسنة، متدينين وعلمانيين، رجالا ونساءا) في مناقشات حول الحقوق الدستورية بعد الاستقلال وأجراء العملية الانتخابية للمجلس الوطني قصير الأجل، وأتضح بسرعة للمراقبين أن هناك قضايا مهمة عديدة واكبت الحوار الوطني خلال 1972-1973 ومن بين هذه القضايا ما يلي:

ـ المشاركة السياسية في صناعة القرار.
ـ حقوق الإنسان.
ـ مساواة المرأة في السياسة والعمل.
ـ حرية الصحافة والتعبير.
ـ حق مؤسسات المجتمع المدني في العمل بدون تدخل حكومي.
ـ محاسبة الحكومة وشفافيتها.
ـ العدالة الاقتصادية والاجتماعية.

إن المناقشة الحامية لهذه القضايا والتي اجتاحت البلاد عشية انتخابات المجلس التأسيسي في 1972 والمجلس الوطني في 1973، وما بعد حل المجلس الوطني في عام 1975، كما عرضت باستضافة في الكتابة لازالت ذات أهمية اليوم كما كانت قبل جيل سابق وبالرغم من مرور الوقت والتغيرات الدراماتيكية التي جرت منذ ذلك الوقت في مجتمع البحرين السياسي والمجتمعية العربية والعالم. وتبقى هذه القضايا في قلب الحراك السياسي والاجتماعي في البحرين. وتظل المطالبة بهذه القضايا عالية وعميقة اليوم كما كانت قبل 30 عاما، وتظل ردود فعل الحكومة اليوم تجاه هذه المطالب اليوم محليا وعالميا كما كانت حينئذ.

سنستعرض باختصار بعض التغيرات التي حدثت في مجالات ثلاثة في البحرين وفي المنطقة وعلى مستوى العالم، وتحليل تأثير هذه التغييرات على القضايا التي تظل مثار اهتمام مواطني البحرين.

شهدت البحرين العديد من التطورات منذ نشر الكتاب بالإنجليزية، وخصوصاً منذ موت الأمير السابق الشيخ عيسي في مارس 1999، وتسلم ابنه الشيخ حمد الحكم حيث أقدم الأمير على عدد من الخطوات على طريق الإصلاح السياسي بما في ذلك ميثاق العمل الوطني في فبراير 2001، وإصدار دستور جديد ينص على انتخاب مجلس النواب وتعيين مجلس الشورى في فبراير 2002 واجراء انتخابات وطنية في أكتوبر 2002. أن إصلاحات 2002 السياسية هي بمثابة مـــأسسة الملكية حيث أضحى الأمير حمد ملكاً. وقد اجتاحت البلاد النشوة خلال الفترة 2000–2001 حيث تفاعلت مؤسسات المجتمع المدني ايجابيا تجاه مبادرات الشيخ حمد الإصلاحية.

لكن سرعان ما تحول المزاج الى الشعور بالمرارة في 2002، وتصاعدت المعارضة للدستور الجديد والقيود التي يفرضها على حرية

التعبير والتجمع، وفي حين صوت أكثر من 90 % ممن يحق لهم الاقتراع لصالح ميثاق العمل الوطني في فبراير 2001 فان 54% فقط شاركوا في الانتخابات الوطنية في أكتوبر 2002، واندلعت المواجهات بين نشطاء حقوق الإنسان والحكومة، وازداد التوتر الطائفي حدة، كما صعدت الأندية والجمعيات والمنظمات النسائية معارضتها للدستور باعتباره صادرا من فوق وبدون تشاور او مشاركة قيادات المجتمع.

وطالبت هذه المجموعات بضمان حقوق الإنسان، وتضمين بعض مواد دستور 1973 في الدستور الجديد.

وقع الملك الجديد ما بين أولئك المعارضين للإصلاح من داخل وخارج العائلة من ناحية والمنظمات الجماهيرية التي تحبذ تسريع الإصلاح استنادا الى قاعدة مجتمعية من ناحية أخرى. استطاع الملك أن يصل لقطاعات مختلفة في المجتمع واستخدام موقعه الملكي لتوزيع الثروة والأراضي على من يحتاجها من خلال المكرمات كما وعد بان يتملك مجلس النواب سلطة تشريعية في المستقبل، شبيهة بتلك التي امتلكها المجلس الوطني لعام 1973. وحسب ما جاء في التقارير الصحفية فان بعض مجموعات المعارضة واستجابة لعرضه قد عبرت عن رغبتها في المشاركة في الانتخابات الوطنية القادمة.

شهدت البحرين على المستوى الإقليمي العديد من الهزات والصراعات. ان كون البحرين بلد صغيرا وسط الخليج الذي يتملك احتياطيات نفطية كبيرة، وذات أغلبية شيعية وأقلية سنية حاكمة، فقد توجب على البحرين أن تشق طريقها بحذر. وكان من بين هذه التطورات قيام جمهورية إيران الإسلامية والحرب العراقية الإيرانية والغزو العراقي للكويت وتبعها حرب الخليج وبالطبع استمرار الصراع في العراق، وتوجب على الأقلية السنية الحاكمة أن تعيد سلوكها الإقليمي في إطار وجود قوة شيعية جارة لها، وتصاعد نشاط

الأغلبية بتزايد وتنظيم نفسها على المستوى الدولي، فقد توجب على البحرين مثلا مثل باقي العالم ان تتعامل مع انهيار الاتحاد السوفيتي في التسعينيات وصعود الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة، وصعود الراديكالية الإسلامية في المشهد الدولي، وبعدها هجمات 11 سبتمبر 2001 الإرهابية ضد الولايات المتحدة وغيرها من البلدان. ومؤخرا شهدت صعود السياسة المذهبية والاثنية في العراق والمزيد من أسلمة السياسة العربية وتزايد المطالبة بالدمقرطة والإصلاح على امتداد الشرق الأوسط.

انه وفي هذا الإطار، وضمن جميع هذه التطورات، يقترب مجتمع البحرين من المبادرة الإصلاحية السياسية والاقتصادية. ولضمان نجاح هذه الإصلاحات فانه يتوجب ان تعكس شراكة حقيقية ما بين أسرة ال خليفة الحاكمة من ناحية وجميع فئات المجتمع البحريني بغض النظر عن مكانيتهم الاقتصادية وانتماءاتهم الدينية وجنسهم، حيث يعكس عام 2005 صدور مشروع قانون الإرهاب كنموذج لما يجرى، فإذا كان الملك يأمل بإصدار هذا القانون بنجاح فان ذلك يشترط كلا من الحكومة ومجلس النواب مسبقا على تعريف الإرهاب، والذي ينتج توازناً خلاقاً ما بين احتياجات البلاد الأمنية وحقوق المواطنين.

أنني آمل أن يسهم كتابي في نسخته العربية في نقاش صحي حول هذه القضايا.

وأخيرا فأنني أود في هذه المناسبة أن اشكر د. منيرة فخرو أستاذة علم الاجتماع في جامعة البحرين والسيد عبد الرحمن النعيمي مدير المركز الوطني للدراسات لإسهامهم في تحقيق نشر الكتاب بالعربية.

د. إميل نخلة

نوفمبر 2005

مقدمة الطبعة العربية

رغم الاهمية البالغة للتحليلات الواردة في هذا الكتاب، ورغم انه كتب في مرحلة عصيبة من تاريخ البحرين السياسي، في السبعينيات من القرن المنصرم، بعد الاستقلال وخلال مرحلة الانتخابات للمجلس التأسيسي، الا انه لم يجد طريقه الى القاريء العربي الا بعد مضي أكثر من ثلاثة عقود على اصداره باللغة الانجليزية.

يشير الاستاذ نخله في مقدمته للكتاب بأن "هذه هي دراسة لحالة التطور السياسي في البحرين وهي أول جهد من نوعه للتعامل مع الدولة الناشئة في الخليج لموضوع دراسة، أكثر من كونها هدفاً لسياسة دولة أخرى في إطار خططها في المنطقة". ولكنه "لا يتوقع لصناع السياسة الأمريكية أن يصيغوا سياساتهم البعيدة المدى تبعاً لدول الخليج دون فهم الأوضاع التقليدية والثقافية والاقتصادية والسياسة السائدة في المنطقة."

وبالتالي فإن "هذا الكتاب موجه لخدمة قراء متنوعين من الرسميين الخليجيين والقادة والنخب الأخرى خصوصاً أن البحرين تطمح أن تصبح واجهة الخليج لصناع السياسة الأمريكية".

وحيث ان الهدف هو تقديم خدمة أساسية لصناع القرار سواء في البحرين او الولايات المتحدة، فان بامكاننا أن نتخيل حجم الجهد الذي بذله المؤلف الذي أبدى الكثير من الاهتمام بأوضاع منطقة الخليج عموماً، سواء البحرين او المملكة العربية السعودية، انطلاقاً من وعيه بأهمية دراسة منطقة تتمتع بمكانة كبيرة في الاستراتيجية الدولية خاصة بالنسبة للولايات

المتحدة الاميركية، وعلى الادارة الامريكية والشركات المتعددة الاهداف والمصالح أن تضع أقدامها بحذر ووضوح في منطقة عانت ولا تزال تعاني من الصراعات الدولية وانعكاس هذه الصراعات على الاوضاع الداخلية على المستوى المحلي لكل دولة وعلى صعيد الاقليم الخليجي بشكل عام، اضافة الى ارتباطها ببعدها القومي والاسلامي.

ولا ندري أن كان صناع القرار في البحرين خلال العقود الثلاثة الماضية قد أستفادوا من هذه الدراسة القيمة، أم لا. وكذلك الحال بالنسبة للحركة السياسية التي عبرت عن مطالب قطاعات واسعة من المواطنين، الا اننا نفترض أن صناع السياسة الغربيين لم يهملوا هذا الجهد، وبرهنوا ـ من خلال الدراسات اللاحقة العديدة التي صدرت عن المنطقة ـ مدى استفادتهم من هذه الدراسة والدراسات اللاحقة واعتمادهم على الارقام والمعلومات والبحوث وما يطرحه كافة المساهمين في العديد من الورش التي اقامتها مراكز الابحاث الاجنبية بالدرجة الاساسية لمساعدة صناع القرار على اتخاذ الخطوات الأكثر نجاعة والأكثر فائدة، والأقل ضرراً لمصالحهم، خاصة وان هذه المنطقة تسبح على بحيرات نفطية لا مثيل لها في أي منطقة من مناطق العالم، ولديها من التاريخ والتراث ما يجعل شعوبها تحلم بأن تلعب دوراً كبيراً في السياسة العالمية الراهنة، وبالتالي فانها تعيش في صراع مستمر وقلق دائم.

وحيث تعيش البحرين مرحلة انتقالية بعد مجيء جلالة الملك حمد، حيث باشر في التخلي عن العديد من السياسات الخاطئة التي سار عليها الحكم بعد حل المجلس الوطني وفرض قانون تدابير أمن الدولة منذ العام 1975، وبعد أن أطلق العنان لقوى المجتمع لدراسة المشكلات القديمة والجديدة التي تعاني منها البحرين، فقد برزت مرة أخرى اشكاليات توقف عندها المؤلف بعد الاستقلال، تلك الاشكاليات المتعلقة بحرية التنظيم السياسي وبالمشاركة الشعبية في صنع القرار ودور مؤسسات المجتمع

المدني من الاندية والجمعيات النسائية والاجتماعية وغيرها، بالاضافة الى مسألة البطالة والعمالة الاجنبية ونمط التعليم ومخرجاته بما يتوافق مع التوجهات الاقتصادية للدولة. وحيث يسعى الحكم بجدية للوصول الى حلول سليمة للمشكلات المذكورة، فان ترجمة هذا الكتاب في هذه الفترة تكتسب أهميتها، لمعرفة الحلول الذي قدمها المؤلف من ناحية، وأهمية وضع خطط مدروسة تخرج البلاد من دوامة الازمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تمر بها بين الفترة والاخرى.

وحيث توقف المؤلف أمام الحركة العمالية ومخاوف الحكم من الحق النقابي، وأعطى الانتفاضات والتحركات العمالية ما تستحقه، بل وقدم النصح للحكومة بأن تستجيب للمطلب النقابي مستشهداً بواقع الحركة العمالية والنقابية في الدول الراسمالية، يمكننا القول بأن خطوة كبيرة قد تحققت في السنوات الاخيرة وذلك بالسماح للعمال والمستخدمين بتشكيل نقابات لهم، اضافة الى تشكيل الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين، (رغم استمرار مخاوف السلطة التنفيذية من النقابات في القطاع الحكومي) وما رافق الانفراج السياسي من حركة مجتمعية نشطة تمثلت في بروز العدد الكبير من جمعيات حقوق الانسان والشفافية والنفع العام إضافة الى الجمعيات السياسية التي برزت بقوة وبرهنت أنها إحدى الضمانات الاساسية لأية عملية اصلاح ديمقراطي ليس فقط في البحرين وانما في عموم الاقليم الخليجي.

ونظراً لأهمية المعلومات والتحليلات التي وردت في هذه الدراسة، وللتشجيع والدعم الكبير الذي قدمته الدكتورة منيرة فخرو، حيث قامت مشكورة بالاتصال بالمؤلف لأخذ موافقته على ترجمة الكتاب، وقد وافق مشكوراً على ذلك، فقد قام المركز الوطني للدراسات في البحرين بترجمة هذا الكتاب، آملاً أن يجد طريقه الى القارئ في البحرين وخاصة العاملين في الحقل السياسي والمجتمعي، للاستفادة من التجربة الكبيرة التي سجلها

المؤلف، ومن أجل تقليل الاخطاء التي يمكن أن يرتكبها اللاعبون في المسرح السياسي في مرحلة تشتد المطالبة الاقليمية والدولية بضرورة المشاركة السياسية وأهمية اعتماد معايير دولية في قضايا الحريات العامة ومؤسسات المجتمع المدني وحقوق الانسان، إضافة الى المشاركة الشعبية في صنع القرار، وهي القضية المركزية التي يعتمد عليها مدى التقدم الذي تحرزه شعوب وأنظمة هذه المنطقة من العالم.

المركز الوطني للدراسات

سبتمبر / ايلول 2005

توطئة

يستند هذا الكتاب إلى ثلاث سنوات من البحث في البحرين بتمويل في البداية بمنحة من مؤسسة فولبرايت. ومن المحتم أن يعبر المؤلف عن امتنانه للعديدين من الذين ساعدوه مباشرة أو بصورة غير مباشرة خلال عملية إجرائه لهذا البحث. ومن المحتم بطبيعة الأشياء الجاري بحثها، والناس الذين جرى الإتصال بهم والوثائق المتحصلة والمخطوطة محل المراجعة، بروز مشاكل ومنغصات. ومن السهولة بمكان إظهار الامتنان بسعادة حيث أنها بمتناول اليد، لكن فرز المشاكل، وإدارتها وتحديدها هي مهمة صعبة، وتتطلب عادة مهنية أكاديمية وسرية ودبلوماسية. إن مزيجاً من هذه العناصر تعرف أحياناً بالحرفية الأكاديمية.

أود أولا أن أشكر د. جون ديلون الابن، رئيس كلية مونت سانت ماري في إيمتس بورج بولاية ماريلاند، لتشجيعه ودعمه لي خلال قيامي بالبحث. كما أود التعبير بالأمتنان للسيد وليام ساند رئيس تحرير "ميدل إيست جورنال" **(Middle East Journal)** لما قدمه طوال عملية البحث. إن المكتب الأمريكي للعلاقات التعليمية والثقافية هو من يترجم منحة فولبرايت إلى حقيقة وبالتالي فإنني ممتن للتعاون المثمر لمدير المكتب لبرامج الشرق الأدنى وجنوب آسيا، السيد أرثر ألِن، وطاقمه وخصوصا الآنسة ماري مكدونو، وهي باحثة متقدمة سابقة في البرنامج البحثي.

أما في البحرين فقد تلقيت مساعدات من قبل العديد من الجهات، وكانت ضرورية لنجاح بحثي. أود أن أشكر طاقم سفارة الولايات المتحدة

الأمريكية في المنامة، عاصمة البحرين، وبالأخص السيد وليم كيربي، السكرتير السابق، حيث أنه كنائب للضابط الأساسي في السفارة وكاختصاصي في شئون الشرق الأوسط والخليج وكدبلوماسي معار، فقد جعل إقامتي في البحرين ذات معنى. ورغم العديد من المحاولات والصعوبات المتأصلة لإقامة السفارة الأمريكية الجديدة في البحرين، فقد حرص على إنجاح مهمة أول باحث أساسي أمريكي (Senior researcher) في البحرين، حيث سار مشروعي بكل سلاسة. ومن جراء ذلك فقد تفادينا أنا وعائلتي العديد من المنغصات بسبب هذه المساعدة. كما أود أن أشكر مكتب سيطرة البحرية والشحن الأمريكي للسماح لي باستخدام تجهيزاتهم خلال وجودي في البحرين.

على الجانب الحكومي البحريني، أود الاعتراف بامتناني للتعاون الذي لقيته من كبار المسؤولين في مختلف الوزارات. أود أن اقدم الشكر للشيخ محمد بن مبارك الخليفة، وزير الخارجية وطاقمه في وزارتي الخارجية والإعلام وخصوصا الشيخ عيسى بن محمد الخليفة مدير الإعلام والسيد أحمد كمال مدير المطبوعات والسيد حسين الصباغ مدير برامج الإذاعة والسيد سلمان تقي رئيس التحرير السابق لمجلة بحرين اليوم.

إن بحثي الدائب للقوانين والمراسيم وغيرها من الوثائق القانونية كان مثمراً نتيجة التعاون الوثيق للسيد صلاح المدني، رئيس الدائرة القانونية. أما في وزارة التربية والتعليم فإنني أود التعبير عن إمتناني للمساعدة القيمة من قبل وزير التربية والتعليم، الشيخ عبدالعزيز الخليفة، والسيد حمد السليطي، مدير التخطيط. أما في وزارة العمل والشؤون الإجتماعية فأود التعبير عن شكري للوزير السابق جواد العريض (وزير الدولة الحالي والمدعي العام الأسبق). وابراهيم حميدان (سابقاً المدعي العام)، والمدير العام للوزارة، عبدالرحمن درويش، والمستشار العمالي، دبليو. بي. بيري، فقد كانوا مفيدين للغاية، وخاصة في جهودي للبحث في كمية كبيرة من

المعلومات المتعلقة بقوة العمل والحاجة اليها والتوقعات المستقبلية في البحرين. كما أن العاملين في مكتب الاحصاء لوزارة التنمية والخدمات الهندسية لم يدخروا جهداً من تقديم اية تقارير احصائية ذات أهمية. وأنا ممتن للسيد راشد حسن الضبيب من مكتب البترول في وزارة المالية والاقتصاد الوطني لتزويدي بالتقارير السنوية المتعلقة بإنتاج النفط في البحرين.

وبالرغم من كون الصحافة العربية في البحرين محدودة الحجم والمعطيات، فإن رؤساء التحرير والمحررين في الصحيفتين الرئيسيتين قد زودوني بمعلومات قيمة، وأعبر عن امتناني لرئيس تحرير الأضواء، السيد محمود المردي، ورئيس تحرير صدى الأسبوع، السيد على سيار، وطاقمهم من الصحفيين مثل محمد قاسم الشيراوي وإبراهيم بشمي وعلي صالح وعقيل سوار. وقد أسهم العديد من الناس مباشرة أو بصفة غير مباشرة في إنجاحِ بحثي. ومعرفتي بهم جعلت إقامتي في البحرين أكثر سعادة. وسأظل ممتناً لصداقة السيدة والسيد جاسم مراد والسيد والسيدة على مراد والسيد والسيدة محمود المردي والسيدة والسيد علي الأمين والسيد وفيق السعدي والسيدة والسيد ويليام كيربي والسيد والسيدة بير شوجزِن والدكتور والسيدة فريثجوف وانيبو.

لاشك أنه لم يكن بالامكان انجاز هذا الكتاب، لولا الجهد والتشجيع من قبل زوجتي. لقد تكفلت بالقيام بعدة مهام مثيرة للإعجاب خلال البحث مثل مهام البيت وتأمين الإقامة المريحة والمديرة التنفيذية ومحاورة لا تتعب، ومرفقة مخطوطات ومعدة القهوة والطابعة المحترفة.

بالتأكيد فإن أيا من الأشخاص السابقين لا يتحمل أي مسؤولية لنواقص وثغرات هذا الكتاب، وأتحمل وحدي هذه المسؤولية.

إميل

الفصل الأول:

المقدمـة

ملاحظات حول البحث: المدى والأسلوب

هذه هي دراسة لحالة التطور السياسي في البحرين[أ] وهي أول جهد من نوعه للتعامل مع الدولة الناشئة في الخليج لموضوع دراسة أكثر من كونها هدفاً لسياسة دولة أخرى في إطار خططها في المنطقة. هناك بالطبع علاقة ما بين عملية بناء الدولة وجميع القوى التي تؤثر في العملية والدور الذي تلعبه دول الخليج، بإيجابية أو سلبية في السياسة الدولية. وبكلمة أخرى، فإنه لا يتوقع لصناع السياسة الأمريكية أن يصيغوا سياساتهم البعيدة المدى تبعاً لدول الخليج دون فهم الأوضاع التقليدية والثقافية والاقتصادية والسياسة السائدة في المنطقة.

هذا الكتاب موجه لخدمة قراء متنوعين من الرسميين الخليجيين والقادة والنخب الأخرى، خصوصاً أن البحرين تطمح أن تصبح واجهة الخليج لصناع السياسة الأمريكية. يمثل علماء السياسة ودارسوها في البلدان النامية بما في ذلك منطقة الخليج، مجموعة يتوجه إليها الكتاب بالطبع. وتستند هذه الدراسة إلى مصادر أصيلة إضافة الى البحث الميداني.

إن معظم المادة الأصلية هي باللغة العربية وبالتالي فهي ليست متاحة للقارئ الأمريكي. إضافة إلى ذلك فإنها ليست منشورة في مكان آخر. إن غنى المعلومات الواردة هنا والمتعلقة بمختلف جوانب الحياة في الخليج

أ ـــ لم يجر سوى القليل من الابحاث حول منطقة الخليج العربي من قبل الاكاديميين الاميركيين باستثناء البحوث المتعلقة بالنفط. ان ندرة الابحاث الاميركية حول الخليج تتمثل في انه طوال الفترة مابين 1883-1968 لم يتم اعداد سوى اطروحة دكتوراه واحدة تعرضت فيها للبحرين. راجع.
American Doctoral Dissertations in the Arab World 1883-1968, Washington, D.C., U.S.Government Printing Office, 1970.

مقترنة بالاهتمام بالشئون الخليجية نظراً لأزمة الطاقة، مما يجعل هذا الكتاب إضافة نوعية للباحثين في العلوم السياسية.

تعاطى الباحث مع مجمل عملية بناء البحرين كبلد حديث الإستقلال، وخصوصاً أن العملية مرتبطة بما يلي:

1 ــ طبيعة وصفات النظام السياسي كأسلوب للحكومة.

2 ــ النظام التعليمي في علاقته مع التأقلم السياسي وتدريب القادة.

3 ــ المواطنون وقدراتهم، القانونية وغيرها، للتأثير في عملية اتخاذ القرار.

4 ــ التنمية الاقتصادية في علاقتها مع التنمية السياسية على المستويين المحلي والأجنبي.

5 ــ صياغة ومصادر وأهداف السياسة الخارجية كانعكاس للمداخلات المحلية.

6 ــ المغامرة الأخيرة للديمقراطية – توجه نظام قبلي تقليدي إلى نظام مدني حيث العناصر الجديدة مدعوة لخلق مداخل معينة في النظام السياسي.

وكما نرى فإن البحث يركز على خمسة عناصر معروفة في أزمة بناء الدولة وهي الهوية والاندماج والاختراق والمشاركة والتوزيع[1].

إن دراسة التطوير السياسي والتحديث في إطار عملية بناء الأمة له ثلاثة أهداف:

ــ تزويدنا بأرضية نختبر من خلالها الأفكار الجديدة في علم السياسة المقارن.

ــ السماح للباحثين لتقييم مصداقية وتطبيقات نظام البحث كوسيلة فاعلة.

ــ إلقاء الضوء على سيرورة جدل التطور في بيئة معينة، وهي البحرين في هذه الحالة، لاعتبارات رقمية قياسية.

والسؤال الأخير الذي يتوجب توجيهه هو أنه في ضوء الأوضاع الخاصة بدول الخليج مثل البحرين وأخذاً بالاعتبار هذه الأوضاع عملياً في اتخاذ القرار في إطار الخليج، فهل يمكن الحديث عن نموذج مقاييس علمية عالمية، يمكن اعتمادها في ملاحظة وتقييم تسيير السياسة؟ وكما سنرى لاحقاً، فإنه في ضوء الحقائق المدروسة في هذا البحث فإنها تشير إلى احتمال نموذج آخر جديد، يمكن أن يكون الأفضل في التطبيق على إمارات (مشيخات) الخليج. وبعيداً عن الواقع فإن هناك تساؤلاً علمياً آخر وهو: ما الذي عمله البلد موضوع الدراسة للتحييد والتغلب على أزمة بناء الأمة؟ ويغطي هذا النشاط مساحات من بنية الحكومة والحدود الفاصلة بين السلطات والمشاركة الشعبية في الحكومة والتطور الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي للمواطنة الجديدة. وقد أبدى علماء السياسة خلال العقدين الماضيين اهتماماً محسوباً بمجمل عملية بناء الأمة في البلدان حديثة الاستقلال في آسيا وأفريقيا، وقد دعم هؤلاء العلماء مجموعة من الاستنتاجات والنماذج والتعميمات. ومن هؤلاء في مجال سياسة البلدان النامية[2] البروفيسر جبريل أ. الموند والبروفيسور جيمس كولمان، في محاولتهما لإظهار أنه يمكن الاستفادة من نموذج النظام السياسي، في استخدامه لدراسة التطور السياسي في بلدان جديدة. أما بروفسور الموند **(Almond)** فقد حبّذ في مقدمته الطريقة الفاعلة للسياسة بمعنى تفصيل وتجميع المصالح الاجتماعية والسياسية وتجنيد القيادة[3]. إن الدفاع النظري الأساسي لنظام المعالجة هذا، وهو من وضع البروفسور (الموند) يطرح أن للمجتمعات صفات متشابهة، مثل البنية والوظائف. ومن أجل تسهيل تطبيق هذه الأدوات المعرفية، فإن لجنة علم السياسة المقارن[ب]

ب ــ كان أعضاء اللجنة حينها لو كان باي (رئيساً) جبريل ألموند، ليونارد بايندر، تايلور كول، جيمس كولمان، هيربرت هايمان، جوزيف لابالومبارا، سيدني فيربا، روبرت وارد، ما يرون وينر.

لمجلس بحوث العلوم الاجتماعية قد أجرى في الستينيات سلسلة من مشاريع البحث والتي عالجت واختبرت مدى تطبيق نظام معالجة السياسات المقارنة على عملية التنمية والتحديث في بلدان حديثة الإستقلال. لقد أنتج هذا المشروع عشرات البحوث الضخمة كجزء مما يعرف "دراسات التطور السياسي" على امتداد أكثر من عقد[ت]. ومن خلال دراسة التحديث والتطور السياسي فإن علماء السياسة المهنيين قد حاولوا العمل ضمن إطار خمس أزمات لبناء الأمة.

أن الهدف الرئيسي لهذه الأعمال هو تطوير معالجة فاعلة للسياسة المقارنة[ث] واختبار المفاهيم الجديدة في الإطار الجديد لنظام التطور السياسي[4]. ورغم ذلك فإنه وفيما كانت تجري مناقشة الفصل السابع من "دراسات التطور السياسي"، فقد استنتجت لجنة السياسات المقارنة أنه يمكن رؤية التطور السياسي من منظور المساواة والقدرة والتمييز[5].

ت ـــ نشرت هذه الكتب دار جامعة برنستون للنشر، برنستون، نيوجرسي، وهي على النحو التالي:
Lucian W. Pye, ed., Communication and Political Development (1963); Joseph LaPalombara, ed., Bureaucracy and Political Development (1963); Robert E. Ward and Dankwart A., Rustow, eds., Political Modernization in Japan and Turkey;(1964); James S Coleman ed., Education and Political Development (1965); Lucian W. Pye and Sidney Verba, eds., Political Culture and Political Development (1965); Joseph LaPalombara and Sidney Verba, eds., Political Parties and Political Development (1966); and Leonard Binder etal, eds., Crises and Sequences in Political Development (1971).

ث ـــ مما هو جدير بالاهتمام ان بروفسور الموند قد عَنْوَن تقديمه للكتاب من تأليفه مع جيمس كولمان وآخرين في كتابه The Politics of the Developing Areas ما يلي: A Functional "Aproach to Comparative Politics" (ص3) دار نشر برنستون، 1960.

في هذا الإطار فإن التمييز في ظاهرة التنمية يشير إلى دور الفصل والتخصص في تحديث المجتمعات[6] أما المساواة وكمؤشر مستخدم للتطور السياسي فإنه ينظر إليها في مرجعيتها إلى المواطنين والمواطنة[7]. أما المفهوم الثالث وهو القدرة، فإنه يشير إلى قدرة النظام السياسي في الإبداع والبقاء والتأقلم.

أن الدراسات العيانية بطبيعتها تركز على التحليل النافذ لوضعية محددة انطلاقا من فرضيات عالمية. أما النتائج والاستنتاجات للدراسة العيانية فإنها بدورها تحدد مدى الفرضية السابقة. وبالنسبة للبحرين فإن الملاحظة الأولى هي أن الباحث لاحظ التفاوت الصارخ بين التنظير حول بناء الأمة والحقائق الموضوعية للسياسات التنموية. وسيحاول الجزء المتعلق بالتربية والاتصالات والمشاركة الشعبية، في هذا الكتاب، أن يظهر ويوضح هذه النقطة.

أثرت عدة عوامل في اختيار البحرين للبحث الميداني الواسع. فكونها بلداً حديث الاستقلال في مجموعة آسيا وأفريقيا فإنها تقع ضمن ما أطلق عليه البروفسور إيرفنج لويس هوروتز دول العالم الثالث[ج] حيث يصنف البروفسور هوروتز أوروبا وأمريكا الشمالية كعالم أول، بينما يعتبر الاتحاد السوفيتي والدول الدائرة في فلكه بمثابة العالم الثاني. ويرى البروفسور هوروتز أن تعبير العالم الثالث مناسب للدول في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

أما العامل الثاني والذي يتوجب أخذه بعين الاعتبار، فهو أن البحرين لكونها إحدى إمارات الخليج العربي، فإنها تكشف عن صفات معينة كامنة

ج ـــ من أجل تحليل عميق للعلاقة ما بين العالم الثالث والعالمين الاول والثاني راجع

Irving Louis Horowitz, Three Worlds of Development: The Theory and Practice of International Stratification, 2nd ed., New York, Oxford University Press, 1972.

في نسيجها الاجتماعي وبنية اقتصادية وجسمها السياسي، والتي تتفرد بها في منطقة الخليج، من حيث تحديث البنية القبلية، ومحدودية السكان ومستوى تعليمي محدود ولكن وكعامل ثالث وبحكم محدودية المساحة والسكان (ح)، فان من الممكن دراسة البلاد كوحدة كلية، وهي مهمة مستحيلة في بلد كالهند أو حتى مصر. إن صغر السكان والمساحة يسهم في التطور وتكرار النمط الشخصي للحكومة على مختلف المستويات، وطنياً ومحلياً. هذه الظاهرة والتي جرى ترويجها بأنها التزام الحاكم بمبادئ الإسلام في الشورى والاتصال المفتوح برعاياه، لا تترك فسحة لشركاء في وضع السياسة. وبغض النظر عن وجود إدارة عامة في البلاد، فإنها في معظم الأحيان امتداد لصانع القرار وليس بفعل المؤسسة ذاتها(خ).

رابعاً، كبلد فقير بالنفط، فإن البحرين قد أجبرت على تبني اقتصاد خدمات. إضافة إلى ذلك فإن سياسة الحكومة الداعية لتشجيع المشاريع الصناعية والأعمال والبنوك الدولية ــ والتي لها ارتباط ببلدان الخليج النفطية ــ للتمركز في البحرين، ولتحقيق ذلك فقد اتبعت البحرين نهجاً ليبرالياً وتعاملاً عملياً فيما يتعلق بإقامة الأجانب في البحرين. ومن أجل تسهيل إقامة مكاتب رئيسية لمختلف الشركات الدولية في البحرين، فقد قدمت الحكومة إغراءات مثل الإعفاء الضريبي وشبكة ممتازة للاتصالات وتجهيزات سكنية وتسهيلات إجتماعية يرغب فيها الأوربيون

ح ــ المساحة مئتان وخمسة وستين ميلاً مربعاً والسكان 216 الف نسمة. أنظر: حكومة البحرين، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، إحصاء العام 1972.

خ ــ تم استحداث مناصب نواب رئيس الوزراء في 1972 وفي 1973 عكست وزارة التنمية والمالية رغبة الحكومة لمأسسة اتخاذ القرارات من خلال تعيين بيروقراطيين مؤهلين عاليين المستوى.

والأمريكيون[د]. وما هو مثير للاهتمام هنا هو أن التوجه نحو البرغماتية والليبرالية ينطلق من الدائرة الاقتصادية الى الفضاء السياسي كذلك. وفي هذا الخصوص فإن المشكلة المزمنة بالنسبة للحكومة هي التمييز عملياً بين سياستها بتشجيع القطاع الخاص ومسؤوليتها حيال ولحماية الفئات غير التجارية.

من أجل دراسة التطور السياسي في إطار ما ذكرناه سابقاً، فقد كان من الضروري تفحص جميع أوجه النشاطات الاجتماعية والسياسية في البلاد سواء من قبل القطاع العام أو القطاع الخاص. وبشكل محدد، فان هذا البحث يتضمن دراسة التقاليد التعليمية والنظام التعليمي الحالي كعنصر أساسي للمجتمعية السياسية (**Political Socialization**). وكما هو الحال في معظم البلدان النامية، فإنه يتوجب على دولة البحرين الحديثة الاستقلال، أن تحلل دور المدرسة في السياسة الحديثة. وحيث أن ربع السكان تقريبا هم في المدارس في 1971 فإن ذلك دليل على الضغوط على النظام التعليمي. ولاعتبارات عملية فإنه ما لم يكن هناك توافق ما بين مدخلات ومخرجات نظام التعليم وما لم تكن احتياجات البلاد تلبي من قبل خريجي المدارس الثانوية والكليات والذين يتزايد أعدادهم بصورة مخيفة، فإن النظام السياسي سيفاجئ بطرقات العاطلين عن العمل من المتعلمين خلال السنوات الخمس أو العشر القادمة، ومما سيفاقم الوضع هو أنه وفي عام 1971، فإن 60% من السكان هم دون العشرين ويتوقع أن يتضاعف عدد السكان خلال مرحلة أقل من جيل. وهناك عاملان للتواصل الاجتماعي تمت معالجتهما في هذا البحث وهما:

د ـــ من خلال تقاليد طويلة من التجارة والاتصالات مع الآخرين، فقد تشرب البحرينيون بروح التسامح والبرجماتية والعقلانية. ولا يحب المسؤولون البحرينيون عادة بالاعتراف أن سياسة الحكومة المتحررة تجاه المشروبات الكحولية قد أسهمت في اجتذاب العديد من رجال الاعمال العرب والاجانب على السواء للاقامة في البحرين.

ـ الأندية والتي ينظر إليها في هذا الإطار كبديل عن الأحزاب السياسية.

ـ الصحافة بالعربية، وخصوصاً الأسبوعيتان المحليتان (الأضواء وصدى الأسبوع).

فبالرغم من الشروط المتشددة والتي تعمل في ظلها الصحافة السياسية في البحرين منذ 1965، حيث صدر قانون الصحافة، فإنها تتفاعل مع القضايا الوطنية وأسهمت أحيانا في تشكيل الرأي السياسي المحلي.

وبطبيعة الحال، فإن توجه البلاد نحو المشاركة السياسية، رغم محدودية نطاقها، يشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه الدراسة. إن فكرة الدستور وتشاور الحاكم مع نخب البلاد القيادية، وانتخابات المجلس التأسيسي وتركيبة المجلس ذاته هي حاجة ملحة لتجربة دمقرطة حكم البلاد. وحيث أن هذا التطور لم يحدث من فراغ، فقد تم بحث المناخ السياسي غداة الانتخابات في ديسمبر 1972، كما أن تحليل تركيبة المجلس التأسيسي كونه يعكس التركيبة الاجتماعية للبلاد، قد شكل جزءاً أساسياً من هذا البحث.

افتتح الامير أول جلسات المجلس التأسيسي في 16 ديسمبر 1972، وبدأ مناقشاته في 2 يناير 1973، وبحلول نهاية مايو 1973 أكمل المجلس مناقشاته حول مسودة الدستور والتي أعدها مجلس الوزراء، وصدق عليها الأمير. أن هذه المناقشات الدستورية، والاتجاهات السياسية التي برزت في المجلس والقضايا الرئيسية تمثل روابط مهمة في التطور السياسي للبحرين الحديثة. ولكن ولأهمية المناقشات الدستورية فقد وجدت أهمية معالجتها في بحث منفصل، رغم الإشارة إليها مراراً في هذا البحث.

أن الأداء السياسي العام والسياسة الخارجية لدولة البحرين هي انعكاس لتركيبة معقدة للسياسات المحلية والعوامل المؤثرة في الجسم السياسي. وقد اكتسبت السياسة الخارجية لدولة صغيرة مثل البحرين أبعاداً

دولية مؤخراً، بسبب أهمية نفط الخليج وأزمة الطاقة، وحاجة الولايات المتحدة الملحّة لنفط الخليج في المدى المنظور. إن مرابطة القيادة البحرية للولايات المتحدة في البحرين، كجزء من قوات الشرق الأوسط، يضيف بعداً آخر لعلاقات البحرين الدولية. ولا مناص من تضمين صياغة ووضعية وتنفيذ السياسة الخارجية في هذه الدراسة.

ولإتمام هذه الملاحظات حول أبعاد وأسلوب وآليات البحث ذاته، هناك ثلاث نقاط يتوجب ذكرها هي:

النقطة الأولى: أن التحليل الوارد في هذا البحث لا يستند إلى معايير إقليمية للمقارنة.

أي أن إنتقاد النظام التعليمي في البحرين لا يعني بالضرورة أن الأنظمة التعليمية في بلدان الخليج الأخرى أفضل، بل العكس من ذلك هو الصحيح، فإن تقاليد البحرين التعليمية أقدم وذات جذور عالية أكثر من إمارات الخليج الأخرى، بما في ذلك الكويت. كذلك الأمر بالنسبة لتحليل العمالة والصحف والاتجاهات الليبرالية الاجتماعية – الاقتصادية، والإدارة العامة والتي لا تستند إلى معايير إقليمية.

النقطة الثانية: تتعلق بالسؤال الكلي في حقل البحث في البلدان النامية. فالبحرين مثلها مثل البلدان الحديثة الاستقلال، كحكومة وشعب على السواء، لم تتعود على البحوث ومجمل عملية الاستقصاء العلمي. ومما يزيد القلق أكثر هو أن التاريخ في هذه البلدان يعتبر محرماً. وقس على ذلك دقة كتابة التاريخ، إذا ما فكر المرء في ذلك أصلا. ونادراً ما يتم قبول التاريخ كانعكاس للحقيقة، حيث ينظر اليه من زاوية المصالح الخاصة للحاكم. فأرشيف التاريخ غير موجود والوثائق تختفي، فيما لا تتوفر الجريدة الرسمية في المكتبات العامة عادة. أما النتيجة فهي أن العديد من البحوث الميدانية للبلدان النامية أضحت عبئاً ثقيلاً حيث المنهج مهم بقدر مادة البحث.

أما بخصوص ترجمة الأسماء العربية واستخدام التعبيرات في هذا الكتاب، فهناك عدة توضيحات.

أولاً: إن الخليج الفاصل بين إيران من ناحية والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر حيث تقع البحرين يعرف تاريخياً باسم الخليج الفارسي. وتعتبر إيران الاسم امتداداً لسيادتها وتصر عليه. أما الدول العربية المطلة عليه فإنها تطلق عليه، خصوصاً بعد استقلالها، الخليج العربي. وتعتبر التسمية امتداداً لسيادتهم وامتداداً للإسم القديم لشط العرب جنوب البصرة (العراق). ورغم أن السواحل العربية أطول من السواحل الإيرانية فإن المؤلف لا ينوي مساندة أي من الادعاءين، ولذا فإنه سيشار إلى هذه المياه باسم الخليج فقط في هذه الدراسة.

ثانياً: سيستخدم نظام مكتبة الكونجرس في الترجمة هنا، وستستخدم هنا الطريقة الشائعة للفظ الكلمات الإنجليزية.

ثالثاً: فيما يخص إسم الدولة ولقب الأمير، فقد كان يطلق على البلاد حكومة البحرين قبل الاستقلال، لكنه تغير إلى دولة البحرين بعد الاستقلال، كما أن لقب الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة قبل الاستقلال هو حاكم البحرين وتوابعها، لكن أضحى أمير دولة البحرين بعد الاستقلال. لكن لقب الأمير والحاكم يستخدمان معا في هذا الكتاب، فالإمارة كيان سياسي يحكمه أمير، والمشيخة كيان سياسي يحكمها شيخ. والإمارات والمشيخات الخليجية تشير إلى ذات الكيانات السياسية. إضافة إلى ذلك وبغض النظر عن العمر فإن أي فرد من العائلات المالكة الخليجية يحمل لقب (شيخ) يسبق إسمه.

إن البحرين مثلها مثل أي إمارة خليجية، هي مجتمع قبلي تحكمه عائلة حاكمة، وقد بدأت مؤخراً تشجع بدرجة ما المشاركة الشعبية. إن ما تبقى من هذا الفصل والفصول الأخرى هو تفحص لنظام تحديث القبيلة.

المحتوى القبلي للبحرين الحديثة

دولة البحرين هي أرخبيل من 33 جزيرة منبسطة، حيث خمس منها فقط مسكونة، وتقع على مسافة متساوية ما بين السعودية وقطر، على خط عرض 26 شمالاً وخط طول 50:30 شرقاً. أما الجزيرة الرئيسية في هذا الأرخبيل فهي البحرين، والذي استمدت البلاد إسمها منها، وعاصمتها المنامة. أما مساحة جزيرة البحرين فحوالي 217 ميل مربع ويعيش فوقها ما يقارب ثلثي السكان (216 ألف) من مجمل مساحة البلاد البالغة 256 ميل مربع، حيث الكثافة السكانية مرتفعة جداً.

أما ثاني أكبر الجزر في المساحة فهي حوار لكنها غير مسكونة، أما الجزيرة الثالثة في المساحة والثانية من حيث عدد السكان فهي جزيرة المحرق حيث يعيش ربع السكان تقريباً وترتبط بالمنامة عبر جسر. ويعيش باقي السكان في جزيرة سترة وبضع مئات في جزيرة النبيه صالح وأم النعسان وجده التي كانت بمثابة سجن(8).

تحكم أسرة آل خليفة هذه الجزر، وأصلها يعود إلى قبيلة العتوب والتي تنتمي بدورها إلى حلف عنزة القبلي. كانت قبيلة العنزة في القرون السابقة في ترحال في صحاري العراق وشمال الجزيرة العربية. كما ينتسب آل سعود وآل صباح إلى ذات القبيلة وكلا من آل خليفة وآل صباح ينتسبان إلى العتوب(ذ).

استقر آل خليفة وآل صباح في مدينة الكويت في عام 1716، ورحلوا عنها بعد 60 عاماً إلى الساحل الغربي لشبه جزيرة قطر، حيث استقروا في مدينة الزبارة. ونظراً لكونهم تجار لؤلؤ بالدرجة الأولى

ذ ـــ لمزيد من المعلومات حول الشائع عن سيرة آل خليفة، أنظر:

James Belgrave, Welcome to Bahrain, 8th ed, (Manama, Bahrain, the Augustan Press Ltd. 1973), pp. 129-137.

وحيث عرفت البحرين بلؤلؤها الممتاز، فقد مثلت الزبارة والتي لا تبعد عن البحرين بأكثر من 15 ميلاً، نقطة استراتيجية لوثوبهم إلى البحرين. وقد أثار ازدهار الزبارة الاقتصادي وتوسعها السريع شكوك كل من القبيلة الحاكمة في قطر وحكام فارس الذين كانوا يسيطرون على البحرين حينها. وطالبت القبيلة الحاكمة في قطر بجزية من آل خليفة وقد امتنعوا عن ذلك فيما هاجم الايرانيون الزبارة لكنها صمدت في وجههم.

وإثر هزيمة الايرانيين في الزبارة عام 1782، غزا الشيخ أحمد (والذي أطلق عليه لاحقا لقب الفاتح) البحرين، ودشن بالتالي حكم آل خليفة للجزر[ر]. ومنذ 1782 بقيت الجزر تحت حكم آل خليفة باستثناء فترة قصيرة 1799 – 1809 عندما احتلها إمام مسقط (عمان) وفترة 1809 – 1811 عندما هاجمها الوهابيون وطردوا العمانيين وحكموها محلهم.

بدأت الاتصالات بين الإنجليز وآل خليفة في بداية القرن التاسع عشر وتم التوقيع في عام 1820 على معاهدة عامة ما بين البحرين وشركة

ر ــ من أجل دراسة تفصيلية للاوضاع السياسية في الخليج الادنى خلال القرنين الثامن عشر وبداية القرن العشرين، أنظر المجلدات الممتازة: - Arnold T. Wilson, *The Persian Gulf*, (London; Allen & Unwin Ltd 1954; J.B. Kelly, *Britain and the Persian Gulf, 1795-1880* (London Oxford University Press, 1968); Briton Cooper Busch, *Britain and the Persian Gulf ,1894-1914,* (Berkely California, University of California Press, 1971); and *Britain, India, and the Arabs, 1914 – 1921* (Berkeley, California; University of California Press, 1971); Donald Hawley, *The Trucial States* (London; Allen & Unwin Ltd., 1970); Ahmad Abu Hakima, *Early History of Eastern Arabia: The Rise and Development of Bahrain and Kuwait*, (Beirut; Khayat Book and Publishing Co. 1963).

الهند الشرقية[ز]. كما جرى التوقيع على الاتفاقية الدائمة للسلم والصداقة ما بين بريطانيا العظمى والبحرين في 1861.

وأخيراً تم التوقيع على اتفاقيتين ما بين البلدين عامي 1880 و 1892. وقد تمخض عن هذه الاتفاقيات والمعاهدات منافع متبادلة وهي أن بريطانيا العظمى دعمّت وضعها في البحرين وبالتالي في الخليج فيما دعم آل خليفة حكمهم على البحرين. وبدلاً من النزاعات المتكررة التي تواترت خلال القرن التاسع عشر، فقد تكرس بشكل سلمي حكم قبلي خلال القرن العشرين، حيث تنتقل السلطة من الأب إلى الابن بطريقة سلمية. وبالتالي فقد تمكنت البحرين من تطوير اقتصادها. أنظر (الشكل رقم 1ـ1) الذي يشير الى الحكام من آل خليفة وتواريخ حكمهم.

أثبت عام 1971 أنه منعطف مهم في تاريخ البحرين، حيث وافقت بريطانيا في 15 أغسطس 1971 على مايلي:

1 ـ إنهاء العلاقات التعاهدية الخاصة ما بين المملكة المتحدة والبحرين.

2 ـ إنهاء الاتفاقيات الخاصة المؤرخة بـ 22 ديسمبر 1880 وتلك المؤرخة بـ 13 مارس 1892 وغيرها من الاتفاقيات الخاصة ما بين المملكة المتحدة والبحرين.

3 ـ المحافظة على العلاقات ما بين المملكة المتحدة والبحرين بروح الصداقة والتعاون[9].

قبل حاكم البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة المذكرة البريطانية وأعلن أن المذكرتين تشكلان اتفاقية جديدة ما بين الحكومتين[10].

ز ـ من اجل التمعن في ذلك وغيرها من الاتفاقيات من زاوية القوانين الدولية انظر: د.حسين البحارنة، الوضع القانوني لدول الخليج العربية ـ دراسة في الاتفاقيات بينهما والمشاكل الدولية (بالانجليزية)، بريطانيا، مطبعة جامعة منشستر، 1968.

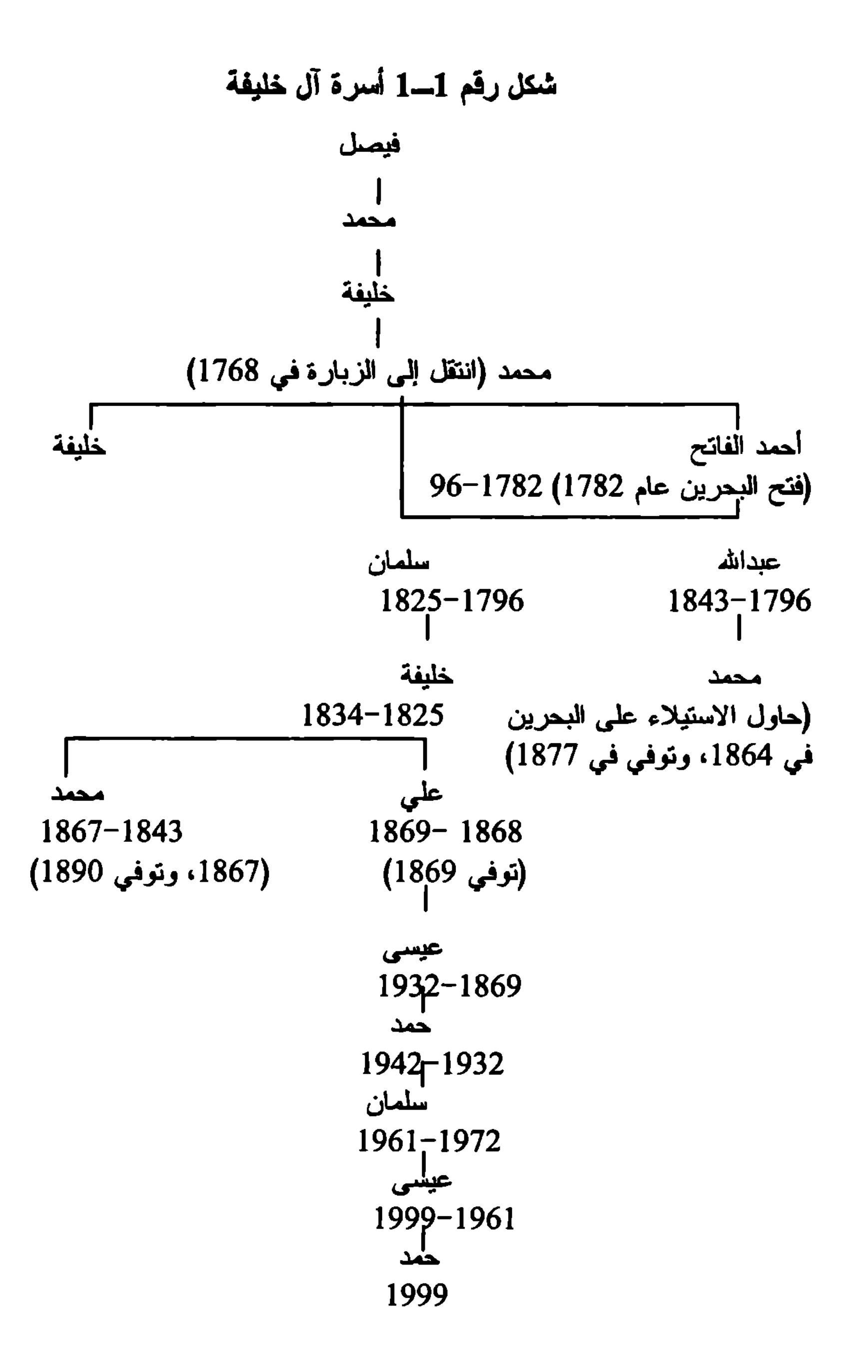
وقد سبق تبادل المذكرات بين الحكومة البريطانية وحاكم البحرين في أغسطس 1971، سنتين من النشاط الدبلوماسي المتعلق بالادعاءات الإيرانية على البحرين، والتي توجت بتوجيه من الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة بإعطاء البحرين استقلالها كدولة عربية ذات سيادة. وقد اتخذ مجلس الأمن قراراً يؤيد تقرير الممثل الشخصي للأمين العام في 11 مايو 1970 ورحب القرار باستنتاجاته وخصوصاً أن الغالبية العظمى من شعب البحرين ترغب بالاعتراف بحريتها كدولة كاملة الاستقلال والسيادة، وأن تقرر لنفسها بحرية علاقاتها مع الدول الأخرى[11].

من هنا جاء الاعتراف بالنظام الخليفي القبلي كشكل شرعي للحكم في البحرين، مستنداً إلى الحكم الوراثي. ويرتبط آل خليفة إقليمياً بالكويت بروابط قبلية ونزوعاً أيدولوجياً لفلسفة شبه ليبرالية للحكم القبلي. أما العلاقة مع قطر فهي صحيحة لكنها متوترة، في حين أن العلاقة مع السعودية تقوم على المصالح المشتركة وخصوصاً المصالح الاقتصادية.

على الصعيد المحلي، فقد تم إضفاء الشرعية على سلطة آل خليفة من خلال الدستور الذي أقره المجلس التأسيسي في مايو 1973 حيث تنص المادة فقرة (ب) على أن "حكم البحرين وراثي، ويكون انتقاله من حضرة صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة إلى أبنه الأكبر ثم إلى أكبر أبناء هذا الابن، وهكذا طبقة بعد طبقة، إلا إذا عين الأمير قيد حياته خلفاً له أبنا آخـــر من أبنائه غير الابن الأكبر". وهذا الشكل من التوارث ملزم دستوريا ولا يمكن تعديله(س) إضافة إلى ذلك فإن الدستور ينص على "أن الأمير رأس الدولة"[12] و"القائد الأعلى لقوة الدفاع"[13] وتناط به مسئولية حماية "شرعية الحكم وسيادة القانون"[14].

س ــ المادة (1) فقرة (ت) تم اصدار النص النهائي للدستور بمرسوم أميري في 6 ديسمبر 1973.

شكل رقم 1ـ1 أسرة آل خليفة



ومن الناحية العملية، فإن الحاكم يمارس سلطته من خلال مجلس الوزراء، والذي يرأسه منذ الاستقلال أخ الحاكم، الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة. وبالإضافة إلى رئيس الوزراء فهناك ستة وزراء على الأقل من آل خليفة، وبموجب الدستور فإن الوزراء، بحكم مناصبهم، هم أعضاء في المجلس الوطني[15].

وفي هذا الإطار من التقاليد القبلية والمؤسسات الدستورية الحديثة لحكم آل خليفة الوراثي تتم محاولات التطور السياسي في البحرين. ولاشك ان تمركز السلطة في يد الاسرة الحاكمة يتعارض مع المطالب الشعبية في المشاركة السياسية. وبالتالي فان أي توسع في المشاركة الشعبية في الحكومة تعني تقليص مصادر الأسرة الحاكمة وممارستها للسلطة. ولا شك أن أي محاولة جادة لدمقرطة النظام ستطلق قوتين متصادمين هما الشرعية القبلية والسيادة الشعبية. إلا أن التطورات السياسية في البلاد مؤخراً تدل على قدر من البرجماتية لدى البحرينيين قد تشكل عائقاً أمام هذا التصادم وبالتالي امكانية أن يكتسب النظام القبلي المتمدن نسيجاً جديداً.

الفصل الثاني:

التعليم وتطور البحرين السياسي

ملاحظات حول النظرية:

التعليم وتشكيل المجتمع السياسي الحديث

في تفحصنا للعوامل الأساسية التي أسهمت في بناء مجتمع البحرين السياسي الحديث، فإن الباحث لا يحتاج إلى الانخراط في بحث معمق ليكتشف بأن التعليم هو العامل القيادي في ذلك[أ]. يعود تاريخ التعليم في البحرين إلى 50 عاماً مضت، وهي فترة قياسية، بالنسبة للخليج، حيث تشكل البنية التعليمية أحد أساسات البحرين. إن إحصاءات نصف قرن هي فعلاً مبهرة، أما صدمة تقاليد التعليم على مجتمع البحرين وتأثيراته على المجتمع السياسي لمرحلة ما قبل الاستقلال، فهي موضوع هذا الفصل.

هناك تساؤل آخر قد يبدو هامشياً ولكن لا يمكن تجاهله لصلته الوثيقة، والمتعلقة بإسهام التعليم في تطوير اقتصاد البحرين. وبكلمات أخرى، إلى أي مدى ساهمت البنية التعليمية في تشكيل اليد العاملة البحرينية، وما هي التغيرات المطلوبة في هذه البنية لبناء احتياطي من القوة العاملة تستطيع عن قريب الحلول محل العمالة الأجنبية؟

إن العلاقة بين التعليم وبحرنة الوظائف، وبالرغم من كونه اقتصادي الأبعاد والاعتبار فهو في النهاية قرار سياسي. ومن أجل إنجاح هذه السياسة، فإنه يتوجب اتخاذ قرارات سياسية. إن العديد من القرارات الاقتصادية والتي تبدو فنية هي في الحقيقة قرارات سياسية، مثل تخصيص موازنة للتعليم وبنود توزيعها في الميزانية الوطنية، وتوزيع التجهيزات العلمية على المدارس،

أ ـــ جرى تخصيص 20% من الميزانية العامة لقطاع التعليم خلال السنوات العشر الماضية.

وإعطاء أولوية في الاستئجار، وبرامج البحرنة في المدارس وإعادة تنظيم البنية الادارية للوزارة، وسياسات القبول لمعهد المعلمين.

يتوجب وضع هذه القرارات في إطار جهاز اتخاذ القرار الوطني، وبالتالي تجاوز حدود وزارة التربية ذاتها. ولا يعني ذلك أن العلاقة العضوية بين النظامين التعليمي والسياسي محبذة، ولكن المقصود هنا هو وصف العلاقات الحالية القائمة في معظم المجتمعات النامية، حيث تنبع هذه العلاقات المتداخلة من مصدرين: أولاً: يلاحظ أنه خلال السنوات المباشرة للاستقلال، طغيان الحضور السياسي في المجتمعات النامية. وثانياً: فإن حكومات هذه المجتمعات تنيط بالنظام التعليمي المسؤولية الأساسية لبناء المجتمع السياسي الجديد[ب]. لذا فإنه يتوجب دراسة العلاقة ما بين التعليم والتواصل الاجتماعي، وما بين التعليم والقوة العاملة في ذات الوقت رغم وجودهم في مواقع مختلفة.

يتوجب في البداية التعرف على التناقضات ما بين الدورين المختلفين تماما واللذين يقوم بهما النظام التعليمي في تطوير المجتمعات. ويتوجب هنا على المدرسة والنظام التعليمي أن يقوما بدور الحاضن لقيم معينة، وخصوصاً ما يتعلق بالمواطنة، وفي ذات الوقت امداد الطالب بمجموعة من القيم تعكس رؤية الإنسان الفلسفية للكون والقيم الكونية انطلاقاً من هذه الرؤية[1].

انشغل المخططون التربويون في البحرين في محاولتهم لتأمين التوازن بحيث تلعب المدرسة دور العامل في التواصل الاجتماعي، وخصوصاً خلال المرحلة العمرية من 5 – 19 عاماً، وفي ذات الوقت إعداد الطلبة ليتخرجوا كمهنيين في مختلف التخصصات التي يحتاجها الاقتصاد الصناعي للبلاد. وقد أدركت البحرين مثلها مثل المجتمعات النامية، العلاقة العضوية بين التعليم

ب ـــ شارك السيد حمد السليطي مدير التخطيط بوزارة التربية والتعليم في عدة لجان حول قوة العمل الوطنية والتخطيط بوصفه الأمين العام للجنة الوطنية لقوة العمل والتخطيط والتي تشكلت في يناير 1971.

(المعرفة) وحكومة المشاركة. فمن أجل إقامة شكل ديمقراطي للحكومة، سواء أكانت إسلامية تقليدية (شورى) أو غربية حديثة، واستمرارها بحيوية، فإنه يتوجب تحقيق تعليم جماعي في المجتمع. وهذا ما حصل بشكل خاص في مرحلة ما بعد الاستقلال مباشرة، حيث تبنت البلاد شكلاً جديداً من الحكم، تطلب منظومة جديدة من القوانين. عند هذه النقطة حيث يبدأ بالتحول من الأعراف التقليدية غير المكتوبة والملزمة قانونياً، إلى قوانين جديدة، فقد توجب على قيادة البلاد أن تضع اهتماماً لا سابق له على الكلمة المكتوبة. من هنا، ولكي يكون الدستور، في معظم البلدان النامية، ملزماً لأعضاء المجلس المنتخب شرعياً، فإن على المرشح للنيابة أن يكون غير أمي، أي أن يكون على دراية بالحد الأدنى من القراءة والكتابة.

لقد عالجت العديد من الدراسات العلاقة بين التعليم والتطور السياسي، وقد استخدم معظمها منهج النموذج أو النظام في محاولتهم بناء نوع ما من النظرية. لكن هذه الدراسات تجاهلت أن معظم هذه البلدان النامية تنظر للتعليم كعملية وظيفية وليس عملية إجتماعية. وظل السؤال المطروح في المرحلة التالية لاستقلال البلدان النامية هو: كيف يسهم التعليم في التنمية الاقتصادية[ت]

ت ـــ الدراسات الاولية حول التعليم والسياسة تشمل عدداً من الاعمال كتلك التي قام بها:
Charles Merriam, *The Making of Citizens, A Comparative Study of Methods of Civic Training* (Chicago; University of Chicago Press 1931); V.O. Key, Jr,. *Public Opinion and American Democracy* (New York; Knopf, 1961); Gabriel A. Almond and James S Coleman, eds., *The Politics of the Developing Areas* (Princeton, N.J., Princeton University Press, 1960); Gabriel A. Almond and Sidney Verba, *The Civic Culture* (Princeton N.J.; Princeton University Press 1963). More recent studies include: James S. Coleman, ed., *Education and Political Development* (Princeton, N.J.Princeton University Press, 1965); and Leonard Binder et al. *Crises and sequences in Political Development* (Princeton, N.J., Princeton University Press, 1971). Such studies as Gunner Myrdal, *Asian Drama, an Inquiry into the Poverty of Nations*, 3 vols, (New York, Random House,

والدلالة على انشغال البلدان النامية بالرابطة ما بين التعليم والتنمية الاقتصادية، فلنتفحص وجهة نظر البحرين في النظام التعليمي. فقد جاء في التقرير السنوي المقدم من قبل البحرين إلى مؤتمر وزراء التعليم العرب في صنعاء في الفترة ما بين 23 – 30 ديسمبر 1972[2]. بأن السياسة التعليمية للدولة هي مكافحة الأمية من أجل مساعدة البلاد في برامجها التنموية. كما أكدت وزارة التربية التزامها بتحسين نوعية التعليم في البلاد.

ولتحقيق هذين الهدفين المتلازمين، فقد شخص التقرير عدة خطوات محددة، أخذت وزارة التربية والتعليم على عاتقها القيام بها، وهي على النحو التالي:[3]

1 ــ استمرار نظام التعليم للعموم (mass education).

2 ــ توفير التدريب للمعلمين وجهود أخرى لرفع مؤهلاتهم.

3 ــ مراجعة مستمرة للمناهج.

4 ــ تحسين النظام الإداري لوزارة التربية والتعليم، وعلى الاخص بهدف جعل إدارة المدرسة أكثر كفاءة واستجابة.

5 ــ تفريع المناهج وخصوصاً في المرحلة الثانوية، لإيجاد نظام تدريب مهني، يستطيع تلبية احتياجات البلاد من القوة العاملة في الحقلين الاقتصادي والاجتماعي.

6 ــ تحسين التجهيزات في المدرسة.

وبالرغم من جهود حكومة البحرين في مجال التعليم، فإن هناك نواقص نظراً لاستمرار عدم وجود التخطيط في السياسة التعليمية. وكما هو حال بقية القطاعات في البحرين، فإنه لا توجد خطة بعيدة المدى للتنمية حتى

1968), and Irving Louis Horowitz, *Three Worlds of Development; The Theory and Practice of International Stratification*, 2nd ed. (New York, Oxford University Press, 1972) كل هذه الاعمال أخذت منحى غير ذلك الذي أشرنا إليه في أعمال أخرى.

الآن[ث]. وكنتيجة لهذا النمو غير المنظم، تبقى هناك عدة أسئلة جوهرية: لماذا فشل النظام التعليمي في البحرين، وعمره 50 عاماً، من الوصول إلى المواطنين خارج التجمعين المدنيين الأساسيين وهما المنامة والمحرق؟ ولماذا فشل هذا النظام في توفير الاحتياجات البشرية لاقتصاد البحرين النامي، وبالتالي تسبب في تفاقم مشكلة العمالة الأجنبية في البحرين؟ لماذا لم يوجد تنسيق فعال بين النظام التعليمي والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للبلاد؟ وأخيراً هل أسهم النظام التعليمي فعلا في تنمية المواطنة البحرينية؟ أي هل أسهم التعليم في تنمية المجتمع السياسي للبحرين عموماً؟ وهذا ما سيحاول ما تبقى من هذا الفصل الإجابة على هذه الأسئلة.

سبر إحصائي للتعليم في البحرين

يقدر أن حوالي 60% من المواطنين البحرينيين هم دون سن العشرين، و70% دون سن الثلاثين و80% دون سن الأربعين، مما يجعل التعليم عرضة لضغوط هائلة في محاولته لتقديم الخدمة التعليمية لعدد كبير من الأطفال ممن هم في سن التعليم، (أنظر الجدول 2–1). كما أن الزيادة السنوية للسكان، كما هي حال بلدان الشرق الأوسط الأخرى، هي أكثر من 3%، مما يعني تضاعف عدد السكان خلال جيل (أنظر الجدول 2–2)، فإن هذه الحقيقة الديمغرافية تتطلب إعادة تقييم النظام التعليمي بأكمله، والأهداف البعيدة المدى، حيث أن نظاماً شاملاً لتعليم الجميع سيشكل استنزافاً للموارد المالية للبلاد. كما أن البحرين ليست بحاجة إلى نظام تعليمي يخرّج طلبة ليسوا مؤهلين ليحتلوا وظائف الدرجات الوسطى في البيروقراطية الحكومية.

ث ــ بالرغم من أن المستشار العمالي ومستشار التخطيط الصناعي، وممثل البرنامج الانمائي للأمم المتحدة مدعومين بفريق عمل تربوي كانوا يعملون في 1972 ــ 1973 على وضع خطة وطنية في البحرين فإن جهودهم على مستوى الدوائر لم تكن مبنية على الخطة الوطنية و لم تثمر شيئاً.

جدول رقم 2-1

السكان حسب مجموعات 5 سنوات والجنسية عام 1971

مجموعات عمرية	بحريني	غير بحريني	المجموع
أقل من 1	5,356	669	6,025
4-1	22,399	2,847	25,246
9-5	31,001	3,409	34,410
14-10	27,590	2,369	29,959
19-15	19,839	2,350	22,189
24-20	12,254	4,223	16,477
29-25	10,190	5,724	15,914
34-30	8,506	4,801	13,307
39-35	9,254	3,930	13,184
44-40	7,109	2,814	9,923
49-45	6,639	1,804	8,443
54-50	5,943	1,345	7,288
59-55	3,153	535	3,688
64-60	3,581	504	4,085
69-65	1,734	188	1,922
74-70	1,788	214	2,002
75 وأكبر	1,857	159	2,016
المجموع	178,193	37,885	216,078

المصدر: دولة البحرين، وزارة المالية والاقتصاد الوطني – احصاءات 1972 ص 8.

لم تعترف البحرين بهذه المشكلة بعد، ولكن لن يمضي وقت طويل قبل أن تظهر سلسلة من أعراض المرض. فإما أن صانعي القرار لا يدركون حجم وأبعاد نظام تعليمي غير متلائم مع البيئة السياسية أو أنهم واعون للإبقاء على هذا النظام بأمل قدرة الحلول القصيرة الأجل على حل المشكلة على المدى البعيد. ولكن وللأسف، فإن حقائق ازدياد السكان ومحدودية الموارد ونظام تعليمي غير كفؤ هي إعاقات يتوجب مواجهتها.

جدول رقم 2-2

زيادة السكان في البحرين، 1941-1971

الجنسية	1941	1950	1959	1965	1971
بحريني	74,040	91,179	118,734	143,814	178,193
غير بحريني	15,930	18,471	24,401	38,389	37,885
المجموع	89,970	109,650	143,135	182,203	216,078

المصدر: البحرين وزارة المالية والاقتصاد الوطني – احصاءات 1972 ص 6.

وعندما نتفحص عن قرب الإحصاءات المتعلقة بالتعليم، يمكن للمرء أن يكتشف التضارب ما بين الادعاءات المتعلقة بتقاليد التعليم وإنجازات النظام التعليمي. فبالرغم من أن التعليم الابتدائي للأولاد قد بدأ في 1919، فإن النظام التعليمي العمومي على مستوى واسع وللجنسين لا يزال في المرحلة الأولى، فلم يتم افتتاح مدرسة للبنات إلا في عام 1928 ولم تفتتح أول مدرسة ثانوية للأولاد إلا في عام 1939، فيما افتتحت أول مدرسة ثانوية للبنات في عام 1951. أما معهدي المعلمين (سنتين دراسيتين)، أحدهما للذكور والثاني للإناث، فقد افتتحتا في عامي 1966 و1967 تباعاً[ج]. وقد افتتح المعهد الفني (كلية الخليج الفنية) في العام الدراسي 1968-1969، حيث تدار بشكل مشترك من قبل حكومات البحرين وأبوظبي والمملكة المتحدة.

يتوجب على المرء أن يأخذ بعين الاعتبار أن النسبة المئوية للأميين مرتفعة في أوساط السكان وخصوصاً في المناطق الريفية، وهذا يدل أنه بالرغم من كون 25% من السكان منخرطون في المدارس العامة، فقد فشل

[ج] ـــ دولة البحرين، وزارة التربية والتعليم، احصاءات التربية 1971-1972، 1973 ص 10. جرى تطوير معهد المعلمين بحيث أضحت الدراسة فيه لسنوات أربع وبرعاية ودعم اليونسكو وبرنامج الامم المتحدة الانمائي في العام الدراسي 1974-1975.

التعليم العمومي في الحد من نمو الأمية. ولعل أحد التفسيرات لذلك هو تمركز معظم المدارس في المدن وكون التعليم مجاني، لكنه ليس إلزامياً. أما العامل الثالث فهو أن الثقافة السائدة المضادة لتعليم المرأة، قد وضعت العديد من البنات ممن هن في سن التعليم خارج نطاق النظام التعليمي.

جدول رقم 2-3

النسبة المئوية للسكان الأميين حسب المجموعات العمرية، 1971

المجموعات العمرية	نسبة الأميين		
	ذكور	إناث	المجموع
14-10	%16.7	%34.4	%25.4
19-15	15.5	38.7	26.5
24-20	31.7	55.8	41.8
29-25	45.7	67.7	55.1
34-30	53.9	76.5	63.2
44-35	63.0	86.6	73.1
45 وأكبر	77.6	95.6	85.3
المتوسط الوطني	44.6	63.3	52.9

المصدر: وزارة التربية والتعليم، الاحصاءات التعليمية 1961-1971-1972.

إن مستوى الأمية في المناطق الريفية كان عنصراً مقرراً في تطور المشاركة في الحكم. ففي عام 1972 بدأت حكومة البحرين سلسلة من الخطوات، وخصوصاً إقامة المجلس التأسيسي، لتحقيق درجة من المشاركة الشعبية في عملية الحكم. وكشفت عملية انتخاب المجلس التأسيسي بالذات أن 50 عاماً من النظام التعليمي لم ينتشر كما كان يشاع. وقد أثرت الأمية في الريف سلباً على أول انتخابات وطنية في البلاد حيث اتضح أن المنتخبين للمجلس التأسيسي كانوا غير مؤهلين عموماً للقيام بمهامهم.

جدول رقم 2-4
النسبة المئوية للسكان الأميين في المناطق الحضرية والريفية حسب المجموعات العمرية، 1971

المجموعة العمرية	حضرية	ريفية	المجموع
14-10	%20.9	%51.7	%25.4
19-15	23.0	49.2	26.5
24-20	39.8	57.1	41.8
29-25	52.4	76.6	55.1
34-30	60.8	83.3	63.2
44-35	70.8	89.6	73.1
45 وأكبر	84.0	93.7	85.3
المتوسط الوطني	%50.3	%70.6	%52.9

المصدر: وزارة التربية والتعليم، الاحصاءات التعليمية 1961-1971-1972.

وكنقطة أخيرة، فمما يجب ملاحظته أن غالبية سكان القرى هم المواطنون الأصليون وليس العمال المهاجرين الذين يمكن أن يغادروا البلاد[ح]. ولن تتلاشى المشكلة بذاتها، فسكان الريف بحرينيون والمستوى التعليمي المتدني في المناطق الريفية له تأثير سلبي على كل البلاد. إن النقاط الثلاث السابقة وهي الأمية وانعدام الحركية في الأوساط الريفية، والأمية والديمقراطية، والامية ومستوى التعليم الوطني، تسلط الضوء على المسؤولية الثقيلة لنظام التعليم في البلاد. كما أنها تشير إلى الضغوط التي يتعرض لها النظام التعليمي.

تظهر إحصاءات الطلاب، بغض النظر عن إحصاءات مجمل السكان التي نوقشت سابقاً، جانباً آخر من قصة التعليم في البحرين وخصوصاً

ح ــ أظهرت نتائج الإحصاء الذي أجري عام 1971، أن 38 الف من المقيمين غير البحرينيين يعيشون في العاصمة المنامة والعوالي.

متطلبات المجتمع السياسي من النظام التعليمي. لم تشرع البحرين حتى الآن التعليم الإلزامي لأنها بكل بساطة لا تتحمل كلفة ذلك[خ]. وكان لذلك تأثيره الواضح في تخفيف الضغط عن نظام المدارس العمومية، ولو مؤقتاً، فيما يتعلق بالأطفال ممن هم في سن الدراسة والذين لا يداومون في المدارس وخصوصاً العدد الكبير من الإناث ممن هم في سن الدراسة والذين لا يتوجهون إلى المدارس بسبب التقاليد الاجتماعية والدينية المحافظة. ويظهر الجدول (رقم 2 – 6) أن عدد الملتحقين بالمدارس الرسمية ضمن عمر 5-24 سنة بلغ 48 ألف خلال العام 1971. وفي هذا الإطار فإن الملتحقين بالمدارس يشمل طلبة الابتدائي والإعدادي والثانوي ومعاهد المعلمين.

لكن جدول (رقم 2– 7) يظهر من ناحية أخرى أنه بسبب عدم إلزامية التعليم فإن عدداً مماثلاً من الأطفال في سن التعليم غير ملتحقين بالمدارس في العـــام 1971. إضافة إلى ذلك فإن عدداً كبيراً من الأطفال ممن هم في

جدول رقم 2-5

التجمعات السكانية الحضرية والريفية الأساسية

التوزيع الجغرافي	السكاني		
	1959	1965	1971
المنامة	62,266	79,705	89,399
مدينة المنامة	61,726	79,098	88,785
ريف المنامة	540	607	614
جزيرة المحرق	36,742	46,373	49,540
مدينة المحرق	27,115	34,430	37,732
مدينة الحد	4,440	5,230	5,269

خ ــ في 23 يناير 1973 أقر المجلس التأسيسي المادة (7) من مشروع الدستور المتعلق بالتربية وتنص هذه المادة على أن التعليم الابتدائي الزامي ومجاني. أنظر وقائع إجتماعات المجلس التأسيسي، الجلسة العاشرة 23 يناير 1973 وخلال مناقشة هذه المادة فقد أيد أعضاء المجلس نظام تعليم إلزامي ومجاني للمدارس العامة، وعلى مختلف المستويات. وكان رد الحكومة أنه بالرغم من أن التعليم في البحرين مجاني فإن البحرين لا تستطيع تحمل أعباء أن يكون التعليم في جميع مراحله مجانياً والزامياً.

ريف المحرق	5,187	6,713	6,539
جد حفص	11,579	14,571	19,521
مدينة جد حفص	5,591	7,941	11,152
ريف جد حفص	5,988	6,630	8,369
المنطقة الشمالية/ (ريف)	5,933	8,610	10,614
المنطقة الغربية/ (ريف)	5,044	6,760	8,689
المنطقة الوسطى	3,738	5,230	14,228
مدينة عيسى	–	–	7,501
ريف الوسطى	3,738	5,230	6,727
سترة	7,315	8,872	11,323
مدينة سترة	3,926	5,071	6,663
ريف سترة	3,389	3,801	4,658
الرفاع	10,295	11,970	12,633
مدينة الرفاع	6,623	9,403	10,731
عوالي	3,123	2,097	984
ريف الرفاع	549	470	918
جزر أخرى الريف	223	112	131
المجموع	143,135	182,203	216,078

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني: إحصاءات، 1972 ص9.

جدول رقم 2-6
الملتحقون بالمدارس في سن 5-24 عاماً لكل سنة من العمر والجنسية (بحرينيين وغير بحرينيين)، 1971

العمر	بحريني	غير بحريني	المجموع
5	234	207	441
6	1,410	356	1,766
7	3,944	515	4,459
8	4,724	573	5,297
9	4,502	479	4,981
10	5,084	560	5,644
11	4,150	381	4,351
12	5,138	455	5,593

13	3,874	303	4,177
14	3,767	261	4,028
15	3,002	208	3,210
16	2,571	173	2,744
17	1,829	107	1,936
18	1,771	93	1,864
19	818	42	860
20	644	36	680
21	238	16	254
22	216	12	228
23	89	7	96
24	65	3	68
المجموع	48,070	4,787	52,857

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني، احصاءات السكان، 1971 ص 123

سن الدراسة ما بين 8-16 هم خارج المدارس حيث أن عدد البنات غير الملتحقات بالمدارس هم ثلاثة أضعاف عدد الأولاد. وإذا أخذنا بالاعتبار الجدولين، فإنهما يظهران أن طبيعة التعليم الاختياري هذا له نتائج إيجابية وسلبية لكنها ليست دائمة. فبالرغم من القدرة على التحكم في الضغوط التي يتعرض لها النظام التعليمي لبعض الوقت، فإن نسبة الأميين في تصاعد، وخصوصاً ضمن البنات في سن الدراسة، مما يتوجب إدخال إصلاحات عميقة لكسر هذه الحلقة المفرغة المتعلقة بالزيادة السريعة في السكان والأمية الزاحفة. ومثل هــذه الخطوات يجب ان تتجاوز مجرد زيادة عدد المدارس وزيادة عدد المدرسين، فمحصلة مثل هذا الحل تفاقم وضعية تعليم متدن النوعية، وهي إعاقة مزمنة تعاني منها البلدان النامية. لذا فإن المطلوب هو إصلاح جدي منسق لنوعية التعليم في ضوء العدد الكبير للأطفال في سن الدراسة.

جدول رقم 2- 7

غير الملتحقين بالمدارس في سن 5-24 حسب كل سنة عمرية والجنس (بحرينيين وغير بحرينيين) لعام 1971.

العمر	ذكور	إناث	المجموع
5	3,113	3,033	6,146
6	2,330		
7	1,143	1,408	2,551
8	546	1,053	1,599
9	243	919	1,162
10	276	955	1,231
11	148	663	811
12	257	1,011	1,268
13	183	712	895
14	314	1,058	1,372
15	428	948	1,376
16	611	1,123	1,734
17	708	983	1,691
18	1,320	1,737	3,057
19	1,026	964	1,990
20	1,790	2,102	3,892
21	850	669	1,519
22	1,276	1,246	2,522
23	885	665	1,550
24	777	742	1,519
المجموع	18,224	24,390	42,614

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني، إحصاءات السكان 1971، ص 124

في تركيزنا على التحاق الأطفال بالمدارس، يمكن للمراقب أن يرى بأن الالتحاق بالمدارس قد شهد تزايداً واضحاً كل عام. فقد أظهر الالتحاق بالمدارس الابتدائية في الفترة ما بين 1940-1941 حتى 1960-1961 زيادة تدريجية (أنظر جدول 2-8)، لكن الالتحاق بالمدارس عموماً قد شهد

زيادة دراماتيكية خلال الستينات. ففي حين ازداد عدد الطلبة في الفترة ما بين 1940-1941 حتى 1960-1961 بـ 18.500، فقد كانت الزيادة خلال الفترة ما بين 1960-1961 حتى 1971-1972 بما يزيد على 28 ألف طالب (أنظر الجدول رقم 2- 9).

جدول رقم 2- 8

الملتحقون بالمدارس خلال 1940-1941 في المدارس الابتدائية والثانوية

السنة الاكاديمية	إبتدائي ذكور	ابتدائي إناث	ثانوي ذكور	ثانوي إناث(*)	المجموع
41-1940	1,188	667	45	-	1,900
42-1941	1,149	763	45	-	1,957
43-1942	1,294	822	55	-	2,172
44-1943	1,360	1,167	50	-	2,577
45-1944	1,423	1,178	47	-	2,648
46-1945	1,714	1,193	36	-	2,943
47-1946	2,028	1,310	56	-	3,394
48-1947	2,299	1,283	88	-	3,670
49-1948	2,663	1,285	122	-	4,070
50-1949	3,081	1,356	125	-	4,562
51-1950	3,659	1,763	133	-	5,555
52-1951	3,806	1,952	162	11	5,931
53-1952	4,413	2,250	167	17	6,847
54-1953	5,240	2,299	220	14	7,773
55-1954	6,239	2,618	305	22	9,184
56-1955	6,912	3,274	462	39	10,687
57-1956	7,950	3,911	556	30	12,447
58-1957	9,122	4,020	645	71	13,858
1959-1958	10,378	4,909	712	110	16,113
60-1959	11,581	5,315	883	152	17,931
61-1960	12,677	6,236	1,246	250	20,409

المصدر: استناداً إلى: عبدالملك الحمر، تطوير التعليم في البحرين: 1940-1965، المنامة، البحرين

(*) افتتحت أول مدرسة ثانوية للبنات عام 1951 ـــ 1952

جدول رقم 2 ــ 9

التحاق السكان بالتعليم لمختلف المراحل من 1961-1962 حتى 1972-1973

العام الدراسي	ابتدائي	متوسط	ثانوي	فني	تجاري	ديني	معهد المعلمين	المجموع
61-62	21,154	1,326	318	146	65	81	-	23,090
62-63	25,257	1,691	471	162	151	106	-	27,839
63-64	28,563	2,361	739	271	215	117	-	32,266
64-65	30,345	3,089	1,146	461	229	133	-	35,403
65-66	30,811	3,838	1,736	420	197	133	-	37,135
66-67	32,829	4,893	2,739	513	255	146	25	41,400
67-68	35,167	4,923	3,690	476	252	146	103	44,757
68-69	34,746	5,354	4,905	544	332	130	189	46,200
69-70	34,416	6,562	5,022	470	348	141	234	47,193
70-71	36,113	7,288	5,242	439	490	150	289	50,011
71-72	36,953	7,264	5,332	601	632	138	312	51,232
72-73	38,156	7,727	5,898	614	772	139	355	53,661

المصدر: دولة البحرين وزارة التربية، إحصاءات تربوية ،1961-1971 ص 25، 35، 41، 50، 56، 60، 64

وبالرغم من تدني نسبة التسرب من نظام المدارس العمومية[4] لكن قلة من الطلبة فقط في نهاية مرحلة التعليم الأساسية، يواصلون دراستهم الجامعية. ويظهر الجدول 2- 10 بأن 426 بحرينياً فقط حصلوا على درجات جامعية وما فوق ما بين 1950-1972، حيث 75% من الذكور[د]. وعلى العموم فإن غالبية الخريجين متخصصون في التجارة وإدارة الأعمال مما يعكس تكيف الاقتصاد البحريني للخدمات، بينما تحتل الاختصاصات الطبية المرتبة الثانية

د ــ لم يكن هناك حينها أكثر من دزينة من حملة الماجستير ونصف دزينة من حملة الدكتوراة. ومما يثير الاهتمام أن وزير التنمية والخدمات الهندسية في البحرين السيد يوسف الشيراوي هو أول خريج جامعي (الجامعة الامريكية في بيروت عام 1950 كيمياء) وفي عام 1973 أضحى الشيراوي عضو بمجلس أمناء الجامعة الاميركية في بيروت لأول مرة من منطقة الخليج.

والصيدلانية المرتبة الثالثة والمحاماة المرتبة الرابعة، وهذه الاختصاصات محترمة تقليدياً في النظام التعليمي العربي. أما تخصص الآداب والذي يحتل المرتبة الثالثة في هذا التصنيف، فهو من ضمن الاختصاصات التقليدية. وقد ارتفع عدد الخريجين بشكل كبير خلال السبعينات حيث كان 62 خريجاً عام 1971 و64 خريجاً عام 1972، أي قرابة 30%من مجموع الخريجين. وخلال هاتين السنتين فقد كانت أعداد خريجي المرحلة الثانوية الملتحقين بمختلف جامعات الشرق الأوسط أكبر من أي وقت مضى. فقد كان هناك ما يزيد على 120 بحرينياً ملتحقين بالسنة الأولى من الجامعات بنظام البعثات فقط في خريف 1972. ويظهر الجدول رقم 2ـ11 توزيع طلبة البحرين بنظام البعثات من غير الدارسين على حسابهم.

ولإكمال سبر إحصاءات التعليم، لابد من إضافة بعض المعطيات المتعلقة بـ: هيكلية وزارة التربية والتعليم، والسلم التعليمي، والأنفاق الحكومي السنوي على التعليم. وتجدر الاشارة الى أن نظام التعليم في البحرين يدار من قبل وزير التربية والتعليم[ذ] وتقع تحت مسؤوليته الإدارات السبع للوزارة، والمسؤولة عن التربية والتعليم في البحرين مباشرة.

ذ ـــ ظلت الوزارة والتي كانت سابقة دائرة التعليم برئاسة أحمد العمران وهو تربوي قديم، تقاعد عام 1972 وعين مستشاراً خاصاً لحاكم البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة. وقد حل محله الشيخ عبد العزيز الخليفة. أنظر دولة البحرين، الجريدة الرسمية، 14 ديسمبر 1972، ص 5-6.

جدول رقم 2 ــ 10

خريجو الجامعات البحرينيين ومجالات تخصصاتهم 1950_1972

	1950	1952	1953	1954	1955	1956	1957	1958	1959	1960	1961	1962
الزراعة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
التجارة	-	-	-	-	-	1	-	2	2	-	1	1
الاقتصاد	-	-	-	-	1	-	1	-	-	-	-	-
التربية	-	-	1	1	-	-	1	1	-	-	1	1
الهندسة	-	-	-	-	1	-	-	-	-	-	1	4
فنون جميلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1	-	-
جغرافيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
تاريخ	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
صحافة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قانون	-	1	-	-	-	1	-	4	1	1	2	4
آداب	-	-	-	-	-	1	-	1	-	-	5	1
طب	-	-	-	-	-	-	-	2	2	2	2	-
عسكرية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2	-
فلسفة ودين	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1
علوم سياسية	1	-	-	-	-	-	-	3	3	2	-	-
علوم	1	-	-	1	-	-	1	1	-	-	-	1
علوم اجتماعية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1
رجال	2	1	1	1	2	3	3	14	8	6	12	14
نساء	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2	-
المجموع	2	1	1	1	2	3	3	14	8	6	14	14

	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972	المجموع
الزراعة	-	-	2	-	2	-	3	1	-	1	9
التجارة	4	1	5	4	8	5	5	3	7	8	57
الاقتصاد	-	-	7	6	4	2	3	-	3	2	29
التربية	-	-	1	8	5	-	2	-	2	2	26
الهندسة	1	2	1	6	4	3	-	1	-	3	27
فنون جميلة	-	1	-	-	1	-	-	1	-	-	4
جغرافيا	-	-	-	-	1	-	1	1	-	2	5
تاريخ	-	-	1	1	-	1	3	6	4	6	22
صحافة	-	-	-	-	-	-	-	2	3	-	5
قانون	3	1	1	4	2	3	3	2	-	6	39
آداب	3	1	1	4	2	1	3	4	6	9	42
طب	1	-	2	4	6	3	4	2	1 2	1	43
عسكرية	1	1	-	3	2	-	-	-	-	-	9
فلسفة ودين	1	-	-	-	-	2	5	4	-	2	15
علوم سياسية	-	-	-	-	2	-	1	1	7	1	21
علوم	-	-	-	1	4	3	2	2	8	14	39
علوم اجتماعية	1	3	1	3	3	2	-	6	9	7	36
رجال	13	8	19	39	39	19	29	18	39	41	331
نساء	1	2	3	5	7	6	6	17	23	23	9
المجموع	14	10	22	44	46	25	35	35	62	64	426

وهناك عدد قليل من المدارس الخاصة في البحرين (حضانات أطفال- روضات أطفال، ومدارس ابتدائية وثانوية) حيث بلغ عدد الملتحقين بها حوالي 4500 طالباً عام 1972. وتخضع هذه المدارس لقانون المدارس الخاصة لعام 1971، والذي يعطي وزارة التربية والتعليم صلاحية التفتيش عليها وتدقيق مناهجها وكتبها الدراسية. لكن هذه المدارس تضم في غالبيتها طلبة غير بحرينيين، ولا تلعب دوراً مهماً في التواصل الاجتماعي.

جدول رقم 2 ـــ 11

توزيع الدارسين سنة أولى في جامعات الشرق الأوسط لعام 1973_1972

الجامعة	البلد/المدينة	سنة أولى بحرينيين
جامعة الأزهر	القاهرة، مصر	3
الجامعة الأمريكية	بيروت ، لبنان	10
جامعة القاهرة	القاهرة، مصر	5
الجامعة الإسلامية	المدينة، السعودية	2
جامعة الملك عبد العزيز	جدة، السعودية	5
جامعة الكويت	الكويت، الكويت	45
كلية البترول	الظهران ، السعودية	2
جامعة الرياض	الرياض، السعودية	40
أخرى بموجب منح من ابوظبي		10
المجموع		122

المصدر: استنادا إلى معلومات من وزارة التربية والتعليم ويشمل الجدول طلاب البعثات فقط

يتكون السلم التعليمي من المرحلة الابتدائية (ست سنوات) بدءاً من سن 6 سنوات والمرحلة الإعدادية (سنتين) والمرحلة الثانوية (3سنوات). ويتفرع التعليم الثانوي إلى ثلاثة فروع هي الثانوي العام (علوم وأداب) والتجاري والصناعي. كما يوجد في البحرين معهدان للمعلمين والمعلمات (سنتين). حيث تم إنشاء معهد المعلمين عام 1966 ومعهد المعلمات عام 1967. ويقدم المعهدان مواد لمرحلة ما بعد المرحلة الثانوية[5]. كما افتتحت

كلية الخليج الصناعية للعام الدراسي 1968-1969 حيث تدار من قبل كل من حكومات البحرين وأبوظبي والمملكة المتحدة، وتقدم الكلية منهاجاً في مختلف تخصصات الهندسة لمدة 3 سنوات.

جدول 2-12

موازنة وزارة التربية والتعليم مقارنة بالميزانية الوطنية 1965_1973(دينار بحريني)

موازنة التربية					
السنة	الموازنة الوطنية	متكرر	غير متكرر	المجموع	% في الموازنة الوطنية
1965	10,268,100	2,127,420	169,697	2,297,177	22.4%
1966	11,184,000	2,332,748	102,207	2,434,956	21.1
1967	12,104,200	2,726,682	47,122	2,773,804	22.9
1968	13,031,212	2,934,521	95,533	2,030,055	23.3
1969	13,272,716	3,287,039	90,294	3,377,333	25.4
1970	15,000,000	3,500,000	147,000	3,647,000	25.3
1971	24,000,000	3,850,000	375,000	4,225,000	17.6
1972	26,000,000	4,200,000	460,000	4,660,000	17.9
1973	32,500,000	4,650,000	450,000	5,100,000	15.7%

المصدر: دولة البحرين وزارة التربية_ إحصاءات 1971_1972 ص2؛ دولة البحرين موازنات 1971، 1972، 1973 وزارة المالية

والتعليم، في جميع مراحله، مجاني. مما يعني حصول وزارة التربية والتعليم على نصيب الأسد من الميزانية الوطنية. وحسب الإحصاءات الواردة في الجدول رقم (12-2)، فقد كان نصيب وزارة التربية والتعليم من الميزانية السنوية العامة ما يزيد على 20% خلال الفترة 1965-1970. ورغم انخفاض هذه النسبة المئوية منذ ذلك الوقت، فقد استمرت ضمن أعلى 3 وزارات إنفاقاً. لكننا عندما نتفحص بنود ميزانية المصروفات المتكررة لوزارة التربية والتعليم، فإنها تتجاوز 20%[6]، مما

يتطلب إعادة النظر في مجمل برامج التعليم. وسوف نكرس القسمين التاليين من هذا الفصل للتربية وقوة العمل، والتربية والتواصل المجتمعي، واللذين يظهران أيضاً الحاجة إلى هذه المراجعة.

التعليم والقوى العاملة

بالرغم من أن ارتباط التعليم بقوة العمل هو خارج إطار هذا البحث، فإننا سنقوم باختبار المشاكل التي تواجه البحرين في هذا المجال، حيث تظهر العلاقة المتداخلة ضبابية السياسة، ومن أجل الحد من أزمة وطنية قد تترتب من جراء افتقاد التنسيق ما بين التعليم وتوفير متطلبات قوة العمل المطلوبة، فان المطلوب هو اتخاذ قرارات سياسية وطنية جدية في المستقبل المباشر(ر).

ويتوجب على حكومة البحرين، في اتخاذ هذه القرارات، أن تأخذ في الاعتبار الحقائق التالية:

1 ـ تزايد عدد المواطنين البحرينيين بنسبة أكثر من 3.5% سنوياً، مما يعني زيادة حادة في احتياجات التعليم خلال العقدين القادمين.

2 ـ ازدياد أعداد الملتحقين بالتعليم الابتدائي خلال الفترة من 1961-1962 حتى 1972-1973 من 21.154 إلى 38.156 أي بزيادة 80%، فيما ارتفعت أعداد الملتحقين بالمرحلة الإعدادية خلال ذات الفترة من 1.326 إلى 7.727 أي بزيادة 485% وارتفعت أعداد الملتحقين بالتعليم الثانوي العام من 318 إلى 5898 أي بزيادة قدرها 1755% (أنظر جدول رقم 2-9). أما الملتحقين بالتعليم الثانوي التجاري والصناعي فقد شهد زيادة

ر ـــ من اجل فهم افضل لتحليل التخطيط التربوي وقوة العمل في الخليج انظر:

Robert Anton Mertz, *Education and Manpower in the Arabian Gulf* (Washington D.C. American Friends of the Middle east 1972).
Chapter 1 of this mimeographed study covers Bahrain.

ملحوظة وخصوصاً منذ 1970-1971 عندما بدأ قبول البنات في التعليم التجاري مثل ذاك الذي تقدمه كلية الخليج الصناعية.

جدول رقم 2 ـ 13

زيادة الالتحاق بالمدارس تبعا للجنس 1961_1962حتى 1971_1972

المرحلة	إناث			ذكور		
	1961-62	1971-72	%	1961-62	1971-72	%
ابتدائي	7,394	15,757	113%	13,760	21,290	55%
متوسط	258	3,219	1,148	1,068	4,045	279
ثانوي	112	2,897	2,487	261	2,435	1,027

المصدر: دولة البحرين وزارة التربية، إحصاءات تربوية 1961_1971

3 ـ ارتفع عدد الملتحقات بجميع مراحل التعليم خلال العقد الماضي بوتيرة ضعفي تلك الخاصة بالذكور (أنظر الجدول رقم 2 ـ 13)، مما يعني أنه بحلول 1980، فإن إعداداً لا سابق لها من الإناث من خريجات الثانوية والتعليم المهني سيكن في عداد الباحثين عن وظائف في سوق العمل خصوصاً في تلك المجالات التي ظلت حكراً على الذكور والعاملات الأجنبيات. وبالتالي فإن على حكومة البحرين أن تخلق فرص عمل جديدة وتسّرع بعملية البحرنة في الوظائف.

4 ـ لم تتخذ حتى الآن إجراءات شاملة لتحديث المنهاج التعليمي وطاقم التعليم والمختبرات ووسائل الإيضاح أو التجهيزات الرياضية. فمن بين 23 مدرسة ابتدائية للبنين فقد كانت ثلاثاً منها فقط مزودة بمختبرات أو ورش في العام الدراسي 1971-1972، ولم تكن هذه مجهزة بما فيه الكفاية. أما الـ 32 مدرسة ابتدائية للبنات فلم يكن بأي منها مختبراً أو ورشة تماماً. وحتى معهد المعلمات فإنه يفتقر إلى مختبر حتى عام 1971

فيما كانت الطالبات يستخدمن مختبر معهد المعلمين (أنظر جدول رقم 2 ــ14).

جدول رقم 2 ــ 14

المدارس حسب المرحلة وتوفر المختبرات والورش والمكتبات 1971_1972

المرحلة	الجنس	عدد المدارس	المكتبات		مختبرات وورش	
			مرضية	غير مرضية	مرضية	غير مرضية
ابتدائي	ذكور	43	5	8	-	3
	إناث	32	13	7	-	-
ابتدائي ومتوسط	ذكور	12	2	-	-	1
	إناث	8	4	2	-	3
ابتدائي ومتوسط وثانوي	ذكور	1	-	-	1	-
	إناث	-	-	-	-	-
متوسط	ذكور	-	-	-	-	-
	إناث	1	1	-	-	-
متوسط وثانوي	ذكور	2	1	-	2	2
	إناث	3	1	2	1	4
ثانوي عام وتجاري	ذكور	3	3	-	3	-
	إناث	3	3	-	3	-
صناعي	ذكور	2	2	-	2	-
	إناث	-	-	-	-	-
دين	ذكور	1	-	-	-	-
	إناث	-	-	-	-	-
معهد معلمين	ذكور	1	1	-	1	-
	إناث	1	1	-	-	-
المجموع	ذكور	65	14	8	9	6
	إناث	48	23	11	4	7
	المجموع	113	37	19	13	13

المصدر: دولة البحرين وزارة التربية، إحصاءات تربوية 1971ــ72، ص6، ميزانية حكومة البحرين، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، 1972، 1973

5 ـ وأخيراً فقد كان هناك غياب لأي توجيه مدروس حول التخصصات الجامعية التي يتوجب على الطلبة البحرينيين الالتحاق بها. أن مثل هذا التوجيه، مع الأخذ بعين الاعتبار أن معظم الطلبة الجامعيين مبتعثون من الحكومة، يحقق هدفين هما: حصول خريجي الكليات على فرص التوظيف. وبتشجيع التخصص في الحقول المناسبة، يمكن للحكومة أن تضمن إسهام الخريجين البحرينيين في الاقتصاد الوطني، وبالتالي الحد من تحويلات العمالة الأجنبية إلى الخارج.

أن إحصاءات التعليم العالي بالغة الدلالة. وتأتي الملاحظة الأولى استناداً على هذه الاحصاءات في أن العدد القليل من الخريجين الذين فتشوا عن وظائف قد أمكن امتصاصهم بسرعة وبشكل كلي في الجهاز الحكومي أو غيره من القطاع العام. والذين لا يجدون وظائف في الجهاز الحكومي يلتحقون بالقطاع التجاري. وبكلمة أخرى فإن البحرينيين لا يعانون حتى الآن مشكلة توظيف الخريجين وهو وضع متميز في العالم الثالث، لكن هذه الحالة قصيرة المدى نظراً لثلاثة عوامل على الأقل: طبيعة الاقتصاد البحريني وفرص العمل في القطاع العام، والإعداد المتوقعة من الخريجين الجامعيين خلال 5-10 سنوات، وغياب التوجيه للملتحقين بالتعليم العالي، أي التخصصات الأكثر احتياجاً، والاحتياجات القصيرة الأجل لليد العاملة.

ويمكن اتخاذ اجرائين تصحيحيين لمواجهة هذه المشكلة، حيث يتوجب على وزارة التعليم تطوير نظام توجيهي فعال للطلبة الذين سيلتحقون بالتعليم الجامعي لإيجاد نوع من الارتباط بين التخصصات الجامعية واحتياجات سوق العمل. وعندما يتم تطوير هذه التوجهات للطلبة المرشحين للجامعات، يتوجب على وزارة التربية الأخذ بالاعتبار احتياجات سوق العمل في البلدان النفطية المجاورة مثل قطر وأبوظبي وسلطنة عمان في المدى المنظور والبعيد. إن تقاليد التعليم في البحرين هي أكثر تطوراً منها في هذه الدول، ولذا فإنها ذات فائدة لهذه البلدان فيما يخص جهودها للتحديث. وحيث أن البحرين تستورد

معظم احتياجاتها، فإن عليها أن تكون قادرة على تطوير صادراتها من العمالة العالية التدريب من خريجي الجامعات.

يمكن أيضاً اتخاذ إجراء تصحيحي يتمثل في مراجعة المنهج التعليمي باتجاه إعادة تأهيله جذرياً ومنهجياً بهدف الاستئصال الكلي لمصادر القلق حول الأعداد المتزايدة من الطلبة ونوعية التعليم. وإذا لم يتم ذلك فستجد الحكومة نفسها في وضع يتطلب استحداث المزيد من الوظائف الكتابية الحكومية لامتصاص الأعداد الكبيرة من خريجي الجامعات وبالتالي خلق بيروقراطية غير فاعلة من الموظفين.

لذا فان الهدف الرئيسي من إصلاح التعليم يتمثل في المنهاج الدراسي. ويتوجب إدخال مواد جديدة وليس طبعات جديدة لكتب مدرسية قديمة، ويتوجب تشجيع وسائل ومواضيع المعرفة الحديثة مثل الرياضيات الحديثة. وبالنسبة لبرامج تدريب المدرسين فيتوجب إدخالها حيز التنفيذ، ويتوجب استبعاد المدرسين غير المؤهلين تدريجياً. أما التأثير البعيد المدى لهذه الخطوات على التواصل المجتمعي للبحرين فلا يمكن تجاهلها خصوصاً في منطقة تتميز بالتطور السياسي. وكما ذكرنا تكراراً، فهناك ارتباط بين المنهاج الدراسي وتشكل ثقافة الطفل السياسية وهو ما سنناقشه في الصفحات التالية(ز).

التعليم والمواطنة

منذ زمن طويل فإن المفكرين والقادة السياسيين ينظرون إلى التعليم كوسيلة للمواطنة. وقد استند أفلاطون قبل خمسة وعشرين قرناً وبدرجة كبيرة على التعليم لتشكيل مجتمع صالح مدنياً. وإلى وقت قريب، فإن الدول

ز ـــ للمزيد من اختبار التوصيات المحددة للمتغيرات الجارية في النظام التعليمي في البحرين، أنظر
Mertz, *Education and Manpower in the Arabian Gulf*, pp. 169- 181.

بمختلف أيديولوجياتها استخدمت التعليم لتشكيل نوع من الرؤية السياسية والانطباعية التي ستديم وتبجل ثقافة سياسية معينة. ويطلق على عملية الحفاظ ونقل هذه الثقافة السياسية للآخرين خلال تجربة الطفل المجتمعية بالجمعية السياسية، والتي هي في محصلتها طريقة لتقييم النظام السياسي. إن دور المدرسة في هذه العملية هو تشكيل ذهنية الطفل بحيث يربط بين بعض القيم العالمية بالنظام السياسي لبيئته. إن استزراع هذه القيم يعزز الولاء والحب والاحترام والاعتزاز تجاه النظام السياسي.

تنظر البحرين، مثلها مثل المجتمعات الأخرى النامية والقليلة النمو، إلى التعليم كوسيلة للتواصل الاجتماعي والتي يمكن من خلالها إدخال الطفل في المواطنة. وفي كلمته بمناسبة العام الدراسي 1972-73، أرجع وزير التربية السابق أحمد العمران عدة أدوار للتربية[7]. وكانت رؤيته للتربية على أنها عملية حضارية وأساس لتقدم الإنسان. وأكد أنه يتوجب على التربية الاضطلاع بمهمتين تتعلقان بحضارة الإنسان، الروحية والمادية. وأكد العمران أن أي مراجعة لمنهاج التربية وسياستها في البلاد يجب أن يكون لها هدف نهائي وهو البحث في ذات المجتمع الجماعية لتشكيل نسيج جديد يستند على تاريخ الشعب وتقدم التكنولوجيا الحديثة.

وهاجم العمران بقوة أولئك الذين يرغبون في اعتناق الثقافة الغربية، وبدلاً من ذلك فقد كانت رؤيته تتركز في تربية جيل لا يقلد الغرب ولكنه مهتم بالقيم الثقافية والروحية والمعنوية. ولا يعني تأكيده على القيم التقليدية، أنه يتوجب على الجيل الجديد أن يقع في الجمود أو يتخلف عن الحضارة الحديثة. ويعتقد الوزير أن مسؤولية الوصول إلى الأهداف الوطنية في الإطار الوطني تقع كلية على المنهاج الأكاديمي.

جدول رقم 2 ــ 15
منهج المرحلة الابتدائية في البحرين 1972

المادة	الحصص في أسبوع					
	الصف الأول	الصف الثاني	الصف الثالث	الصف الرابع	الصف الخامس	الصف السادس
تربية دينية	4	4	2	2	2	2
لغة عربية	12	12	12	10	9	9
لغة إنجليزية	-	-	-	6	7	7
حساب	6	6	7	6	6	6
هندسة	-	-	-	-	1	1
تاريخ	-	-	1	1	2	2
جغرافيا	-	-	-	2	2	2
علوم صحية	-	-	2	2	2	2
رسم	2	2	2	1	1	1
حرف	2	2	2	1	1	1
فيزياء	3	3	2	2	1	1
نشيد	2	2	2	1	-	-
قراءة مختارة	2	2	2	-	-	-
دراسة الطبيعة	1	1	-	-	-	-
المجموع	34	34	34	34	34	34

المصدر: حكومة البحرين، دائرة التربية، منهج المرحلة الابتدائية 1969، ص5.

وفي إطار البحرين، فقد أكد العمران أنه يتوجب على المنهاج الأكاديمي وخصوصاً التاريخ والجغرافيا أن يأخذ بعين الاعتبار مركزية

ثلاث دوائر هي بيئة البحرين وبيئة الخليج والبيئة العربية، ويتوجب بالطبع على المنهاج الارتباط بالقضايا العالمية، وعلى ضوء ذلك فقد أنتج نظام التعليم في البحرين متخرجين منفتحين وعقلانيين وبرجماتيين ومثقفين(س). ومن أجل تقييم ترجمة العلاقة ما بين التربية والمجتمعية السياسية في المنهاج الفعلي للمدارس يتوجب القيام بعملية مسح للبرنامج الأكاديمي للمرحلة الابتدائية (من الصف 1 حتى 6) وخصوصاً تلك الأجزاء المرتبطة بالمجتمعية السياسية(ش). كما يتوجب بعد ذلك تفحص الكتاب المدرسي للمرحلة الابتدائية، آخذين بالاعتبار السياسة الرسمية وأهداف المنهاج التربوي الوطني الرسمي، من أجل تقييم مستوى تحقق هذه الأهداف.

وكما جاء في الجدول (رقم 2- 15)، فإن منهاج المدرسة الابتدائية يحتوي على 9 موضوعات للسنتين الأولى والثانية، وعشرة مواضيع للسنة الثالثة، وإحدى عشر موضوعاً للسنة الرابعة حتى السادسة. ويشمل جدول الصف 34 حصة في الأسبوع لكل سنة[8]. أما المواد المرتبطة بالمجتمعية السياسية، وينظر اليه كذلك، فهي اللغة العربية (لجميع الصفوف) والتاريخ (من الصف3 حتى 6) والجغرافيا (من الصف 4 حتى 6) والأناشيد الوطنية (من الصف 1 حتى 4) وقراءة مختارة (من الصف 1 حتى 2)(ص). ومن بين الـ 34 حصة مواضيع فإن إستزراع المجتمعية السياسية تشكل 47% من مجموع الحصص في الصفين الأول والثاني، و50% في الصف الثالث، و 41% في السنة الرابعة و38% في الصفين الخامس والسادس.

س ـــ عبر العمران عن وجهات نظر مماثلة في مقابلة شخصية جرت معه بتاريخ 23 اكتوبر 1972، وعبر عن ذات الفلسفة الوزير الجديد الشيخ عبد العزيز بن محمد الخليفة.

ش ـــ يمكن اجراء دراسات مماثلة حول المنهاج الدراسي للمراحل الدراسية الاخرى في البحرين أي المتوسط والثانوي ومابعد الثانوية ولكن وبسبب الاهمية الكبيرة للمرحلة الابتدائية فقد جرى التركيز عليها في هذا التحليل.

ص ـــ بالرغم من أن التعليم الديني مطلوب لمختلف المراحل فقد جرى استثناؤه من هذا التحليل.

وفي هذا المنعطف، فإنه من المفيد النظر إلى الأهداف المعلنة لبعض هذه المواد التعليمية، وبالنسبة للغة العربية، فإن تعليمها يستهدف مساعدة الطلاب على تحقيق مايلي:

1 ـ التأكيد على أن اللغة العربية هي الرابط بين أفراد الأمة العربية في كل مكان.

2 ـ تطوير الحب العميق للغة العربية لأنها لغة القرآن والدين الإسلامي والتاريخ المشترك للبلدان العربية.

3 ـ تنمية وتعزيز الشخصية العربية.

4 ـ تقوية الروابط مع البيئة المحلية وتعزيز افتخاره بالانتماء إليها.

5 ـ البدء باحترام العمل اليدوي والعمل الحرفي[9].

إن تعليم القصص وأناشيد الكورس في الصفوف الأول والثاني والثالث هي حالة أخرى في هذه النقطة. وفي هذا الخصوص فإن التعليمات تستهدف تحقيق ما يلي:

1 ـ إعطاء الطالب صورة حقيقية لبيئته من خلال قصص بسيطة ومسلية.

2 ـ إعطاء الطالب صورة لأحداث من تاريخ العرب وإنجازاتهم.

3 ـ تعزيز الروح الوطنية والدينية[10].

إن تدريس الدراسات الاجتماعية، أي مادتي التاريخ والجغرافيا، في المدارس الابتدائية يهدف إلى تطوير الوعي السياسي في عدد من المجالات. ويوجه الطلبة في هذا الجزء من المنهاج لتأسيس الرؤية المستقبلية لتاريخه وتاريخ البلاد والمجتمع والشعب. ويتم تدريس التاريخ والجغرافيا بشكل أساسي في الصفوف الرابع والخامس والسادس. ويتعاطى منهاج المواد الاجتماعية مع الأبعاد العالمية لوجود الإنسان على الأرض وبتحديد أكثر

أوضاع التراث البحريني والعربي. والأكثر تحديداً في منهاج المواد الاجتماعية مصمم لتلبية الأهداف التالية:

1 ــ توجيه الطلبة لرؤية صحيحة لبيئتهم.

2 ــ زرع الوطنية وبالتالي تعميق ارتباطهم ببلادهم.

3 ــ التأكيد على الأبعاد السياسية والاقتصادية والاستراتيجية للحضارة العربية والإشارة إلى الإسهام الحضاري العربي للحضارة الأوروبية في العصر الوسيط.

4 ــ تذكير الطلاب دائماً أن التراث العربي يعلمنا التسامح والإخلاص والشجاعة والبطولة بالتضحية من أجل الأمة[11].

وإذا ابتعدنا عن الأهداف الرسمية للمواد التعليمية، والمرتبطة بالمجتمعية السياسية فإنه يلاحظ التباين ما بين المنهاج والكتاب المدرسي. وإذا تركنا جانباً نواقص المنهاج ذاته، فإن الكتب المدرسية غير كافية، وهي سيئة التنفيذ والكتابة. ومما يفاقم المشكلة كون معظم مدرسي المرحلة الابتدائية، كما في العديد من المجتمعات النامية، غير مدربين بما فيه الكفاية لمهنة التعليم في المواد المعينة أو أسلوب المعرفة. لذا فإن الكتاب هو الأداة الرئيسية للتدريس في الصف. ولا يقوم مدرس المدرسة الابتدائية عادة بإستخدام مصادر خارجية أخرى للمادة وبالتالي فإن أثر الكتاب السيء سيكون مضاعفاً.

ولا يشترط في ممارسة التعليم الابتدائي في البحرين الحصول على درجة جامعية، وفي الحقيقة فإن أغلبية المدرسين خلال الفصل الدراسي 72-1977 هم من خريجي الثانوية كما أنه من بين طاقم الإدارة والتعليم الابتدائي والثانوي فإن 17% يحملون درجة جامعية، ومعظمهم في التعليم الثانوي أنظر (جدول رقم 2- 16).

جدول رقم 2 ــ 16

جهاز الإدارة والتعليم للمراحل الابتدائي والمتوسط والثانوي والتجاري حسب المؤهلات والجنس للعام الدراسي 71-1972

المؤهلات الأكاديمية	ذكر	أنثى	المجموع
اقل من ابتدائي	8	6	14
ابتدائي	20	49	69
متوسط	32	64	96
ثانوية عامة	593	392	985
ثانوي- تدريب معلمين	278	155	433
تجاري	36	-	36
صناعة- ثانوي	16	-	16
دبلوم عالي	127	84	211
دبلوم التعليم العالي	39	95	134
بكالوريوس علوم	59	43	102
بكالوريوس آداب	90	103	193
بكالوريوس علوم + دبلوم عالي	21	14	35
بكالوريوس آداب + دبلوم عالي	23	42	65
ماجستير آداب	4	1	5
ماجستير آداب + دبلوم عالي	2	-	2
المجموع	1.348	1,048	2,396

المصدر: دولة البحرين- وزارة التربية- إحصاءات تربوية 71-1973،1972.

وإذا رجعنا إلى الكتب المدرسية فإن كتب السنة الأولى ابتدائي[12] مكتوبة من قبل مؤلفين مصريين ومطبوعة في مصر ومصممة أساساً للمدارس المصرية. يعرف الكتاب الطالب بالأفعال البسيطة مثل وزن وقفل وزرع وحصد وحرث وخبز وحفر ودرس وطحن[13]. وإلى جانب كل فعل رسم توضيحي مناسب وجميع الرسوم التوضيحية لمرحلة بدائية، ما قبل

المكننة، أما فعل قفز فيوضح لعسكري في كامل عدته يقفز على فوق حاجز من الأسلاك الشائكة (ص9).

يستخدم طلبة الصف الثاني ابتدائي الجزء الثاني من نفس الكتاب المدرسي[14] لكنه بدل دراسة الأفعال، فإن الصف الثاني يركز على قصص قصيرة تصف الحياة اليومية في مصر كما يجب أن تكون عليه وليس كما هي. ويحتوي الكتاب على 36 درساً بما في ذلك قصص مثل "المنزل" (ص3) حيث يصف بيتاً متخيلاً يحتوي على عدد كبير من الغرف في مدينة واسعة، و"العائلة" (ص5) هي عائلة غنية لديها خدم وبيت واسع، و"الحقل" (ص15) يكرس الحياة البدائية للحقل على جانب النيل و"سعاد" ودجاجاتها (ص20) والذي يظهر فتاة صغيرة تطعم دجاجاتها، حيث تترك القصة القارئ محتاراً عما إذا كانت تربية الدجاج من أجل الزينة أو كمصدر للغذاء.

ومن خلال مراجعة الكتب المدرسية للمعنيين في الصفين الأول والثاني ابتدائي يتوصل القارئ إلى أنه لا توجد عملية مجتمعية سياسية داخل الصف. فلا يذكر الكتابان شيئاً عن الأمة والدولة والبلاد والشعب والحكومة والتقدم والعلوم والتكنولوجيا الحديثة، إضافة إلى ذلك فإن الكتابين وخصوصاً الجزء الثاني يقدمان قصصاً غير اعتيادية للطفل الاعتيادي، وتشمل بيوتاً مرتبة جيداً يخدمها خدم تعيش فيها عائلات غنية[ض]. لكن الأكثر ضرراً هي الفلسفة الاجتماعية لهذه الكتب المدرسية والمفاهيم التي تحبذها (ويمكن الاستشهاد بكتب مدرسية أخرى). وهناك كتب مدرسية عديدة تعلم بطريقة غير مقصودة، مبدأ أن القوي له سلطة طبيعية على الضعيف وأن المخادع يضمن نفسه من المخاطر.

ض ــ أظهر إحصاء 1971 أن 35% من المساكن ذات غرفة واحدة و60% من المنازل ذات غرفتين مسكونة بـــ 5 افراد أو أكثر، إضافة الى ذلك فان هاتين الفئتين من المساكن تشكلان 45% من منازل البحرين. أنظر دولة البحرين، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، احصاءات 1972، ص 14.

أن الكتب المدرسية المخصصة للصفوف الأولية من التعليم الابتدائي التي تتعاطى مع البحرين قليلة، وسيئة الكتابة وعاطفية وتفتقد إلى العرض العقلاني. فكتب الصف الثالث مثلاً الموجهة لزرع حب البلاد لدى الطلبة تقارن (الوطنية) بحب الطير لعشه[15]. أما الدرس الثاني في الصف الرابع ابتدائي فإنه يعلم القراء بأن البحرين مشهورة باللؤلؤ والنفط وأشجار النخيل والناس الطيبين[16]. أما الدرس الـــ 18 من ذات الكتاب فيطرح، بطريقة غير ذكية، جغرافية الخليج بالقول أن معظم البلدان المطلّة عليه بلدان عربية مثل البحرين وعمان والشارقة ودبي والكويت[17]. يتضح أن لدى الكاتب النية المبيتة في تجاهل وجود إيران، ويمكن فهم ذلك استناداً الى ادعاءات إيران السابقة بتبعية البحرين لها. لكن ذلك التجاهل خطير حيث يبلغ سكان إيران 36 مليون بينما يبلغ سكان البحرين الـــ 216 ألف!.

وفي إطار مقارب، يتوجب على القارئ أن يتمعن في اختيار الآنسة لآلئ الزياني، عشوائياً لمجموعة من طلبة الصف السادس ابتدائي على امتداد البحرين، كجزء من أطروحتها لماجستير في الآداب. ففي ضوء الاستبيان الذي أجرته الآنسة الزياني حول قراءات الطلبة لمواضيع بالإنجليزية ذات فائدة أو ذات علاقة بالبيئة، يتضح استنتاجات ذات مغزى حول الأنماط التقليدية الثقافية للطلبة[18]. وتكشف النتائج عن صدام بين قيم التعليم العالمي والقيم التعليمية الأبوية ذات الدلالة في إطار التطور السياسي. ففي معرض ردهم على سؤال حول أكبر أماني الطلاب، ذكر 19% منهم أنهم يريدون أن يصبحوا أطباء، 18% مدرسين، 18% موظفين مستقرين فقط. ورداً على سؤال حول مستقبل المهنة التي سيختارها الطالب، اختار 31% منهم مهنة التدريس، 5% الحرف اليدوية، مثل النجارة والميكانيك.

وقد استنتجت الآنسة الزياني، أن الطلبة لديهم مقاربة بالحياة التقليدية، فقليل منهم ينجذبون إلى المهن غير التقليدية مثل الفن أو الطيران أو رواد فضاء[19]. وحيث أن نظرة المجتمع التقليدي للعمل اليدوي بأنه دوني ويحط

من كرامة الانتلجنسيا (كما يعتبرها خريج الثانوية)، فقد كان هناك القليل من الانجذاب نحو المهن الميكانيكية والبناء.

ويشير التحليل في هذا الفصل لنظام التعليم في البحرين إلى وجود فجوات خطيرة بين الشعارات والواقع. فمن الواضح أنه يستوجب إعادة النظر كلية في مجمل المنهاج بما في ذلك الكتب المدرسية. ولا بد من تحديث الفلسفة التي يستند عليها نظام التعليم. وإذا استندنا إلى إجراءات وزير التعليم المعين مؤخراً تجاه إضراب طلبة المرحلة الثانوية في فبراير 1973 [ط]، فيبدو أنه مصمم على مراجعة مجمل السياسة التعليمية في البحرين بروح العقل والتحضر [ظ]، فالنظام التعليمي مثله مثل أي نظام آخر لا يعمل بنجاح في فراغ، وبمعزل عن البيئة.

ويتوجب على النظام التعليمي أن يتفاعل مع احتياجات المجتمع ورغباته، لأنه هو المزود للمجتمع باحتياجاته من الفنيين والتكنوقراط، وهو القناة التي من خلالها يتم اختيار قادة المستقبل.

ط ــ أنظر تطورات تسرب الطلبة ومقابلتهم مع وزير التربية والتعليم في صحيفة صدى الاسبوع، 6 فبراير 1973 الاضواء 22 فبراير 1973، والمجتمع الجديد 17 فبراير 1973، أنظر رسالة وزير التربية إلى اولياء الامور بتاريخ 22 فبراير 1973 المتعلقة بالتسرب في أخبار البحرين بتاريخ 22 فبراير 1973 .

ظ ــ مقابلة وزير التربية والتعليم، صدى الاسبوع 13 أبريل 1973 ص 8-11.

الفصل الثالث:

الاتصالات والتواصل الاجتماعي: دور الأندية والصحافة

ملاحظات على النظرية: الوظيفة ومجتمعية الإعلام

لا زالت عملية تحديث النظام السياسي في البحرين في مرحلة رسم الحدود المحلية، وبالتالي فلم يتم تحديد أولوياتها بعد أو المطالب التي يتوجب على النظام مراعاتها خلال سنوات ما بعد الاستقلال الحاسمة[أ]. وفي محاولة لبناء هيكل نظري لمجتمع البحرين السياسي، فإنه يتوجب مراجعة نشاط أو وظيفة متأصلة في النظام الجديد ــ وظيفة التواصل السياسي[ب]، حيث يتضمن ذلك سؤالان: كيف تتم صياغة مصالح مختلف المجموعات ذات الصلة بعملية التحديث؟ وكيف يمكن إيصال هذه المصالح إلى صانع القرار؟ أما السؤال الثالث فيتعلق بالكيفية التي تنحصر بها مجتمعية المواطن في أدوار سياسية مختلفة وكيفية تجهيز القادة المحتملين؟ والذين يسهمون في الأنظمة السياسية المتطورة في تحديد وظيفة المجتمعية السياسية، وهي في هذه الحالة تعتمد على السؤالين الأوليين بل تشكل جزءاً لا يتجزأ منهما، في الدور

أ ــ يتوجب التذكير بأن أياً من وظائف البنية السياسية البحرينية الثلاثة هي البلورة والتكامل والتواصل لأصحاب المصالح قد تطورت بما يتجاوز الشكل القبلي المشخص للسلطة.

ب ــ أدخل البروفيسور الموند (Almond) مدخلات وظيفية أربعة هي، بنظره، مشتركة لجميع الأنظمة السياسية وهي: بلورة المصالح وتداخل المصالح والتواصل السياسي، والعمالة والمجتمعية. هذه الوظائف الاربعة والتي يمكن تعريفها من خلال إثارة أسئلة وظيفية فقط، لا يمكن تشجعيها بوضوح في النظام السياسي في البحرين، ولكنه من الممكن اكتشاف معالم جانبية يمكن أن تساعد بشكل غير مباشر على فهم أسلوب المخرجات والمدخلات في النظام السياسي والمدخلات العائدة. أنظر : Gabrial A., Prince and James S. Colemn eds., *The Politics of the Developing Areas*, (Princeton, N.J., Princeton University Press, 1960), pp. 16-17. Page reference herein is made to the 1970 paperback edition.

الوظيفي الذي تؤديه. إن وسيلتي الإعلام المرتبطتين مباشرة بهذه الأسئلة وتقومان عادة بافراز الدورين المذكورين في الحالة البحرينية هما الأندية والصحافة.

ففي عملية فحص عملية التواصل السياسي الذي تقوم به الأندية والصحافة، بات واضحاً التمايز الذي يجب أخذه بعين الاعتبار بين الدور التقليدي للتواصلات في ارتباطه بالتطور السياسي في مجتمع متطور وما تؤديه في دول الخليج، بما في ذلك البحرين. ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى صغر حجم البحرين ومحدودية طبيعة الصحافة كوسيط للتواصل، وبسبب عدم هيكلة الوظيفة السياسية للأندية، فإنه يبدو طبيعياً مناقشة الأندية والصحافة مع بعضهما ضمن وظيفة التواصل. وفيما يتعلق بالأندية وكما هو الحال مع الأحزاب السياسية التقليدية، فإن نمط القيادة وطريقة اختيارها ومستواها التعليمي والمهني، والمستوى التعليمي والمهني للأعضاء ونوعية النشاطات الاجتماعية والثقافية وأسلوب النادي لتوصيل آرائه لصانعي القرار، كل هذه العوامل تحدد نوعية مساهمة الأندية، بشكل فردي أو جماعي في عملية المجتمعية السياسية.

وبذات المنطق، فإن تأثير وفعالية الوظيفة التواصلية كما تقوم بها صحافة البحرين، وكما هو حال وسائط الأعلام الجماهيرية في المجتمعات الأكبر، فإنه يمكن تقييمها من خلال دراسة حجم الصحف وخلفياتها ومواقفها السياسية، والمادة المنشورة وحجم التوزيع وتواتر الإصدار، والأهم من ذلك كله القيود المفروضة على وسائط الأعلام[ت]. إن عملية التواصل التي تقوم بها الصحافة في البحرين محدودة جداً إذا ما قورنت مع الوظيفة الأساسية لهذه العملية في البلدان النامية والتي درسها الباحثون في هذا الحقل.

ت ــــ من أجل الاطلاع على تحليل ممتاز لهذه التغطية يمكن مراجعة دراسة البروفسور ويلبر شرام حول التواصل والتنمية في كتاب Lucian W. Pye, ed., Communication and Political Development (Princeton, N.J. : Princeton University Press, 1963), pp. 30-57

يؤكد البروفسور ويلبر شرام أن للتواصل ست وظائف أساسية[1]. **الوظيفة الأولى** هي أنه يسهم في تشكيل الصورة النفسية للأمة. وتتضح هذه الوظيفة أساساً خلال مرحلة أزمة الهوية. أما **الوظيفة الثانية** فهي أن التواصل يسهم في تجسيد وتشكيل التخطيط الوطني خصوصاً من خلال بث المعلومات حول التخطيط. بالمقابل فإن الصحافة تنقل رد الفعل الشعبي فيما يتعلق بالتخطيط الوطني إلى صانعي القرار. أما **الوظيفة الثالثة** فهي تعزيز المهارات المطلوبة، والتي تعني بالضرورة إتقان الأدوات الضرورية للتعليم. ويتبع ذلك عادة المهارات الفنية الأساسية. أما **الوظيفة الرابعة** فتكمن في تطوير وتوسيع المشهد الاقتصادي للمجتمع أي تركيبته من الأعمال والتجارة والتسويق والقطاع الخاص والتصنيع، وهي وظيفة مهمة جداً في البحرين حيث اقتصاد الخدمات. وتسهم **الوظيفة الخامسة** في تطوير المجتمعية السياسية، وفي هذه الحالة فإن التواصل يقوم بمهمتين تتعلق الأولى بانتقاء وتجنيد القادة المحتملين، أما الثانية فبتحديد دورهم في عملية المجتمعية السياسية بين الناس. وبتعبير آخر فإن مواطني البلد المستقل حديثاً يتم ادماجهم مجتمعياً عبر عملية التواصل، في نظامهم السياسي الناشئ والمتطور. وبالترافق مع الوظيفة السابقة فإن الصحافة تؤدي **الوظيفة السادسة** وهي تشكيل المجتمعية السياسية في النظام السياسي العالمي. ذلك يعني أن وظيفة التواصل في هذه الحالة تعني ربط الدور الذي يقوم به الناس في مجتمعاتهم مع الدور الذي تقوم به دولتهم في الشؤون الدولية.

وبالرغم من محدودية المدى والفاعلية، فإن صحافة البحرين أسهمت طوال نصف قرن بشكل ملموس وفي الإطار البحريني المناسب، وضمن الوظائف الستة المحدودة التي أرجعها البروفسور شرام إلى التواصل، في عملية المجتمعية السياسية. لقد تعاطت مقالات وافتتاحيات الصحف البحرينية طوال خمس سنوات، سواء قبل أو بعد الاستقلال في طرح وجود البحرين

(الهوية) وبنية اقتصادها (التوزيع) ودور مواطنيها السياسي في النظام (المشاركة والاندماج).

وتشكل الأحزاب السياسية، في معظم المجتمعات، دور الوسيط الذي يترجم القضايا التي تتبلور من خلال مدخلات الأحزاب بالمطالب والدعم. لكن الوضع في البحرين مختلف، حيث تلعب الأندية هذا الدور، وسنوضح ذلك في الفصل التالي، رغم محدوديته كبديل للأحزاب السياسية.

الأندية والسياسة

إن غياب الأحزاب السياسية، جعل الأندية والجمعيات والتي تضم غالبية النخبة البحرينية، تلعب الدور الوظيفي الرئيسي الذي تقوم به الأحزاب السياسية في النظام السياسي، وهي بلورة المصالح وتجنيد القادة. ورغم أن أيا من الأندية أو الجمعيات لم ينشأ لأسباب سياسية أو ليؤدي وظيفة سياسية معلنة، فقد وفرت الحاضنة هذه المؤسسات للنخب العامة لتطوير رؤى سياسية وبلورتها. وقد لاحظ وزير الأعلام (سابقا) الشيخ محمد بن مبارك الخليفة أن الأندية في البحرين قد لعبت دور المكان المؤطر للافكار السياسية ومكان تجمع النخب العامة، الا انه يرى بأن هذا الدور سيتقلص مع تطور التجربة الديمقراطية[2].

وفي مناقشة دور الأندية كبديل للأحزاب السياسية، هناك نقطتان مهمتان يتوجب أخذها بعين الاعتبار هما:

الأولى: أنه وبغض النظر عن الدور الوظيفي الذي تلعبه الاندية كبديل عن الدور التقليدي للأحزاب السياسية في الأنظمة السياسية، فإن ذلك غير ذي

بال بالنسبة لأهدافنا. وما هو ذو دلالة هو أن الأندية أدت دوراً سياسياً وأن كلاً من الأسرة الحاكمة والنخب يرونها كعناصر للتسييس المجتمعي[ث].

الثانية: إن ظاهرة الأندية والجمعيات ليست مقتصرة على البحرين، وأنها شائعة في المناطق ذات النظام القبلي الجاري تحديثها.

ثالثاً: إن ظاهرة الأندية في البحرين ليست جديدة وأنها لم تظهر بعد الاستقلال كما أنها ليست أحد مظاهر التحديث، أي أنه لا يتوجب أن ينظر إليها كأحد تنوع تشكيل الأحزاب السياسية. فالأندية ليست أحزاباً سياسية وهي ليست تشكيلات سياسية منظمة بأي شكل. لكنها تلعب وظيفة سياسية وبالتالي فهي مرتبطة بالتسييس المجتمعي[ج].

لقد جرى استعراض العلاقة ما بين الأحزاب السياسية والتطور السياسي من زاوية السببية، أي أن الأحزاب السياسية يمكن أن ينظر لها كتتويج لعملية التطور التي تشق طريقها في المجتمع ككل. ومن ناحية أخرى، كقوة منظمة مدعومة شعبياً ومتحكم فيها نخبوياً، فإنها تؤثر بالتأكيد في التطور السياسي. لكننا يجب أن نعترف أن الدور التقليدي للأحزاب لا ينطبق على الأندية، الا انه بالنتيجة، فان الدور التقليدي للاحزاب السياسية لا ينطبق على الأندية في

ث ـــ في مناقشته للأحزاب السياسية، شخص البروفسور لابلمبورا ووينر معايير محددة كتعريف للحزب السياسي وهي رابطة ذات تنظيم مستمر وأن هذا التنظيم ذا بنية هرمية وأن الهدف الرئيسي لقيادة التنظيم هو الوصول للسلطة وليس السعي لها وأن هذه المنظمة تسعى لبناء قاعدة جماهيرية بوسائل ديمقراطية. Joseph LaPalombara and Weiner, eds., *Political Parties and Political Development* (Princeton University Press, 1988). p.6. Page reference herein is made to the 1969, paperback edition.

ج ـــ هذا النقاش يشير إلى الاختلاف الاساسي بين النظام السياسي الموجود فيما تم قبول بتسميته العالم الثالث من البلدان النامية، والنظام السياسي الموجود في دول الخليج العربي. فالنظريات والافتراضات والاحتمالات تأسس على قاعدة من الدراسة المقارنة السياسية تتعلق بالبلدان النامية تتطلب بدائل أساسية إذا أريد لها أن تكون أدوات تحليلية للنظام السياسي القبلي.

البحرين، فالأندية قد ارتبطت عضوياً بالتطور السياسي من خلال دورها كأمكنة للتجمع للنخب العامة، ونظراً للدور الاجتماعي للاندية، فانها ساهمت في نشر الافكار السياسية ــ وهي مسألة لم يكن ــ في ذلك الوقت ــ بامكان الاحزاب السياسية القيام بها، نظراً لطبيعتها والتركيبة العشائرية(ح).

وكنظرة ختامية لدور الأندية في البحرين مقارنة بالأحزاب السياسية التقليدية سواء في المجتمعات المتطورة أو النامية، سواء بنيوياً أو تقليدياً، فليس للأندية دور مباشر في حل معضلة بناء الدولة، وخصوصاً أزمات الهوية الشرعية والاندماج. لكنه من الواضح أن الأندية قد أثرت بمجمل السياسة في البحرين. فعلى سبيل المثال فقد لعبت الأندية دوراً حاسماً في تأكيد عروبة البحرين وإقناع المبعوث الخاص للأمم المتحدة خلال مهمته في شهري مارس – أبريل 1970، بأن يوصي لإعطاء البحرين استقلالها. وذلك شيء مهم جداً عندما يرى المرء مطالبة إيران المتكررة بسيادتها على البحرين خلال النصف قرن الماضي[3]. وقد كتب السيد تشارلز بلجريف المستشار الخاص لحاكم البحرين خلال الفترة من 1926 حتى 1957 بأن تزايد أعداد الأندية وتكثيف دورها السياسي مرتبط بالوعي المتزايد بعد الحرب العالمية الثانية، وحيث أنها المكان الذي يلتقي فيه المتعلمون، ورغم كونها غير سياسية، إلا أن الفعل السياسي قد تركز فيها[4] .

وحسب الارقام الاحصائية لعام 1971، فقد كان هناك أكثر من 90 نادياً وجمعية في البحرين تقوم بمهام مختلفة اخترقت كافة نشاطات المجتمع والطيف الثقافي في المجتمع. ويظهر الجدول (رقم 3–1) أن غالبية الأندية

ح ــ لهذه العلاقة الوظيفية، يمكن الاطلاع على الفحص الممتاز لها من خلال الكتاب التالي:
Lapalombara and Weiner, *Parties and Political Development*, especially pp. 3-42 and 399-435.

رياضية وثقافية، مما يعني أن لدى غالبية الأندية فرقها الرياضية[خ]. ولن الأندية البارزة تنظم ندوات وعروضاً مسرحية وفعاليات ثقافية. كما تتوزع الأندية على امتداد البلاد وعملياً في كل قرية ومدينة، الا أن من الواضح أن انشطتها تلك الواقعة في المراكز الحضرية للمنامة والمحرق.

جدول رقم 3 ــ 1
أندية وجمعيات البحرين

نوع النادي	السنة				
	1967	1968	1969	1970	1971
أدب وثقافة	13	13	15	16	18
رياضة وثقافة	61	65	68	63	69
جمعيات نسائية	2	2	2	5	5(*)
أندية موسيقية	3	3	3	6	2
المجموع	79	83	88	90	94

المصدر: دولة البحرين- وزارة المالية والاقتصاد الوطني ووزارة الإعلام- إحصاءات 1971-1972، ودولة البحرين، وزارة الأعلام. هنا البحرين، ديسمبر 1971 (عدد خاص)
(*) وتشمل جمعية الهلال الأحمر البحريني.

ومن بين الأندية والجمعيات الـــ94 فقد كان هناك أربع جمعيات نسائية وجمعيتين مختلطتين فيما باقي الأندية للرجال فقط. وإذا حللنا وضع الأندية والجمعيات كما في الجدول (رقم 3–2) يظهر لنا أن أكثر من ثلث الأندية

خ ــ كرة القدم في البحرين هي الرياضة الوطنية في البحرين وتحظى بشعبية كبيرة ودلالة على ذلك الحدث الاجتماعي الكبير خلال 1973 المتمثل في مباراة الفريق الوطني لكرة القدم وفريق سانتس البرازيلي في 16 فبراير 1977 ورغم انتصار سانتس بـــ 7 أهداف مقابل هدف واحد للبحرين فان هزيمة المنتخب الوطني لم تعلل في افتخار أنصار الفريق الوطني بالهدف اليتيم الذي أحرزه في مرمى سانتس. لقد تحولت زيارة فريق سانتس إلى البحرين والتي كلفت (27 الف دولار) إلى قضية جدالية خصوصا عندما دعت صحيفة صدى الاسبوع إلى مقاطعة المباراة (تاريخ 6-13 فبراير 1973) ورغم أن النتيجة كانت محسومة سلفاً بمشاركة اللاعب بيليه فقد حثت الصحيفة الاخرى وهي الاضواء الجمهور على حضور المباراة (الاضواء 15 فبراير 1973).

موجودة في المنامة والمحرق. أما توزع الجمعيات النسائية فهي اثنتان في المنامة واثنتان في المحرق وواحدة في الرفاع. أما الجمعيتان المختلطتان وهما أسرة الأدباء والكتاب وجمعية الهلال الأحمر البحريني فمقرهما في المنامة.

وتخضع الأندية والجمعيات قانونياً لترخيص الجمعيات والأندية الصادر عام 1959، ويتبع وزارة العمل والشئون الاجتماعية[د]. وينص القانون أنه لكي تتشكل جمعية أو ناد، فإنه يتوجب الحصول على ترخيص من وزارة العمل والشئون الاجتماعية. وحتى بعد إنشاء الجمعية أو النادي، فإنه يتوجب الحصول على ترخيص مسبق من الوزارة للقيام بالنشاطات مثل عرض مسرحية وتنظيم ندوة، ويتضمن القانون عدة تفاصيل:

جدول رقم 3-2

قائمة ببعض الأندية والجمعيات في البحرين

الأندية الرجالية	الموقع	الأندية الرجالية	الموقع
النادي الأهلي	المنامة	نادي الخريجين	المنامة
النادي العربي	المنامة	نادي العاصفة	المنامة
نادي البحرين	المنامة	نادي الفردوسي	المنامة
نادي الإصلاح	المنامة	نادي الاتحاد	المنامة
نادي الإتفاق	المنامة	نادي الجزيرة	المنامة
نادي الجفير	الجفير	نادي اللؤلؤ	المنامة
نادي النعيم	المنامة	نادي النيل	المنامة
نادي النسور	المنامة	نادي القضيبية	المنامة

د ـــ أقر المجلس التاسيسي بتاريخ 20 فبراير 1973 المادة 25 من مشروع الدستور والتي تتعلق بالاندية والجمعيات والتي تنص على ما يلي: المادة 27 من دستور دولة البحرين: "حرية تكوين الجمعيات والنقابات على أسس وطنية ولأهداف مشروعة وبوسائل سلمية مكفولة. وفقاً للشروط والاوضاع التي يبينها القانون. ولا يجوز إجبار أحد على الانضمام إلى جمعية أو نقابة أو الاستمرار فيها".

نادي الشعاع	المنامة	نادي الشروق	المنامة
نادي التاج	المنامة	نادي الترسانة	المنامة
نادي أم الحصم	المنامة	نادي العروبة	المنامة
النادي الوطني	المنامة	النادي الولاء	المنامة
نادي اليرموك	المنامة	نادي اليقظة	المنامة
نادي البسيتيين	المحرق	نادي الدير	المحرق
نادي الحالة	المحرق	نادي الجزيرة(*)	المحرق
نادي الجيل	المحرق	نادي الخليج	المحرق
نادي المحرق الثقافي	المحرق	نادي المحرق	المحرق
نادي النجاح	المحرق	نادي النصر	المحرق
نادي قلالي	المحرق	نادي شط العرب	المحرق
نادي شعلة الشباب	المحرق	نادي التعارف	المحرق
نادي التقدم	المحرق	نادي الزلاق	الزلاق
نادي الرفاع الشرقي	الرفاع	نادي الرفاع الغربي	الرفاع
نادي عالي	عالي	نادي باربار	باربار
نادي البديع	البديع	نادي الديه	الديه
نادي الدراز	الدراز	نادي دار كليب	دار كليب
نادي الهداية	سنابس	نادي النهضة	الحد
نادي إنتاج الريف	جد حفص	نادي مدينة عيسى	مدينة عيسى
نادي اتحاد الريف	شهركان	نادي جد حفص	جد حفص
نادي كرزكان	كرزكان	نادي الخميس	الخميس
نادي المعامير	المعامير	نادي المالكية	المالكية
نادي النبيه صالح	النبيه صالح	نادي النويدرات	النويدرات
نادي الصفا	الديه	نادي سماهيج	سماهيج
نادي سنابس	سنابس	نادي شباب الدراز	الدراز
نادي سترة	سترة	نادي توبلي	توبلي

الجمعيات النسائية(**)	الموقع
جمعية أوال النسائية	المحرق
جمعية نهضة فتاة البحرين	المنامة
جمعية الرفاع النسائية	الرفاع
جمعية رعاية الطفولة والأمومة	المنامة

الجمعيات المختلطة	الموقع
جمعية الهلال الاحمر	المنامة
أسرة الأدباء والكتاب	المنامة

المصدر: استنادا إلى وثيقة مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم إس/ 9772 مع تعديلات المؤلف.

(*) هذان الناديان انبثقا في مارس 1973 تحت اسم نادي الحالة، وكسابقه، فإن نادي الحالة يقع في المحرق، الدائرة السابعة، وساند إلى درجة كبيرة جاسم مراد الذي كان ممثله في المجلس التأسيسي

(**) في أبريل 1973، تشكلت جمعية نسائية خامسة هي جمعية فتاة الريف في مدينة جد حفص.

ترخيص الجمعيات والأندية بموجب القانون 1959

الإعلان رقم 5/1959

المادة 4: لا يحق لأي الشخص تشكيل أو تنظيم أو إدارة أو السيطرة أو المشاركة في إدارة أو السيطرة على أي جمعية أو ناد إلا إذا حصل على رخصة مكتوبة من الحكومة لأي جمعية أو ناد.

المادة 5: يتوفر الطلب لمثل هذا الترخيص من خلال سكرتير الحكومة وذلك بالكتابة إليه أو الطلب منه مباشرة كتابة المعلومات التالية:

أ ــ إسم وعنوان الجمعية أو النادي.

ب ــ أهداف ومرامي الجمعية أو النادي.

ج ـ إسم وعنوان وجنسية سكرتير الجمعية أو النادي.
د ـ أسماء وعناوين وجنسيات أعضاء مجلس الإدارة.
هـ ـ أعضاء وتفاصيل حول الأشخاص الذين وافقوا على الانضمام إلى الجمعية أو النادي.
و ـ إسم وعنوان وجنسية أي أشخاص آخرين ممن (قدموا أو يقدمون مساعدات للجمعية أو النادي أو لأية أسباب أخرى) مهتمين مالياً بنجاح طلب المؤسسين، مع بيان طبيعة ونوعية هذه المصالح.

المادة 10: يمكن للحكومة أن تمنح أو ترفض اعطاء الرخصة بموجب هذا القانون أو أن تمنح الترخيص بموجب شروط تراها مناسبة، يتوجب الوفاء لها.

المادة 11 (أ): تستطيع الحكومة سحب أو إلغاء أي رخصة أصدرت بموجب هذا القانون.

(أأ) أي جمعية أو ناد يتم إلغاء رخصته أو سحبها يتم حله أو حلها حالاً.

عرض المسرحيات والعروض المسرحية الموسيقية

قانون العروض 1960

المادة 2: لا يحق لأي جمعية أو ناد تقديم عروض مسرحية أو مسرحيات أو عروض موسيقية للجمهور إلا بعد الحصول على موافقة مكتوبة من المدير (ولاحقاً من وزير العمل والشؤون الاجتماعية) فيما يخص تلك المسرحية أو العرض المسرحي أو العرض الموسيقي.

المادة 4: يحق للمدير منح أو حجب الرخصة بموجب هذا القانون أو منح الترخيص بموجب شروط يراها مناسبة، وبالتالي يتوجب الوفاء بهذه الشروط. كما يمكنه إلغاء أو سحب أو تعليق مثل هذه الرخصة.

المادة 5: يمكن للمدير أن ينيب عنه من يحضر البروفات لأي مسرحية أو عرض مسرحي أو عرض موسيقي قبل إصدار الرخصة فيما يخص ذلك.

ولأهداف هذه الدراسة، فقد قمت باختيار نماذج لأندية لغرض التحليل:

* نادي الخريجين
* نادي العروبة
* النادي العربي
* نادي البحرين
* نادي إنتاج الريف

أما الجمعيات النسائية فقد اخترنا منها:

* جمعية رعاية الطفولة والأمومة
* جمعية نهضة فتاة البحرين
* جمعية أوال النسائية

كما تضمنت المجموعة جمعية مختلطة، وبالتحديد أسرة الأدباء والكتاب.

وتم إجراء مقابلات مع مسئولين في الجمعيات والأندية باستخدام نموذج استبيان كدليل عام[ذ].

نموذج الاستبيان (باللغة العربية)

1 ـــ الاسم.
2 ـــ الموقع.
3 ـــ عام التأسيس.

ذ ـــ نادراً ما يوصل اسلوب الاستبيان المتبع إلى نتائج مفيدة للباحث في البلدان النامية، رغم ذلك فان بالامكان استخدامها لجمع معلومات اساسية ذات صلة.

4 ـ عدد الأعضاء.

5 ـ مؤهلات الأعضاء.

6 ـ معدل أعمار الأعضاء.

7 ـ معدل مستوى تعليم الأعضاء.

8 ـ مهن غالبية الأعضاء.

9 ـ أهداف النادي.

10 ـ الخدمات الاجتماعية التي يقدمها النادي.

11 ـ أهم الفعاليات التي قدمها النادي في العام الماضي.

12 ـ وجهة نظر النادي حول القضايا الراهنة.

13 ـ ملاحظات الباحث.

إن الاعتبارات الأساسية التي حكمت اختيار هذه العينة من الأندية والجمعيات هي أنها تمثل خطاً فكرياً، وتنتمي إلى مجموعة من المفاهيم الاجتماعية وتعبر عن خلفية معينة. ولتبيان ذلك فإن نادي الخريجين مثلا هو القاعدة لخريجي الجامعات والانتلجينسيا. إن إسهاماته السابقة في تشكيل السياسة في البحرين ودوره المستقبلي في عملية التحديث يعكس بالطبع مفاهيم طبقة النخبة في البحرين. أما نادي العروبة وهو من أقدم الأندية وأكثرها استقراراً، فهو نادي مؤسسي ويعكس عملية التطور المستمر والتدريجي للتحديث الاجتماعي والثقافي والسياسي في البلاد للجيل السابق.

لذلك فنادي العروبة ممثل حقيقي للأندية المؤسساتية مثل النادي الأهلي. وقد لعب نادي البحرين في المحرق دوراً مشابهاً للدور الذي لعبه نادي العروبة في المنامة. ولتوضيح التباين، فإن معظم أعضاء النادي العربي من العمال ويدافع عن أيديولوجية معينة والتي هي جزئياً سياسية وجزئياً اقتصادية. أما أندية القرى فلها مشكلاتها أيضاً وعادة ما تكون اقتصادية، ويمثل نادي إنتاج الريف أفضل تعبير عن مجموعة هذه الأندية. كما تشكل الجمعيات النسائية أفضل بارومتر لقياس التقدم الاجتماعي والثقافي والتعليمي

للمرأة في البحرين حيث المحافظة الثقافية والدينية لهذا الوسط. إن الملاحظات الخاصة على هذه الجمعيات تساعد في رسم الخطوط لمواقف المجتمع تجاه القضايا السياسية، والرؤية للقضايا الاجتماعية وبالمقابل إسهامهم في المجتمع. إن التقييم المشابه لكل من بقية الأندية قد سارت على ذات القاعدة.

تأسس نادي الخريجين في المنامة عام 1966 ويضم حاليا 150 عضواً. ومن متطلبات العضوية أن يكون العضو حائزاً على درجة البكالوريوس على الأقل[5]. ومعظم الأعضاء في الثلاثينيات من العمر، ومعظمهم من موظفي الحكومة، بمن فيهم المدرسين، وأرباب أعمال. أما أهداف النادي المعلنة فهي توفير مكان في البحرين لتجمع الخريجين وتعزيز الروابط الثقافية والاجتماعية والفكرية بينهم. كما يعمل النادي على المساهمة في رفع المستويات الفكرية والاجتماعية والصحية للمواطنين من خلال الخدمات الاجتماعية والمحاضرات والمناقشات الفكرية[6]. لقد عمل النادي لخدمة إعضائه أولا وجلب العديد من المحاضرين المرموقين للتحدث حول مواضيع مختلفة. ويدعم النادي توجه البلاد لإيجاد دستور مكتوب وإقامة مجلس تأسيسي لصياغة هذا الدستور، كما دعّم النادي التوجه لإقامة حياة ديمقراطية.

إن نادي الخريجين هو ناد متميز للمثقفين، ويرتاده الخريجون وغالبيتهم من موظفي الحكومة الكبار في مختلف الوزارات. إن هؤلاء هم الذين سيضعون البحرين في المسار الذي ستختاره قيادة البلاد. وبالمقابل فان النادي يتعرض للانتقادات، وبشكل خاص من أعضائه[7] لمسلكه النخبوي تجاه بقية المجتمع وفشله في الإسهام في التنمية في البحرين ككل وخصوصاً خلال سنوات التشكيل التي سبقت أو تلت الاستقلال مباشرة. وتكمن المفارقة في أن نادي الخريجين على امتداد عقدين، قد أدخل أفكاراً ليبرالية، اجتماعية وسياسية، وفي ذات الوقت رفد البحرين بطاقم من البيروقراطيين المحافظين من الرجال والنساء. إن أعضاء النادي هم من أبناء آل خليفة، إضافة إلى

أبناء عائلات تجارية كبيرة (الزياني وكانو والمؤيد)، والذين لم يدخلوا تغييرات جذرية في البلاد سواء في حكم البحرين أو في الحياة التجارية.

خلال عقدين من الزمن استطاع النادي المحافظة على وضعيته المتميزة، نظراً للعدد المحدود من الخريجين (حوالي 300 ما بين 1950 حتى 1960). لكن أعداد الخريجين تتزايد بمعدل أكثر من 50 خريجاً سنوياً خلال السنوات الثلاث الأخيرة، ويتزايد هذا العدد دراماتيكياً. لذلك فان من المتوقع أن يتراجع دور نادي الخريجين كمؤسسة نخبة، خلال السنوات القادمة لسببين: الأول: هو الزيادة في إعداد الخريجين، والتوجه لإقامة جمعيات متخصصة. أما النقطة الأخيرة، فقد حصل الخريجون على وظائف جيدة نظراً لعددهم المحدود، مما يعني أن الأعضاء مكتفون اقتصادياً. لكنه وخلال السنوات الخمس إلى العشر القادمة، فإنه لا يتوقع أن يستوعب الاقتصاد (الحكومي أو الخاص) العدد المتوقع من الخريجين، مما سيؤدي إلى بطالة في أوساط المتعلمين. وهذه الظاهرة ستخلق توتراً وقلاقل.

تأسس نادي العروبة عام 1939 ومقره المنامة، ويضم في عضويته ما يقارب 250 عضواً، ويشترط أن يكون العضو عربياً ومتعلماً وذا شخصية وسمعة طيبتين ولا يقل عمره عن 18 عاماً[8]. كما أن معظم الأعضاء في الثلاثينيات من العمر، وحققوا مستوى عالياً من التعليم، وهم أما تجار أو موظفي الحكومة. وتشير أهداف النادي إلى بث روح التعاون ورفع مستوى الوعي الاجتماعي والوعي القومي لتوجيه العقول على طريق التوعية العربية، ونشر التعليم العمومي والمشاركة في جميع جوانب الاصلاح الاجتماعي[9]. وقد أقام النادي مكتبة ونظم عدداً من الندوات الأدبية واحتفالات عربية وإسلامية وقدم دروساً لتعليم الكبار. وضمن النشاطات الخيرية، يقوم النادي بمساعدة كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة. وعلى الجانب السياسي فإن النادي يحبذ المشاركة في انتخابات المجلس التأسيسي. وبالنسبة للقضايا الدستورية فإن النادي يدعم تضمين الدستور حقوق الإنسان ومساواة

المرأة والاتحادات العمالية والحكومة الدستورية وحق المتهم باعتباره بريئاً حتى تثبت إدانته.

هذا النادي هو ثاني أقدم ناد في البحرين ويضم أعضاء على شاكلة (دليل الشخصيات) حيث أنهم من التجار والموظفين الحكوميين والوزراء والاختصاصين وأرباب العمل. إن مبرر وجود النادي هي القومية العربية في إطارها البحريني وتظل أساس كيانه. وكبقية الأندية الأخرى، فإن نادي العروبة يوفر لأعضائه منتدى للأفكار السياسية التي يجرى تداولها ومناقشتها. وقد شارك أعضاء النادي المنتمين إلى مناطق مختلفة من البحرين في انتخابات المجلس التأسيسي. وبالرغم من أن غالبية الأعضاء ذوو تعليم ثانوي فإن عدداً منهم ذوو تحصيل جامعي وذوو اختصاصات وبعضهم أعضاء في نادي الخريجين في الوقت ذاته. ويمثل نادي العروبة أفضل نموذج على الدور المتميز للأندية في البحرين، حيث تتم مناقشة الأفكار السياسية بحرية في النادي، ويمكن للمرء أن يرى بوضوح كيف تعمل الأندية كبديل للأحزاب السياسية التي لا توجد في البحرين.

تأسس النادي العربي في المنامة في عام 1962 وعدد أعضائه حوالي 250 عضواً. وتشترط العضوية أن يكون العضو رجلاً لا يقل عمره عن 18 عاماً وأن يكون مواطناً بحرينياً، ومعظم الأعضاء شباب في العشرينيات من أعمارهم، وتحصلوا على التعليم الثانوي، كما أن معظمهم عمال. وتشمل أهداف النادي أفكار القومية العربية وتوحيد شباب البلاد ورفع المستوى الثقافي والتعليمي وخدمة المجتمع[ر]. ويفاخر النادي بفريقه الرياضي لكرة القدم والذي يتنافس بشدة في الدوري. كما أنه نظم عدداً من الندوات السياسية ضمن إطار "واجه المرشح". ويدعم النادي التوجه نحو الديمقراطية، رغم أن غالبية أعضائه ليسوا مقتنعين تماماً بفعالية التجربة الدستورية.

ر ـــ لم يتمكن المؤلف من الحصول على نسخة من دستور النادي.

يمثل النادي العربي ايدلوجية سياسية محددة، تستند على الايدلوجية القومية ذات المحتوى العمالي ومعظم أعضائه من العمال الواعين القاطنين في منطقة الحورة وهي من المناطق الساخنة سياسياً في البلاد. وكغيره من الأندية الأخرى يتوجب على النادي العربي بموجب نظامه أن لا يشتغل بالسياسة، لكنه منغمس أكثر من غيره من الأندية، فكل شيء فيه مسيس، بما في ذلك صحيفة الحائط الشهرية، والقضايا التي تناقش ونشاطات أعضائه، فمعظم أعضاء النادي شباب ومسيسون وقد أعتقل بعضهم في مناسبات لأسباب سياسية بموجب قانون الطوارئ.

ويمثل النادي العربي أفضل مثال على استخدام البحرينيين لفضاء الأندية كبديل للأحزاب السياسية مع تباينات. فالقضايا التي أثارها الأعضاء خلال عدد من اللقاءات مع المرشحين التي عقدت في النادي غداة انتخابات المجلس التأسيسي تعكس خاصيتين للنادي وهما: أن الأعضاء لا يخافون من طرح قضايا سياسية حساسة، وأنهم أظهروا مستوى عال من الوعي السياسي.

وقد عبر أعضاء النادي العربي في تعليقهم على توجه البلاد لإقامة حكم دستوري عن اتجاهات مختلفة. أولها: أن معظم الأعضاء عبروا عن موقف متهكم تجاه نوايا الأسرة الخليفية بالديمقراطة. وثانيها: أن معظم الأعضاء يعتقدون أن الحكم في البحرين يحتاج إلى تغيير هيكلي أكثر راديكالية، وليس فقط إضافة مجلس ودستور جرى الإيحاء به وصياغته من فوق. وثالثها: يرغب هؤلاء بأن تعترف العائلة الحاكمة بالحاجة إلى ضمان الحريات الشخصية ووضع حد لمقايضة المعارضين السياسيين، أما الاتجاه الرابع، فيرى ضرورة أن يصدر التزام من قبل العائلة الحاكمة بشكل أكيد بالحق في إقامة الاتحادات العمالية.

أما نادي البحرين في المحرق فقد تأسس عام 1936 ويبلغ عدد أعضائه حوالي 350 عضواً ويتوجب أن يكون المتقدم للعضوية عربياً وأن لا يقل عمره عن 18 عاماً وأن يكون مواطنا بحرينياً[10]. ومعظم الأعضاء في

الثلاثينيات من العمر، ويحملون شهادات تتراوح بين الابتدائية والثانوية ومعظمهم عمال وكتبة وتجار. وكما ينص نظام النادي فإن أهداف النادي تتمثل في تعزيز الوحدة الوطنية ونشر الثقافة في أوساطهم وتشجيع الرياضة وسط أعضائه، وتطوير برنامج اجتماعي وثقافي مستديم[11]. وينظم النادي ندوات ثقافية وأدبية ومعارض فنية ومباريات لكرة القدم ومناظرات حول القضايا الاجتماعية، مثل حقوق المرأة. ويدعم النادي توجه البلاد نحو حكم دستوري ويؤيد بقوة رفع المعاناة عن المرأة وضمان الحقوق السياسية الفردية.

ويعتبر نادي البحرين من أقدم الأندية في البحرين وأكثرها استقراراً. ورغم أنه يقع في المحرق إلا أن العديد من أعضائه ينحدرون من المنامة وهم إما من سكانها الأصليين أو ممن نزحوا إليها من المحرق. وخلال السنوات الثلاث الأخيرة، وفر النادي مقره لجمعية أوال النسائية لممارسة نشاطاتها فيه. وكغيره من الأندية في كل من المنامة والمحرق، فإن النادي يوفر لأعضائه مكاناً للتجمع وتبادل وجهات النظر حول القضايا السياسية والاجتماعية. وقد وقع النادي على عريضة تقدمت بها الجمعيات النسائية إلى الحكومة قبيل انتخابات المجلس التأسيسي تدعم حق المرأة في الانتخاب.

يمثل نادي إنتاج الريف أبرز تعبير عن أندية القرى في البحرين، حيث يقع النادي في جد حفص وتأسس عام 1969 ويبلغ عدد أعضائه حالياً حوالي 70 عضواً. ويتوجب على من يرغب في العضوية أن يكون ذا سيرة حسنة ولا يقل عمره عن 18 عاماً، وللأطفال عضوية خاصة في النادي. وغالبية أعضائه من حملة الشهادة الابتدائية أو الثانوية ومعظمهم موظفون أو عمال. ولا يمتلك النادي نظاماً مكتوباً، لكن معظم من قابلناهم من الأعضاء أفادوا أن أهداف النادي هي توفير مكان للقاء الأعضاء ورفع مستوى الألعاب الرياضية وتحسين المستوى الثقافي للأعضاء وتوفير التوجيه للشباب والأطفال. ولدى النادي فريق كرة القدم، وينظم زيارات لمختلف مناطق البحرين ويمارس

الألعاب المختلفة والنشاطات الدينية. ويدعم النادي التوجه نحو الديمقراطية ومنح المواطنين الحقوق الأساسية مثل حق تشكيل نقابات.

يمثل نادي إنتاج الريف نموذج النادي الصغير في الريف وهو ناد فقير بمستويات الأندية الأخرى التي ذكرناها ولا يحصل على مساعدات من الحكومة أو من التجار الأغنياء، ويمول أساساً من قبل أعضائه والتبرعات خلال المناسبات الدينية. ويستأجر النادي بيتاً صغيراً كمقر له في أحد مناطق قرية جد حفص وهي مدينة صغيرة تقع في منتصف المسافة ما بين المنامة والبديع، ومعظم أعضاء النادي من العمال لكنهم يظهرون رغبة مخلصة لتحسين أوضاع الشباب في قريتهم والقرى المجاورة.

أن الرؤية الثقافية والاجتماعية والدينية تختلف تماماً عن تلك السائدة في المجتمع المديني للمنامة. والتي لا تبعد سوى 10 أميال. إن معظم أعضاء نادي إنتاج الريف هم من المتدينين المحافظين المنتمين إلى المذهب الشيعي وقد دعم غالبية الأعضاء خلال انتخابات 1 ديسمبر 1972 للمجلس التأسيسي للمرشحين الدينيين المحافظين من الملالي الشيعة ضد المرشحين الجامعيين الليبراليين، حيث خسر الليبراليون بفارق كبير. وقد عقد العديد من الاجتماعات في النادي غداة الانتخابات لمناقشة المرشحين والقضايا التي يطرحونها، حيث يتم تبني الموقف السياسي. وتكمن المشكلة في اقتصار القضايا التي يطرحها كونها ريفية، ولكن وبسبب صغر مساحة البلاد، فإن العديد من الريفيين هم من العمال اليدويين والنسبة الأقل من العمال المزارعين.

تلعب الجمعيات النسائية دوراً مختلفاً عن الأندية الرجالية، حيث تكرس نشاطاتها أساساً لصالح الأعضاء، وتركزت نشاطاتها على مساعدات الفقراء والمحتاجين ومحو الأمية من خلال المشاريع الخيرية وفتح صفوف تعليم الكبار. وليس لدى الجمعيات النسائية الانتشار أو النفوذ كما الأندية، ورغم

ذلك فإن لها دوراً كأماكن لتجمع النساء الثريات والمتعلمات حيث يمكن مناقشة دور المرأة في المجتمع البحريني بكل حرية.

ومن أبرز الجمعيات النسائية جمعية رعاية الأمومة والطفولة، وتقع في ضاحية السلمانية بالمنامة، وقد تأسست في 1960 ولديها حالياً ما يقارب 120 عضوة. ويتوجب على الراغبة في العضوية أن لا يقل عمرها عن 15 عاماً وأن تكون بحرينية وذات سمعة طيبة[12]. ومعظم العضوات هن من الأمهات وفي الثلاثينيات والأربعينيات من العمر ولدى غالبيتهن تعليم ثانوي. وتتمحور أهداف الجمعية حول مساعدة الفقراء والمحتاجين ومواساة المكلومين[13]. ولعل أهم مشروع ناجح قامت به، هو مركز الرعاية النهارية الذي أقيم خصيصاً لأطفال الأمهات العاملات. وتشمل نشاطاتها الخيرية الأسواق الخيرية وتوزيع الألبسة خلال شهر رمضان وزيارة القرى خلال أسبوع الصحة لعرض أساليب التعقيم **(Hygiene)**. كما تقوم العضوات بزيارة المرضى وكبار السن وتقديم دروس تعليم الإنجليزية والعربية الأساسية في مقر الجمعية.

تدعم الجمعية رفع المعاناة عن المرأة وحق المرأة بالمشاركة السياسية في البلاد. وتنحدر عضوات الجمعية من العائلات الأرستقراطية في البلاد وخصوصاً عائلة آل خليفة والعائلات التجارية ذات النفوذ وعائلات كبار موظفي الدولة بمن فيهم الوزراء أو المقربين منهم.

وتلتزم نساء الجمعية بحيوية وإخلاص بدعم الفقراء[ز]. ويمكن معرفة أهداف ونشاطات الجمعية بالتفصيل في تقريرها بعنوان "بيان موجز" والذي تضمن نشاطات الجمعية، وفي هذا التقرير تتبين الاهداف التي تسعى الجمعية لتحقيقها كما يلي:

1 ـــ مساعدة الفقراء والمحتاجين ومواساة المحرومين.

ز ـــ وعلى سبيل المثال، يعود ريع السوق الخيري وعرض الازياء السنوي إلى العائلات الفقيرة.

2 ـــ رفع المستوى الثقافي والروحي للمرأة البحرينية من أجل تربية الجيل الجديد بنجاح.

3 ـــ توجيه المرأة البحرينية القادرة لتنفيذ مبدأ التعاون الاجتماعي علمياً والمشاركة بإيجابية في خدمة البلاد.

وكما ذكرنا سابقا، فإن الجمعية تدير بنجاح مركز الرعاية النهارية لأبناء النساء العاملات حيث تتم رعاية الأطفال 168 طفلاً تتراوح أعمارهم ما بين 3 إلى 6 سنوات، مجاناً. إضافة إلى ذلك فهناك نشاطات أخرى مثل تقديم الدعم المالي شهرياً إلى 18 عائلة فقيرة، يحصلن على الدعم من التبرعات والأسواق الخيرية. أما على الصعيد السياسي، فإن الجمعية تضم نساء من عائلات مستفيدة من بقاء الوضع الحالي كما هو، وهن زوجات وبنات وأخوات وبنات عم أو خال وزراء وكبار المسؤولين في الحكومة. من هنا فإن التزام الجمعية بالقضايا السياسية مثل حقوق المرأة معتدل لكنه مخلص، وتميل الجمعية، أكثر من غيرها من الجمعيات النسائية الأخرى، إلى مواقف الحكومة حتى من حرمان المرأة من حقها في الانتخاب خلال انتخابات المجلس التأسيسي.

تعتبر جمعية نهضة فتاة البحرين جمعية نشطة في المجتمع وهي أقدم جمعية في البلاد بل في منطقة الخليج العربي. وقد تأسست الجمعية في المنامة عام 1955 ولديها حالياً ما يقارب 75 عضوة، ويتوجب على المرشحة للعضوية أن لا يقل عمرها عن 18 عاماً ومتعلمة وذات شخصية طيبة ومستعدة للمشاركة في نشاطات الجمعية(14). ومعظم العضوات في سن الثلاثينيات ولديهن تعليم ابتدائي وثانوي وهن من ربات البيوت والموظفات. أما أهداف الجمعية فهي رفع مستوى المرأة الاجتماعي والتعليمي ومكافحة الأمية بتوفير صفوف لتعليم الكبار ومساعدة النساء المحتاجات، وخدمة البلاد وتعزيز مكانتها في الخدمة الاجتماعية وخلق تعاون وتعاطف وأمانة في أوساط الأفراد والجماعات(15). ولتحقيق هذه الأهداف، فإن الجمعية تنظم

الأسواق الخيرية والمسرحيات والرقص الشعبي، والندوات الثقافية الجدية والمحاضرات والحفلات الموسيقية. وتدعم الجمعية بنشاط حق المرأة في المشاركة في الحياة السياسية للبلاد، وقد عارضت الجمعية بقوة حرمان المرأة من المشاركة في انتخابات المجلس التأسيسي.

أما جمعية الشابات البحرينيات، فانها تتشكل من النساء المنحدرات من عائلات تجارية عريقة كالمؤيد والزياني.. الخ. وغالبية عضوات الجمعية ملتزمات بقوة بالهدف الرئيسي للجمعية وهي مكافحة الأمية. كما تنظم الجمعية بانتظام صفوفاً لتعليم الكبار للنساء في مقر الجمعية. وقد شاركت في العديد من الاحتفالات الوطنية وقامت بزيارات لعدد من دول الخليج وقدمت نصائحها بشأن تنظيم الجمعيات النسائية. كما نظمت الجمعية العديد من الندوات والحفلات الموسيقية والمحاضرات وساهمت في النشاطات الخيرية.

وتحتل الجمعية موقعاً وسطياً ما بين الجمعيتين المذكورتين حول الوضع الاجتماعي، وتدعم بقوة حقوق المرأة وحق المرأة البحرينية للمشاركة في الحياة السياسية في البلاد. وقد رفضت الجمعية وجهة نظر الحكومة القاضي بحرمان المرأة من حق المشاركة في إنتخابات المجلس التأسيسي، وتعاونت الجمعية مع جمعية الرفاع النسائية وجمعية أوال النسائية في الطلب من الوزارة بالسماح لهم بجمع التواقيع على عريضة قدمت لمجلس الوزراء تدعم حقوق المرأة (أنظر الفصل 8). كما قامت الجمعية بالاتصال بجميع المرشحين للمجلس التأسيسي وطالبتهم بدعم إنصاف المرأة، وقام بعض أعضاء الجمعية بحملات غير رسمية لصالح أو ضد بعض المرشحين في ضوء موقفهم من معاناة المرأة.

أما الجمعية الثالثة التي شملتها الدراسة فهي جمعية أوال النسائية وتقع هذه الجمعية في مدينة المحرق وتأسست عام 1969. وعدد أعضائها حوالي 50 عضوة من النساء الشابات ومعظمهن غير متزوجات في العشرينيات من العمر، ويحملن شهادات ثانوية أو جامعية، وغالبيتهن من المدرسات. أما

الأهداف المعلنة للجمعية فهي القيام بأعمال خيرية وتقوية علاقات التعاون فيما بين نساء البحرين ورفع المستوى الاجتماعي والثقافي للمرأة البحرينية وتدريب الأعضاء للقيام بدور إداري أو تنظيمي داخل الجمعية، وخلق وعي في أوساط النساء ورفع مكانة المرأة في المناطق الريفية[16]. ويشترط في طالبة العضوية أن لا يقل عمرها عن 18 عاماً وأن تكون مواطنة بحرينية[17].

تنظم الجمعية صفوفاً لأساسيات اللغة العربية للنساء بانتظام وتقدم من وقت لآخر مسرحيات وندوات حول قضايا اجتماعية. وقد دعمت حقوق المرأة وخصوصاً الحق في التصويت والتوجه العام نحو الديمقراطية كما عبرت عن قلقها بشأن ارتفاع كلفة المعيشة في البلاد. وتقترب جمعية أوال من وجهة النظر الغربية لمجموعات التحرر النسائية، حيث تتكون من نساء شابات متعلمات ونشيطات وواعيات اجتماعياً واللواتي من غير بنات الأسرة الخليفية أو كبار الموظفين أو التجار الأغنياء. وهن ملتزمات للعمل من أجل جمعيتهن ورفع مكانة المرأة، ويكرسن أنفسهن بنشاط لمبدأ مفاده أن المرأة البحرينية تستطيع، ويجب عليها المشاركة في بناء البحرين جنباً إلى جنب مع الرجل، وبالتالي يتوجب أن يكون للمرأة حقوق ومسؤوليات مساوية للرجل.

تشترك الجمعية مع الجمعيات الأخرى في استنكار حرمان المرأة من الحق في التصويت في انتخابات المجلس التأسيسي. وقد انضمت جمعية أوال مع الجمعيات النسائية الأخرى في تقديم عريضة إلى الحكومة تطالبها فيها بإعطاء المرأة حق المشاركة في الحياة السياسية للبلاد. ومثلها مثل الأندية والجمعيات فإن جمعية أوال توفر مكاناً لأعضائها لمناقشة وتشكيل الأفكار السياسية رغم محدوديتها. وتقوم كعامل إدخال سياسي، ويصح ذلك كثيراً في ظل غياب الأحزاب السياسية المنظمة.

أما أسرة الأدباء والكتاب في البحرين فهي جمعية مختلفة، ورغم ذلك فقد أدت نشاطاتها الأدبية إلى ارتباط مباشر بالسياسة. وتقع الجمعية في المنامة

وتأسست عام 1969. ويبلغ مجموع أعضائها 27 ومعظمهم شعراء وكتاب قصص قصيرة. وللحصول على العضوية يشترط على المرشح أن يكون مواطناً بحرينياً وأن يكون له إنتاج أدبي أو اهتمام جدي بالأدب وأن لا يقل عمره عن 18 عاماً[18]، ومعظم أعضائها في العشرينيات من عمرهم ولديهم تعليم ثانوي على الأقل ومعظمهم يعملون لدى الحكومة، حيث الأغلبية مستخدمون في المكتبة العامة ومحطة الإذاعة ووزارة الأعلام والتعليم[س]. ومن أهداف الأسرة رفع مستوى الأدب والثقافة في البحرين ودعم الإبداع الأدبي وإقامة أوثق العلاقات الوثيقة مع العالم العربي وتشجيع الأبحاث في الثقافة والتراث العربي سواء في البحرين أو خارجها، وتمثيل البحرين في المؤتمرات الأدبية محلياً وعالمياً. ولتحقيق أهدافها تنظم الجمعية ندوات شعرية وفنية وموضوعات ذات صلة. كما تقيم الجمعية علاقات مع جمعيات أدبية في المنطقة العربية وآسيا وأفريقيا. وظلت طوال السنوات الثلاث المنصرمة عضواً في اتحاد الكتاب العرب واتحاد كتاب آسيا وأفريقيا. وعلى المستوى السياسي فقد دعمت الجمعية التوجه العام نحو الديمقراطية وحثّت على أن يتضمن الدستور الجديد نقاطاً مثل حقوق الإنسان وإتحاد العمال وإنصاف المرأة والحكومة الدستورية وأن "المتهم بريء حتى يدان".

تضم الأسرة 24 من الرجال و3 من نساء، وهم أفضل أدباء البحرين، وقد نشر العديد منهم إما مجموعات شعرية أو مجموعات قصصية. كما نشرت الجمعية كتاباً يتضمن مجموعة قصصية لتسعة كتّاب بعنوان "سيرة الجوع والصمت" صادرة من بيروت عام 1971. ورغم ان الأسرة لا تتدخل في الشؤون السياسية[19]، إلا أن السلطات تعتبرها سياسية. والأسرة هي الجمعية الوحيدة التي يتوجب تجديد ترخيصها سنوياً، كما أنها الوحيدة التي رفض طلبها لإصدار مجلة باسمها. كما جرى اعتقال واستجواب العديد من

س ـــ تقع المكتبة العامة تحت إدارة وزارة التربية والتعليم وكذلك الحال بالنسبة لنظام التعليم العمومي في حين تقع الاذاعة تحت إدارة وزارة الاعلام وكذلك المجلة الشهرية (بحرين اليوم).

أعضائها لاتهامهم بالقيام بنشاطات سياسية. وقد تمت هذه الاعتقالات من قبل القسم الخاص للأمن العام بموجب قانون الطوارئ. أما الطبيعة السياسية لهذه الجمعية، فيمكن الاستدلال عليها من خلال الشعر والقصص القصيرة لأعضائها والتي تصف معاناة الإنسان العادي في محاولته للحصول على لقمة العيش. وكغيرها من الجمعيات والأندية، فإن أعضاء أسرة الأدباء والكتاب حساسون للظلم الذي يحيق بالمجتمع وخصوصاً غياب العدالة الاجتماعية وبقايا الاستعمار والحكم القبلي. إن هذه الهواجس التي تتضمنها كتاباتهم، والتي تجعل أسرة الأدباء والكتاب جمعية سياسية.

وفي ضوء كل ذلك، فمن المهم ذكر ملاحظات ختامية حول طبيعة ووظيفة ومستقبل التوجهات للأندية في البحرين.

أولاً: من أجل إقامة وتشغيل النادي، يتوجب الترخيص بذلك من قبل الحكومة. كما يتوجب على الاعضاء الحصول على ترخيص لكل نشاط يقوم به النادي. ويوجد ما يزيد عن 90 نادياً في البلاد، أي قرابة ناد في كل قرية أو حي. وبموجب القانون، فالأندية ليست منظمات سياسية لكنها تقوم بوظيفة توفير أماكن لالتقاء أفراد المجتمع رجالاً أو نساءاً، وبالتالي مجتمعية البلاد، من المهتمين بالقضايا العامة مثل مكافحة الأمية والتعليم والصحة والرياضة والأدب. وتضم الأندية والجمعيات شرائح السكان المهتمين بالقضايا السياسية والعوامل المؤثرة في تشكيل هذه القضايا وتنفيذ السياسات المرتبطة بها. ويتوجب على معظم هذه الأندية والجمعيات، بموجب لوائحها الداخلية، الامتناع عن التدخل في الشؤون السياسية والتنظيمات السياسية. ورغم ذلك فإن مشاركتها في عملية بناء الأمة (الشعب)، لا يمكنها من الادعاء بعدم انحيازها سياسياً. وبالتالي فلا يمكن لظاهرة السياسة في البحرين أن تكون أكثر بروزاً منها داخل جدران هذه الأندية.

ومما هو جدير بالذكر أن عضوية الأندية ليست مصنفة طبقياً أو حسب الوضع الاجتماعي باستثناء تلك الخاصة بالنساء. فقد يضم النادي وزراء

ومدرسين وتجار وعمال. إن عضوية الأندية المتأتية من مختلف الطبقات أو شرائح ذات توجهات سياسية مختلفة، توفر للأندية فضاءً فعالاً للأفكار ووجهات النظر والأخبار. وتقوم الأندية بوظيفتين رئيسيتين هما: خدمة أعضائها وخدمة المجتمع. فبالنسبة لأعضائها فإن النادي يوفر غرفة لقراءة الكتب والمجلات والجرائد، وغرفة للتسلية وقاعة للاجتماعات. وعادة ما يكون لدى النادي فريقاً رياضياً وفريقاً مسرحياً. وبالنسبة للمجتمع فإن النادي ينظم المناسبات الثقافية والعروض الفنية والندوات والحفلات الموسيقية والمحاضرات.

أما ما يتعلق بدورها السياسي، فبالرغم من كونه غير رسمي، فقد وصلت الأندية إلى قمة تأثيرها في الخمسينيات والستينيات. فخلال هذين العقدين، شهدت البحرين سلسلة من النشاطات السياسية، ذات طبيعة تصادمية ما بين الحركة الشعبية والسلطات. فمن ناحية أجبرت مواجهات 1954–1956 الحاكم في تلك الفترة، الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة، على تسريح المستشار البريطاني، تشارلز بلجريف. وترافق ذلك بتغييرات سياسية على امتداد العالم العربي وخصوصا الخليج العربي خلال 1956، مما عزز كثيراً من الدور السياسي الاجتماعي للأندية.

وفي السنوات التالية لها، يمكن للمرء أن يلحظ تراجعاً للدور التقليدي الاجتماعي السياسي للأندية في البحرين لسببين وهما: كان هناك توجه جديد، وخصوصاً في أوساط الخريجين، لتشكيل جمعيات تخصصية مثل جمعية المهندسين التي تأسست في 1972 وجمعية الأطباء وجمعية المحاسبين اللتان تأسستا عام 1973. وبالرغم من أن لهذا التطور أكبر الأثر على نادي الخريجين، لكنه يمثل عوارض التوجه المستقبلي. كما أن انتخابات المجلس التأسيسي ومناقشات الدستور قد دشنت بداية جدال حول قضيتين دستوريتين وهما: إتحادات العمال والأحزاب السياسية. فإذا ما أدت العملية الدستورية أو تلك خارج إطار العملية الدستورية بقيام إتحادات عمالية وأحزاب سياسية،

فسوف تفقد الأندية بالتأكيد دورها كفضاء وحيد لاجتماع الواعين سياسياً واجتماعياً في المجتمع. ومن أجل البقاء ككيانات حيوية وذات معنى، يتوجب على الأندية أن تتخلص من دورها التقليدي كمكان يضم غرفة المطالعة لأعضائها. وقد علق أحد الشباب، وهو عضو بأحد الأندية قائلاً: "يمكن اليوم شراء الجرائد والمجلات في أي مكان، ولا يحتاج العضو للذهاب إلى النادي لقراءة المجلات".

إضافة على ذلك فإن أي توجه للمشاركة الشعبية في عملية الحكم تتطلب ولاءات سياسية جديدة وصراعات سياسية تتجاوز ولاءات الأندية التقليدية. إن أي توجه ديمقراطي سواء بالشكل أو المحتوى سيخلق على ارض الواقع مطالب وأشكالاً جديدة من الدعم، ويتطلب تشكيلات اجتماعية مختلفة عن تلك التي عملت في مرحلة سابقة عندما كان نظام الحكومة جامداً ولا يحتمل تغييراً(ش).

الصحافة والمجتمعية السياسية

تعتبر الصحافة في البحرين في شكلها الحالي ظاهرة جديدة، حيث التوزيع والطاقم والتغطية محدود. كما أن إسهامها في المجتمعية السياسية **(Political Socialization)** محدود نظراً لارتفاع نسبة الأميين، ومحدودية القراء، والرقابة الحكومية الشديدة. وحسب نموذج البروفسور دانيال ليرنر حول نظرية الاتصالات(ص): "هناك ستة عوامل يتوجب اعتبارها من قبل الباحث الاجتماعي إذا ما أراد معرفة تأثيرات وسائط الأعلام، وخصوصاً الصحافة، حول المجتمعية السياسية في البلدان النامية. أما العوامل الثلاثة

ش ـــ للمزيد من التحليلات، أنظر جريدة النهار، بيروت، يونيو 1970، ص 48-49، عدد خاص بالبحرين.

ص ـــ Pye, *Communication and Political Development*, pp. 336-342. Prof. Lerner's article, pp.327-350, should be studied in its entirety.

الأولى والتي تحدد القدرة على إنتاج المعلومات فهي: البيئة التي يتم فيها إنتاج الأخبار والأدوات والطاقم المحترف. وبكلمات أخرى فإن القناعة الأساسية للبروفسور ليرنز في التركيز على هذه النقاط تنطلق من كون ثورة الاتصالات الواسعة إنما هي نتيجة التطور التكنولوجي الإداري أساساً. ورغم ذلك فإن مكونات هذا النموذج بالتحديد، لا يمكن تطبيقها على نموذجنا، لأن ثورة الاتصالات هذه لم تصل البحرين ولن تحصل في المستقبل القريب.

إذاً فإن من الافضل القيام بدراسة الصحافة والمجتمعية السياسية في ضوء العوامل الثلاثة التي طرحها البروفسور ليرنز، المتعلقة باستهلاك الأخبار بدلاً من إنتاجها. والعوامل الثلاثة هي توفر السيولة ومستوى التعليم ودرجة الحافز. وإذا نظرنا إليها من زاوية مدى تحمل القارئ المفترض لتقبل الجريدة، سواء قدرته على قراءتها أو رغبته في قراءتها[ض]. وهذه العوامل الثلاثة تسهم كثيراً في الحد من استهلاك الأخبار عبر الصحف في البحرين.

تعتبر السيولة حاسمة حيث كان معدل سعر الجريدة البحرينية خلال 1972-1973، 100 فلساً (=0.26 من الدولار)، وهو ما يعادل سعر رطل من الخبز الأجنبي أو 10 أقراص من الخبز المحلي (رطلين) المصنوع من طحين درجة ثانية[ط]، إضافة إلى ذلك فإن المستوى المتدني من الأجور لغالبية الناس والارتفاع المستمر في الأسعار لمعظم السلع مثل المواد الغذائية كالطحين والسكر والزيت والحليب وكلها مستوردة، يشكل ضغطاً على السيولة النقدية. ولتوضيح ذلك، في 3 مارس 1973، عقد وكيل وزارة

ض ـــ المرجع السابق، ص 339، دراسة المجتمعية السياسية في هذا الفصل تركز على دور الاعلام المملوك من قبل القطاع الخاص.

ط ـــ في فبراير 1973 ثبتت حكومة البحرين سعر الخبز المحلي المصنوع من طحين الدرجة الثانية بـــ 10 فلس للرغيف بحيث لا يزيد ما ينتـــج من 4 رطل طحين عن 21 رغيفاً. الجريدة الرسمية، 1 فبراير 1973، ص 5.

المالية والاقتصاد الوطني مؤتمراً صحفياً خاصاً حول زيادة الاسعار، كشف فيه عن دراسة حول الإنفاق الشخصي في البحرين، تبين من خلاله للوزارة، أن المواطنين الذين يتراوح دخلهم ما بين 30 إلى 250 ديناراً شهرياً يصرفون 51% من دخلهم على الغذاء و 17% على السكن، في حين تغطي إلـ 32% مختلف احتياجات المعيشة[ظ]. وعندما ندرك أن الحد الأدنى للأجر هو 0.9 ديناراً يومياً وأن المستوى الوطني للأجور هو 65 دينار، فإن شراء جريدة كل يوم يعني الكثير لذوي الدخل المحدود (30-60 ديناراً شهرياً).

يظهر جدول (رقم 3-3) بأن ما تبقى من سيولة نقدية بعد الصرف على البندين الرئيسيتين وهما الغذاء والسكن، هو مبلغ ضئيل. يضاف إلى ذلك فإن غالبية العمال ذوي الدخل المحدود، يستخدمون النقل العام للذهاب والرجوع من أعمالهم وهو ما يكلف (1-2 ديناراً شهرياً) مما يضغط أكثر على دخلهم.

جدول رقم 3 ــ 3

توزيع إنفاق دخل الفرد على البنود الأساسية

الدخل الشهري	أغذية	مسكن	بنود أخرى
BD25.000	BD12.750	BD4.250	BD8.000
30.000	15.300	5.100	9.600
40.000	20.400	6.800	12.800
50.000	25.500	8.500	16.000
60.000	30.600	10.200	19.200
70.000	35.700	11.900	22.400
80.000	40.800	13.600	25.600

المصدر: قام المؤلف بعمل هذا الجدول استناداً إلى معلومات وزارة المالية والاقتصاد الوطني

ظ ــ قدم وكيل وزارة المالية والاقتصاد الوطني النسب التالية لصرفيات المواطن، الاحتياجات الغذائية 51%، الإسكان 17%، الملابس 6.8%، الاثاث 6.5%، النقل 5.3%، احتياجات مترلية 4.7%، سكاير ومرطبات 3.8%، متفرقات (تلفزيون، حلاقة، مساعدات محلية، ادوية وعناية طبية) 4.91%. لمراجعة المؤتمر الصحفي أنظر أخبار البحرين 5 مارس 1973، ص 4- 5.

وبالنسبة للعامل الثاني المؤثر في الاستهلاك الواسع للأخبار من خلال الصحف، نسبة الأمية، وعوامل عديدة تتعلق بالتركيبة الديمغرافية لعموم سكان البحرين والسكان الأميون بشكل خاص. وتتكون غالبية السكان من الشباب. وحسب الإحصاء السكاني العام 1971 فإن مجموع السكان 216،078 بينهم 178،193 أو 82.5% مواطنون بحرينيون (أنظر جدول رقم 3–4) ومن ضمن العدد الاخير فإن 58،756 أو 33% هم دون سن العاشرة. ومن بين الباقين 19.437 مواطناً بحرينياً ممن هم أكبر من 10 سنوات فإن 63،179 أو 53% هم أميون[ع] (أنظر الجدول رقم 3ــ5).

وعندما نأخذ بعين الاعتبار مجموع سكان البحرين فإن النسبة المئوية المذكورة لا تشكل فرقاً جوهرياً. لكن، ولاعتباراتنا، فإنه يتوجب استبعاد المجموعتين العمريتين 10–14 و15–19 من المناقشة لأن الصحافة تلعب دوراً هامشياً وغير مباشر في إيصال الأفكار السياسية حول النظام والسياسة لهاتين المجموعتين. لكن المدرسة والعائلة والزملاء يلعبون دوراً أكبر بكثير في تشكيل المجتمعية السياسية في هذه الفئة العمرية، والتي تضم أساساً طلبة

جدول رقم 3 ــ 4

السكان حسب المجموعات العمرية خمس سنوات والجنس

المجموعات العمرية	ذكور	إناث	المجموع
تحت 1	2,752	2,604	5,356
4-1	11,108	11,291	22,399
9-5	15,487	15,514	31,001
14-10	13,911	13,679	27,590
19-15	9,990	9,849	19,839
24-20	6,408	5,846	12,254
29-25	4,846	5,344	10,190

ع ــ حسب الاحصاء السكاني العام لعام 1971 تم تعريف المتعلم بأنه القادر على القراءة والكتابة لجمل قصيرة بسيطة متداولة في الحياة اليومية. (ص iii).

34-30	4,158	4,348	8,506
39-35	4,462	4,792	9,254
44-40	3,489	3,620	7,109
49-45	3,551	3,088	6,639
54-50	3,263	2,680	5,943
59-55	1,770	1,383	3,153
64-60	1,919	1,662	3,581
69-65	941	793	1,734
74-70	878	910	1,788
75واكثر	839	1,018	1,857
المجموع	89,772	88,421	178,193

المصدر: دولة البحرين، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، إحصاءات سكانية 1971، ص 93.

المرحلتين الابتدائية والثانوية. فإذا ما خصمنا هاتين المجموعتين العمريتين واللتان تضمان (47،429)، من مجموع المواطنين البحرينيين ممن تزيد أعمارهم عن 20 سنة وهم (119،437)، يتبقى لدينا (72،008) من بينهم (51،313) أو 71% أميون. ورغم أن هذه النسبة من الأميين أقل منها في العديد من البلدان النامية، فإنه من الواضح أن أعداداً كبيرة من البحرينيين لا يقرأون الكلمة المكتوبة.

بالنسبة للعامل الثالث المقررة لاستهلاك وسائط الأخبار وهو الحافز، فإن المناقشة السابقة للسيولة النقدية وعامل القراءة تكشف بالتأكيد أن محدودية السيولة النقدية وانخفاض نسبة المتعلمين، ترتبط بالحافز. فعندما يتوجب على عامل متعلم أن يقرر عما إذا كان سيصرف 100 فلساً[غ] على جريدة أو بضعة أقراص خبز، فالنتيجة معروفة. إنه وضمن هذه الفئة من ذوي المستوى المتدني من الدخل، يحتاج الوضع إلى أشخاص تحركهم الرغبة الشديدة لصرف جزء من دخله المحدود على القراءة. لذا فإن الشخص المحب للقراءة يعرف بأنه الإنسان المتعلم ويظهر ميلاً حاسماً تجاه

غ ــ الدينار البحريني يساوي 1000 فلساً.

القراءة. وبسبب طغيان تأثير الكلمة الحكيمة للشخصية العربية فإنه يتوجب حتى على الشخص ذي الحافز القوي للقراءة، أن يبذل جهداً خارقاً للاعتماد على الجرائد بدلا من الراديو كمصدر للأخبار.

هناك عامل آخر يؤثر في الحد من استهلاك الأخبار عن طريق الجرائد وهو وجود مجلتين أسبوعيتين بحرينيتين قيد المناقشة وهما مكرستان للمقالات التحليلية والتقارير الميدانية ومقالات المحرر أكثر من كونها اخبارية. ولا ترغب، ولا تستطيع الأسبوعيات، نشر جميع الأخبار. لكن ولكونها أسبوعية وليست يومية فإنها لا تشجعان القارئ البحريني ليتعود على قراءة الصحف اليومية. ونظراً لطابعهما التحليلي، فإنهما يفترضان فهماً عالياً لما يرد فيها من قبل القارئ، مما يعني مستوى أعلى من الحوافز مما هو عليه لقراءة مباشرة لصحيفة يومية.

وأخذاً بالاعتبار المحددات السابقة (السيولة والتعلم والحوافز)، فإن الصحيفتين الأسبوعيتين الخاصتين وهما الأضواء وصدى الأسبوع تلعبان دوراً مركزياً في التواصل السياسي وخصوصاً ما يتعلق بالتنمية السياسية[ف]. إن عملية بناء الأمة، وخصوصاً البحث عن هوية، يعتمد كثيراً على وظيفة الاتصالات لتوفير الدعم الأساسي للنظام السياسي. وتمثل الصحافة في البحرين جزءاً عضوياً من عملية التواصل هذه، رغم كونها في تنافس مع وسائل التواصل الشفوية مثل الإذاعة[ق].

ف ـــ إن وظيفة التواصل السياسي التي تقوم بها الصحافة قد تكثفت بعد بدء مناقشات المجلس التأسيسي لمشروع الدستور في نهاية 1972، وقد نشرت الصحيفتان الأسبوعيتان تقارير تفصيلية وحية حول مجرى الجلسات مع تعليقات صحفية حول القضايا المتعلقة بالمجلس، وقد حققت كلتا الصحيفتين ارتفاعاً كبيراً في التوزيع منذ بداية نشرها لجلسات المجلس التأسيسي.

ق ـــ أستثنيت إذاعة البحرين من الدراسة كونها جزءاً من وزارة الاعلام، ولذا فهي ليست وسيلة خاصة للتواصل اضافة الى ذلك فهي محدودة في ساعات بثها وبرامجها وطاقمها. مقابلة خاصة مع السيد إبراهيم كانو مدير إذاعة البحرين وأحمد سلمان مدير البرامج في 20 اكتوبر 1972.

جدول رقم 3 ـ 5

المواطنون الأميون بعمر 10 سنوات وأكثر حسب الجنس

المجموعات العمرية	ذكور	إناث	المجموع
14-10	2,249	4,862	7,111
19-15	849	3,906	4,755
24-20	945	3,452	4,397
29-25	1,560	4,159	5,719
34-30	2,058	3,792	5,850
44-35	5,349	7,887	13,236
54-45	5,399	5,616	11,015
64-55	3,123	2,993	6,116
65 واكثر	2,282	2,698	4,980
المجموع	23,814	39,365	63,179

المصدر: دولة البحرين وزارة المالية والاقتصاد الوطني- إحصاءات السكان 1971، ص 68.

ورغم ذلك، يتوجب الإشارة هنا، أن الدراسات النموذجية لعملية التواصل في المجتمعات النامية والمجتمعات المتطورة الأخرى، تبدو غير كافية، عندما تطبق على نظام تقليدي في الخليج يجري تحديثه. إن المقاربة المشتركة لهذه الدراسات النموذجية مقنعة، لكنها تحتاج إلى تحوير منهجي. ولتوضيح ذلك، فقد حدد البروفسور لوسيان. دبليو. باي، عدة وظائف لعملية التواصل:

1 ـ أنها تلقي الضوء على مجمل العملية الاجتماعية.

2 ـ أنها تساهم في فهم السلوك السياسي.

3 ـ أنها توفر الإطار للأفراد لتطوير البعد المجتمعي لأعمالهم.

4 ـ أنها تدخل السياسة الجماهيرية بقدر من العقلانية، خصوصاً عندما يكون المجتمع الجديد مشتبك عاطفياً، في عملية بناء الهوية السياسية.

5 ــ ومن خلال مناقشة هذه القضايا بعقلانية، فإن عملية التواصل توفر للنظام السياسي درجة من البرجماتية، طريقة لفرز المعقول من اللامعقول[20].

تعكس المقولتان التاليتان الفرق بين المفهوم الأكاديمي النظري لوظيفة التواصل في المجتمعات المتطورة، كالنموذج السابق للبروفسور باي، ووجهة النظر العملية لدور الصحافة والمشاكل التي تواجهها في مجتمعات نامية معينة، وخصوصاً خلال بحثها عن الشرعية إثر الاستقلال. فمن وجهة النظر الأكاديمية لعملية التواصل فإنها تؤطر العملية السياسية بتذكير السياسيين بأنه يترتب نتائج على الأعمال السياسية، وتحذيرهم بأن لا أحد فوق الحساب[21].

ومن وجهة نظر الصحفيين، فإن الصحافة كونها أحد عوامل المجتمعية السياسية في المجتمعات الجاري تحديثها، فإنها عرضة لضوابط قانونية وإدارية والتي قد تحد من أن تصبح الصحافة مشاركاً فاعلاً في عملية التطوير السياسي. وقد صرح السيد علي سيار صاحب امتياز ورئيس تحرير (صدى الأسبوع)، وعضو المجلس التأسيسي، محدداً دوره في الصحافة بأنه لصالح تطوير المجتمع. وأشار إلى أن الصحافة في البحرين لا تستطيع أن تقوم بدورها بالكامل نظر للقيود المفروضة عليها من قبل الحكومة. فقانون الصحافة لعام 1965 يعطي الحكومة سلطة تعليق صدور المطبوعة، حيث أكد أن هذه السلطة تنتهك الحق الأساسي لحرية الصحافة[22].

وقد اقترح سيار في ذات الجلسة تعديلات دستورية تمنع التوقيف الإداري، وإناطة هذا الإجراء بالمحاكم. وقد وصف نائب رئيس المجلس التأسيسي، عبدالعزيز الشملان، الصحافة بأنها مرآة تعكس إرادة الناس الذين تتحدث بإسمهم، وتوجه صانعي القرار في المسار الصحيح[23].

وفي معرض رده على هذه الملاحظات، أشار وزير الإعلام السابق، الشيخ محمد بن مبارك الخليفة، عضو المجلس، إلى أنه لا توجد حرية

مطلقة وأنه حتى في البلدان المتطورة مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، فإن هناك قوانين تفرض قيوداً على للصحافة[24].

امتلكت البحرين تقاليد قوية للصحافة خلال العقدين الماضيين، مقارنة بدول الخليج الأخرى. لكن هذه التقاليد متقطعة نتيجة التعطيل المتكرر للصحف على ضوء التعقيدات والأوامر الحكومية، وخصوصاً في الخمسينيات. فقد كانت جريدة البحرين هي أول الأسبوعيات التي ظهرت خلال الحرب العالمية الثانية عندما بدأت بالصدور في العام 1939 وتوقفت عام 1944. وقد تسببت عوامل مالية وسياسية وإدارية في الانهيار المحتوم لهذه الصحيفة.

ظهرت وانتهت حقبة الصحافة النشيطة سياسياً في البحرين خلال النصف الأول من الخمسينيات، ورغم كونها قصيرة العمر لكنها تركت بصمات واضحة على الحياة السياسية في البلاد. وكان أول هذه الصحف ذات التوجه السياسي هي صوت البحرين الشهرية، والتي كانت تطبع في بيروت بلبنان. وقد بدأت كمجلة أدبية، لكنها أضحت لاحقاً ذات طبيعة سياسية واضحة. وكانت صوت البحرين تنشر مقالات ومراجعات أدبية ونقدية لأدباء بارزين في البحرين مثل الشاعر المعروف إبراهيم العريض ومعلمين مثل حسن الجشي واللذان كانا يكتبان لها بانتظام[ك]. وعندما ظهرت صوت البحرين لأول مرة عام 1952، نشرت بفخر بياناً تضمن دعم وتشجيع حاكم البحرين الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة لها، لكن الحكومة أمرت عام 1955 بإيقافها.

ك ـــ انتخب ابراهيم العريض بعدها رئيساً للمجلس التأسيسي. أما حسن الجشي فقد كان موظفاً كمدير للعلاقات العامة في شركة البا منذ 1972 وفي 7 ديسمبر 1973 أنتخب الجشي كنائب في أول مجلس وطني، وأنتخب رئيسا له في 16 ديسمبر 1973.

صدرت حينها في البحرين الأسبوعية السياسية (القافلة) والتي بدأت بالإصدار في العام 1953 تحت ادارة على سيار ومحمود المردي، وهما حالياً صاحبا ورئيسا تحرير صدى الاسبوع والأضواء على التوالي. وقد بدأت (القافلة) أسبوعية سياسية واتخذت منذ البداية نهجاً متعاطفاً مع القوى الوطنية في البلاد وخصوصاً هيئة الاتحاد الوطني، مما أغضب أسرة آل خليفة ومستشار الحاكم السير تشارلز بلجريف، والوكيل السياسي البريطاني.

ولم يكن مفاجئاً أن يتم توقيف صحيفة القافلة عام 1955، لكنه سمح لها بعـد فترة بالصدور ولكن بثلاثة شروط وهـي: 1 ـ النشر باسم جديد. 2 ـ وأن لا تحمل الطبعة الجديدة أسماء المحررين والمالكين وخصوصاً علي سيار. 3 ـ أن تخضع موادها للرقابة المسبقة على الطبع. وبالفعل فقد عاودت القافلة الصدور بنهاية 1955 تحت إسم (الوطن) واستمرت في الصدور لمدة عام، لكنها أوقفت مرة أخرى من قبل الحكومة بنهاية 1956[ل].

في ذات الوقت أصدر محمود المردي في نهاية العام 1956 جريدة (الشعلة) ولم يصدر منها سوى عدد واحد حيث أمرت بالتوقف. أما جريدة (الميزان) فكانت أوفر حظاً، فقد كان يملكها عبدالله الوزان وصدرت كأسبوعية في العام 1954 وتبنت خطاً سياسياً معتدلاً حول القضايا العامة، وتوجهت لتغطية الأخبار بدلاً من تحليلها، وأمرت بالتوقف في نهاية 1956.

ومن أجل إنهاء عرض تاريخ الصحافة في البحرين خلال الخمسينيات، يتوجب علينا ذكر أسبوعية أخرى إنكليزية هي الخليج (The Gulf) والتي ظهرت في منتصف العام 1956. كانت (الخليج) مرتبطة بالعراق تايمز، والتي كانت تدعم العرش الهاشمي الحاكم حينها. وكرد على العدوان البريطاني الفرنسي ضد مصر خلال أكتوبر – نوفمبر 1956، وكاحتجاج

ل ـــ مما هو يثير للانتباه ان هيئة تحرير الوطن وفرت صفحة من صفحاتها الى محرري (صوت البحرين) والتي اغلقت في بداية العام 1955 لكنها استمرت ولكن في نطاق أضيق من حرية التعبير في إصدار صوت البحرين ضمن صحيفة الوطن، لكن صحيفة الوطن توقفت بدورها لاحقاً.

على دعمها للنظام العراقي الموالي للغرب، فقد هوجمت مكاتبها في بداية العام 1957 من قبل المتظاهرين البحرينيين. وبعدها أغلقت أبوابها، وبذلك انتهت الصحافة المستقلة في البحرين لتعاود الظهور بعد عقد من الزمن.

وبالرغم من كون الصحافة السياسية في الخمسينيات كانت قصيرة الأجل، فقد لعبت دوراً مهماً خلال ذلك العقد العاصف للبحرين الحديثة. وهناك عدة عوامل أسهمت في التأثير الواسع للصحافة في تلك الفترة. فقد كانت مقروءة على نطاق واسع[م]، لأنها عالجت قضايا أساسية للمجتمع، مثل الوجود البريطاني في البلاد والإصلاح الحكومي والحاجة إلى الاتحاد وتحسين أوضاع العمال والإصرار على الحريات الفردية. وبكلمات أخرى فقد عكست الصحافة الاهتمامات الرئيسية للمواطنين وكانت وسيطاً محدداً حيث يعبر الجمهور عن مواقفهم تجاه القضايا الوطنية. كما وفرت هذه الصحف حضوراً اجتماعياً لمطالب المجتمع ورغباته، وبالتالي جعلت الشخص الواعي سياسياً يشتري جريدة ويقرأها.

وهناك عامل آخر دخل كموحد لمصالح منتجي الأخبار (الصحافة) ومستهلكيها (القراء) وهي الأوضاع السياسية العربية، وخصوصاً صعود القومية العربية بقيادة جمال عبدالناصر في مصر في الفترة ما بين 1953-1952 حينما بدأت ثورة 1952 باتخاذ طابع عربي متجاوزة حدود مصر، وعام 1956 عندما أمم جمال عبدالناصر قناة السويس، وقامت بعدها القوات البريطانية والفرنسية بغزو مصر حيث شهد المد القومي العربي أعلى درجات صعوده، وتفاعلت الصحافة في البحرين وغالبية شعب البحرين بقوة، كما هو حال معظم سكان منطقة الخليج. وفي البحرين، كما هو الحال في البلدان العربية غير المستقلة بعد، ارتفعت حدة المطالبة بالاستقلال وباصرار.

م ـ كان توزيع القافلة مثلاً مابين 4 الآف حتى 5 الآف اسبوعياً مما يفوق توزيع صدى الاسبوع والأضواء مجتمعتين في عام 1972.

وقد ظلت القوات البريطانية موجودة دائماً في الجزيرة، مستخدمة القاعدة البحرية في الجفير في أطراف المنامة كقاعدة انطلاق لنشاطات عسكرية في المنطقة، وخصوصاً خلال حرب السويس. إضافة إلى ذلك فقد ظل المستشار البريطاني تشارلز بلجريف شخصية ذات نفوذ. وقد جعلت هاتان الواقعتان الجمهور البحريني والصحافة على السواء يطالبون باستئصال الوجود البريطاني وإنهاء قبضة المستشار على البلاد[ن].

انبثقت هيئة الاتحاد الوطني في البحرين، وهي أول تشكيل سياسي في البلاد، خلال 1954-1956 وأضحت أكثر صراحة في مواقفها، كما باتت الأضرابات أكثر جماهيرية وباتت القضايا المطلوبة أكثر وضوحاً. وحيث بات الوضع السياسي أكثر تأزماً وقامت قوات بلجريف الأمنية باستخدام العنف دون رحمة، فقد جرى في نهاية العام 1956 إغلاق الصحافة، ونفي ثلاثة من قيادة الهيئة إلى جزيرة سانت هيلانة[ه]، وبذلك انتهى الفصل الأول من تاريخ الصحافة المستقلة في البحرين. وظل الأمر كذلك حتى العام 1965 عندما جرى إصدار قانون جديد للصحافة، صدرت على أساسه أول جريدة سياسية خاصة في الستينات وهي الأضواء.

يمكن تصنيف الصحف اليومية والأسبوعية والشهرية الصادرة منذ 1965 إلى ثلاث مجموعات وهي: المطبوعات المملوكة من قبل البحرينيين، والمطبوعات المملوكة من قبل حكومة البحرين والمطبوعات غير البحرينية المقروؤة بانتظام في البحرين.

ن ـــ من أجل فهم كامل لأوضاع البحرين خلال تلك الفترة، أنظر: عبد الرحمن الباكر (من البحرين إلى المنفى)، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1965. ومذكرات تشارلز بلجريف، طبعة ثانية، مكتبة لبنان، بيروت، 1972.

هـ ـــ الثلاثة هم: عبد الرحمن الباكر وعبد علي العليوات وعبد العزيز الشملان. وقد أطلق سراح الثلاثة بأمر من المحكمة البريطانية في سانت هيلانة في 1961. وبينما توفي الاثنان في المنفى، فقد عاد الشملان الى البحرين في بداية العام 1972 فيما انهت خدمة بلجريف في البحرين في بداية العام 1957.

تضم المجموعة الأولى صحفاً سياسية وصحفاً اجتماعية. يظهر الجدول 6-3 بأنه من بين الصحف الخمس الخاصة هناك أربع أسبوعيات وشهرية. وكذلك مجلات غير سياسية شهرية هي الحياة التجارية، وأسبوعية هي المجتمع الجديد.

أما الصحيفة المحلية الإنجليزية الوحيدة فهي (The Gulf Weekly Mirror) وهي مملوكة من قبل 12 من كبار التجار في البحرين وموجهة للقراء الخليجيين. بينما تمثل مجلتا الأضواء وصدى الأسبوع مطبوعتين خاصتين اللتان لهما اهتمامات جدية بالمجتمعية السياسية في البحرين[و].

وكبقية معظم البلدان النامية، يوجد في البحرين وزارة إعلام تصدر أسبوعيتين وشهرية. لاشك أن (الجريدة الرسمية) هي أهم ما تنشره وزارة الإعلام. أما (البحرين اليوم) فهي الشهرية الوحيدة من نوعها في البحرين حيث تنشر النقد الأدبي وتغطي النشاطات الثقافية في البلاد، لكنها ليست مطبوعة سياسية بالتأكيد. (أنظر الجدول رقم 3- 7)

من المهم تضمين الصنف الثالث من الصحف البحرينية في هذا العرض المختصر، لأن بلداً صغيراً كالبحرين له اهتماماته ويتفاعل مع التطورات في البلدان العربية الأخرى بما يتجاوز الاهتمام الاعتيادي. ولا تستطيع البحرين أن تنتج وسائط إعلام واسعة في المستقبل المتطور، تستطيع منافسة المجلات والصحف التي تصدر في القاهرة أو بيروت أو الكويت. ولكن من خلال مراجعة الصحف العربية الرئيسية فإن فئة النخبة في البحرين تتجاوز مثيلاتها في الخليج في التعاطي مع الأحداث والتيارات. ويظهر الجدول (رقم 3-8) أن (النهار) البيروتية هي الأكثر انتشاراً في

و ـ في اكتوبر بدأ محمود المردي، رئيس تحرير الأضواء الاسبوعية اصدار جريدة "أضواء الخليج" من 4 صفحات والتي ركزت على الاخبار السياسية الدولية فيما كانت أخبار البحرين فيها ثانوية. واستمرت الصحيفة تعاني من العجز المالي مما أدى الى إغلاقها بعد سبعة أشهر. وفي عام 1974 صدرت أسبوعية ثانية هي المواقف ولكن نظراً لمحدودية توزيعها وطبعها ومحرريها الشيعة المحافظين، فقد فشلت أن تشكل نداً للأسبوعيتين (الأضواء وصدى الاسبوع) ذات الاتجاه الليبرالي السني.

البحرين (200)، تليها (السياسة) الكويتية (100) ثم (الأهرام) القاهرية (80) ثم (الحوادث) البيروتية والتي تصدرت المبيعات مقارنة مع الاسبوعيات العربية الأخرى، حيث بلغ توزيعها في البحرين (700) نسخة أسبوعياً. أما المجلة غير السياسية، والأكثر انتشار في البحرين فهي مجلة (العربي) الكويتية الثقافية الاجتماعية.

جدول رقم 3 ـ 6

الصحف المملوكة للقطاع الخاص في البحرين

الصحيفة	التأسيس	الوتيرة	التوزيع	صحفيون	المناصب
الأضواء	1965	أسبوعية	3,500	6	شبه مستقلة
صدى الأسبوع	1969	أسبوعية	3,500	6	شبه مستقلة
جلف ويكلي(أ)	1971	أسبوعية	3,500	6	مدعومة من
المجتمع الجديد	1969	أسبوعية	3,500	5	ثقافية
الحياة التجارية	1962	شهرية	2,500	5	(ب)

(أ)- مملوكة لأثنى عشر رجل أعمال بحريني

(ب)- مجموع المتداول في الخليج 4,100

ولكي نحصر أنفسنا ضمن هدف الدراسة وهو دور الصحافة في المجتمعية السياسية فإننا سنقتصر على دراسة الصحف البحرينية ذات الملكية الخاصة، وبشكل محدد أسبوعيتي (الأضواء) و(صدى الأسبوع).

جدول رقم 3ـ 7

الصحف المملوكة من قبل حكومة البحرين

الصحيفة	التأسيس	الوتيرة	التوزيع	صحفيون متفرغون	المناصب الصحفية
الجريدة الأسبوعية	1946	أسبوعية	450	2	
البحرين اليوم	1972	شهرية	5,000	4	
أخبار البحرين	1972	أسبوعية	4,000	2	

تتحكم القوانين والضوابط التي تعمل في ظلها الصحافة والأوضاع التي تتحكم في صدور الأضواء وصدى الأسبوع، في مدى فعالية هذا الوسيط الإخباري وبالتالي إسهامه في بناء الشخصية السياسية للبلاد. لقد وافق رئيسا تحرير الصحيفتين الرأي القائل بأن مسألة تنفيذ أو التهديد بتنفيذ الإجراءات الإدارية ضد الصحيفتين قد حدّ بالتأكيد من وظيفة التواصل للصحافة.

جدول رقم 3 ــ8

الصحف غير البحرينية المقروؤة بانتظام في البحرين

الصحيفة	بلد الأصل	التواتر	التوزيع	إتجاهها
السياسة	الكويت	يومية	100	مستقلة
النهار	لبنان	يومية	200	مستقلة
الأهرام	مصر	يومية	80	شبه رسمية
الحوادث	لبنان	اسبوعية	700	مستقلة
الأسبوع العربي	لبنان	اسبوعية	150	مستقلة
العروبة	قطر	أسبوعية	100	عروبية
العربي	الكويت	شهرية	1500	اجتماعية ثقافية
شؤون فلسطينية	لبنان	فصلية	40	أكاديمية، فلسطينية

ملاحظة: المؤلف ممتن لفيصل العليوات صاحب الوكالة العربية للتوزيع.

جرى إصدار قانون الصحافة الذي تعمل في ظله هذه الصحف عام1965(ي). وظل منذ ذلك الوقت ساري المفعول دون تعديل. ويتوجب علينا التمعن في المواد التالية:

المادة 6 (أ): لا يتم اصدار صحيفة إلا بعد الحصول على ترخيص خطي من مدير الإعلام(أأ).

ي ــ قانون المطبوعات والنشر لعام 1965 دولة البحرين الجريدة الرسمية 29 يوليو 1965 اقر المجلس التأسيسي في 2 فبراير المادة 24 من الدستور التي تنص على حرية الصحافة والطبع والنشر مضمونة حسب ما ينص على ذلك القانون، وقائع المجلس التأسيسي الجلسة 16 فبراير 1973.

المادة 9 (أ): عندما يتم منح الترخيص، يتوجب على المالك وضع ضمان بالمبالغ التالية لدى البنوك:

أ) 2000 روبية[بب] إذا كانت الصحيفة شهرية.

ب) 4000 روبية إذا كانت الصحيفة تصدر كل أسبوعين.

ج) 6000 روبية إذا كانت الصحيفة أسبوعية.

د) 8000 روبية إذا كانت الصحيفة يومية أو أكثر من مرة في الأسبوع.

المادة 9 (2): يمكن للضمانة البنكية أن تحل محل المبلغ النقدي.

المادة 14[تت]: يتوجب أن لا تنشر الصحيفة ما يلي:

1 ــ نقد حاكم البلاد أو عائلته أو التصريحات المنسوبة إليه دون ترخيص من مكتبه.

2 ــ المحاضر الخاصة لاجتماعات المجالس الحكومية وكذلك الاتصالات الرسمية الخاصة.

3 ــ المعاهدات والاتفاقيات المعقودة بين حكومة البحرين قبل نشرها في الجريدة الرسمية، إلا إذا سمح بذلك من قبل مدير الإعلام.

4 ــ محاضر جلسات المحاكم المغلقة والقضايا المتعلقة بالطلاق والانفصال والاطفال.

5 ــ الأخبار التي يمكن أن تضرّ بقيمة العملة لخلق اضطراب في الحالة الاقتصادية للبلاد.

6 ــ نقد رؤساء الدول الأجنبية أو كل ما يسيء إلى علاقات البحرين مع البلدان العربية أو الصديقة.

أأ ــ أصبح بعدها وزيراً للاعلام.

ب ب ــ الدينار البحريني = 15 روبيات. وقد استخدم البحرينيون الروبية الهندية حتى العام 1965 حينما صدر الدينار البحريني كعملة للبلاد.

ت ت ــ استخدمت الحكومة هذه المادة عندما حذرت الصحيفة وعلقت إصدارها وقدمتها أمام القضاء.

7 ـــ التصريحات المخالفة للقيم العامة وكرامة الأفراد أو حرياتهم الشخصية والتي تشمل الكشف عن أسرار مضرة بسمعة الأفراد ومعيشتهم وقروضهم أو تمثل تهديداً أو ابتزازاً.

8 ـــ أي تصريح يثير الفوضى أو أعمال إجرامية أو ينشر الكراهية والانقسام في المجتمع.

9 ـــ اتهامات باطلة للمواطنين المدنيين، إلا إذا أظهر الكاتب نية طيبة بأنه متأكد فعلاً من حقيقة اتهاماته وأن نشر الاتهامات يستهدف خدمة المصلحة العامة.

10 ـــ تصريحات تحبذ الإطاحة بالحكومة بالقوة ونشر الشيوعية التي تهين أو تحقر الدين.

المادة 15: إذا نشرت أي جريدة أياً من القضايا المذكورة في المادة السابقة، فإن كلا من الجريدة وكاتب المقال، سوف يعاقبان إذا ما وجدا مذنبين، حسب قانون العقوبات البحريني. أو أن كلا منهما، سوف يحبس لما يزيد عن سنة / أو يّغرم 1000 روبية، في حالة السابقة الأولى. لكنه سيترتب على الادانة اللاحقة السجن لمدة لا تزيد عن سنة أو غرامة قدرها 2000 روبية لكل منها. وفي أي من هذه الحالات يحق للمحكمة سحب ترخيص الجريدة موضع المساءلة أو الأمر بإيقافها لأية مدة تراها المحكمة ضرورية، وأن تأمر بمصادرة أو تدمير النسخ الأصلية.

المادة 16: حال حصول مدير الإعلام على حكم المحكمة، فبإمكانه الأمر بوقف توزيع الجريدة، إذا ارتأى أنها تحتوي على مقال ينتهك المادة 14 حتى يتم تسوية الأمر من قبل المحكمة.

المادة 18: يمكن لمدير الإعلام أن يأمر بإيقاف صحيفة أو سحب ترخيصها لمدة لا تتجاوز سنة، إذا ثبت أن الصحيفة المذكورة تخدم مصالح بلد أجنبي منافية المصلحة الوطنية.

المادة 20(1): من أجل حماية النظام والقيم العامة ومقدسات الدين، فإن مدير الإعلام وبموافقة سكرتير الحكومة، يمنع توزيع المطبوعات الأجنبية في البلاد.

المادة 22(2) يجب على رئيس تحرير الصحيفة أن ينشر في صحيفته البيانات والإعلانات الرسمية المرسلة إليه من قبل مدير الإعلام أو سكرتير الحكومة.

المادة 24: لا يطبق هذا القانون على الصحف والمطبوعات الحكومية الرسمية، ويحق لسكرتير الدولة أن يستثني أي صحيفة من كل أو جزء من مواد هذا القانون.

جرى تحذير صحيفتي صدى الأسبوع والأضواء في عدة مناسبات من قبل وزارة الإعلام بموجب قانون الصحافة لعام 1965، فيما يتعلق بمقالات قامتا بنشرها. وقد حذرت (الأضواء) خلال السنتين الماضيتين عدة مرات بأنه ستتخذ إجراءات قضائية بحقها. كما تسلمت (صدى الأسبوع) عدة إنذارات وقد أمرت بالفعل بالتوقف عن النشر مرتين. ففي خريف 1971، توقفت صدى الأسبوع للمرة الأولى لمدة أسبوعين بأمر إداري بسبب مقال أدعى إهانة الحكومة لبعض الممارسات الدينية (قانون الصحافة المادة 14-جزء 10). وشكل إيقاف صدى الأسبوع لمدة شهرين في خريف 1972 قضية لحرية الصحافة التي يحّد منها قانون الصحافة لعام 1965. إن الإشارة لهذه القضية يخدم هدفين مزدوجين. فهو من ناحية يلقي الضوء حول عملية اتخاذ القرار في البلاد. وبكلمات هارولد لاسويل من يحصل على ماذا وأين وكيف، ومن ناحية أخرى فإنها تظهر الظروف القاهرة التي تعمل في ظلها الصحافة. ومما يفاقم من هذه التطبيقات كون قانون الصحافة 1965، عرضة للتفسيرات النابعة من اعتبارات سياسية منفصلة عن مدى قانونية القضية المنظورة بموجب القانون. وبالنظر إليها من زاوية أخرى فإنه يتوجب على الصحافة أن تواجه مجموعة من الاعتبارات السياسية (داخلية وخارجية)

تأخذها حكومة البحرين بعين الاعتبار في حالة نشر أي مقال. فالحالة التالية تظهر ذلك بوضوح.

ففي 12 سبتمبر 1972 نشرت صحيفة صدى الأسبوع عموداً هاجم الملك الاردني حسين، لموقفه المضاد للمقاومة الفلسطينية(ث ث)، ولم يتضمن المقال اسم الملك صراحة، ولكن كان المقصود واضحاً(ج ج). فاعتبرت حكومة البحرين أن الهجوم على رأس دولة صديقة ينتهك قانون الصحافة 1965 وأوقفت صدور الصحيفة.

تناول المقال قضية حساسة واعترف المسئولون الحكوميون أن قرار الحكومة اللاحق استند إلى اعتبارات سياسية. وقد أثرت عدة عوامل في قرار الحكومة السريع تجاه المقال. فقد كان ولي العهد الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، وزير الدفاع والقائد العام لقوة دفاع البحرين، عائداً لتوه من زيارة خاصة للأردن، حيث تربطه علاقة صداقة حميمة مع ولي العهد الأردني. كما أن عدداً من كبار الضباط الأردنيين معارون إلى البحرين كمستشارين لتدريب قوة دفاع البحرين(ح ح). وأخيراً فقد كانت الحكومة تتحين الفرصة لكل من رئيس التحرير على سيار وكاتب العمود عقيل سوار.

وفي تعليقه على هذه القضية، ذكر المدعى العام أن الحكومة لا تنوي إعاقة حرية الصحافة في هذه القضية بالتحديد كما أنها لا تنوي مضايقة صدى الأسبوع، لكن الحكومة مهتمة بضمان إحترام قوانين البلاد. وكان انطباع الحكومة أن المقال المذكور سيسيء، إذا لم يتخذ إجراءً بحقه، إلى

ث ث ــ صدى الاسبوع 12سبتمبر 1972 لمزيد من المعلومات رجع المؤلف إلى مقابلة رئيس تحرير صدى الاسبوع الأستاذ علي سيار، وكذلك مقال الصحفية وسجل المحكمة حول المحاكمة وكانت أولى هذه المقابلات في 21 سبتمبر 1972.

ج ج ــ ذكر اسم الملك حسين في مسودة المقال والذي جرى مصادرته من مكتب صحيفة صدى الاسبوع مقدم إلى المحكمة كقرينة اثبات.

ح ح ــ رئيس دائرة التحقيقات الجنائية أردني الجنسية على سبيل المثال.

العلاقات ما بين البحرين والأردن[خخ]. إضافة إلى ذلك فقد كان توقيت المقال ضاراً إذ تم نشره إثر عودة ولي العهد من الأردن، الذي يتمتع بعلاقات جيدة مع ولي العهد الأردني[25]. وقد اشار مدير الأعلام الشيخ عيسى بن محمد آل خليفة، إلى أنه سبق أن تم تحذير صدى الأسبوع، وأن المقال المذكور يشكل تهديداً للملك حسين، وأن المجلة لم تحترم مسؤولياتها الصحفية[26].

من المثير للاهتمام متابعة التتابع الزمني للقضية لأنها تلقي بعض الضوء على طريقة وأسلوب اتخاذ القرار داخل أسرة آل خليفة. فقد صدر المقال في 12 سبتمبر 1972، وجرت مناقشته خلال اجتماع مجلس الوزراء في اليوم التالي وقرر المجلس اتخاذ إجراءات ضد صدى الأسبوع. وفي يوم الأربعاء 16 سبتمبر، طلب رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رسمياً من وزير الإعلام بالوكالة، إيقاف نشر صحيفة الأسبوع، وهذا نص رسالته[ذذ].

رئيس الوزراء

14 سبتمبر 1972

سعادة وزير الإعلام بالوكالة

تحياتي

العمود "عالماشي" والذي ظهر في العدد الأخير لصدى الأسبوع بتاريخ 1972/9/12م الموقع باسم بدرية فؤاد[دد] غير مقبول لي وللوزراء، حيث أن العمود المذكور يحتوي على إساءة وهجوم على رأس دولة عربية مما يسيء إلى العلاقات بين البحرين والمملكة الأردنية الهاشمية.

لقد ناقش مجلس الوزراء الموضوع وقرر أن هذا العمود مخالف مخالفة صريحة للمادة 14 من قانون المطبوعات لعام 1965. لهذا وبموجب المادة 16 من هذا القانون، فإننا نقترح اتخاذ إجراء لوقف صدور هذه

خ خ ــــ إن السفير الاردني في البحرين هو الذي قدم احتجاجاً لدى الحكومة على المقال.

د د ــــ الإسم الرمزي لعقيل سوار .

الصحيفة، وذلك بعد الحصول على ترخيص من وزير العدل، حتى يتم اتخاذ إجراءات قانونية أخرى.

المخلص/ رئيس الوزراء

وحيث أن وزير الإعلام بالوكالة، الشيخ محمد بن مبارك، كان خارج البلاد حينها، فقد قام مقامه مدير إدارة الإعلام الشيخ عيسى بن محمد، واتخذ الإجراء بعد استلامه رسالة رئيس الوزراء. وبعد يومين أرسل رسالة إلى رئيس تحرير صدى الأسبوع، يأمره بوقف النشر وهذا نص الرسالة[نذ].

رئيس التحرير
صدى الأسبوع
تحياتي

في عددها رقم 149، بتاريخ 1972/9/12 نشرت صدى الأسبوع عموداً بعنوان (عالماشي) بقلم بدرية فؤاد. إنني أعتبر نشر المقال انتهاكاً للمادة 14 الجزء 6 من قانون المطبوعات لعام 1965. لهذا واستناداً إلى المادة 16 من القانون المذكور، وبموافقة وزير العدل، آمركم بالتالي بوقف نشر صحيفتكم فوراً حتى إشعار أخر.

المخلص / عيسى بن محمد آل خليفة
القائم بأعمال وزير الإعلام

في ذات الأسبوع أمر رئيس تحرير صدى الأسبوع وكاتب عمود عالماشي بالمثول أمام مكتب المدعي العام للتحفظ عليهما، وأطلق سراحهما بكفالة بانتظار محاكمتهما. وبدأت محاكمة صدى الأسبوع في 21 أكتوبر 1972، وتأجلت حتى 1 نوفمبر 1972 وتأجلت مرة أخرى حتى 5 نوفمبر

نذ ـــ حصلت على النسخة الأصلية العربية للرسالة من ملف صدى الاسبوع.

1972[رر]. وقد أدانت المحكمة كلا من علي سيار وعقيل سوار وفرضت عليهما غرامة قدرها 50 ديناراً لكل منهما وأمرت بإيقاف الصحيفة بأثر رجعي للمدة التي قررتها وزارة الأعلام. وقد ظهرت صدى الأسبوع مرة أخرى في 14 نوفمبر 1972، بعد شهرين من صدور العدد المثير في 12 سبتمبر 1972[زز].

في ضوء ما سبق من تحليل حول دور المجموعات السياسية (وهي الأندية في حالة البحرين) والصحافة في تحديث المجتمع، فمن الواضح أن العلاقة العضوية ما بين الصحافة والمجتمعية السياسية تعكس إسهام الصحافة الأساسي من أجل حكومة ديمقراطية. وبإدخال جمهور القراء في النظام السياسي للمجتمع النامي، فإن الصحافة تقوم بإطلاق عملية اختيار القادة وهي ركيزة أساسية في حكومة المشاركة والديمقراطية السياسية.

ومما هو مثير للجدل هنا، فإن تبني برامج التحديث في معظم المجتمعات النامية في سعيها لإقامة ديمقراطية سياسية كهدف نهائي، قد ارتبط بفرض تعقيدات على الصحافة وبالتالي إعاقة المشاركة الشعبية. والتفسير الظاهر لهذا التناقض هو أن أنظمة ما بعد الاستقلال في المجتمعات النامية تنظر إلى الديمقراطية والمشاركة الشعبية عنى أنها أدوات بيد النظام، يمنحها ويوسعها ويسحبها وليست جزءاً من الحقوق الأساسية للشعب. وفي البحرين، وبالرغم من إعلان استقلال البلاد، فقد ظلت الصحافة تعمل في ظل ضوابط مشددة. ويقر المسئولون أن الصحافة في البحرين حرة ما دامت بناءّة، وبالطبع فإن النقد المدمر لا يحتمل. وفي هذا

رر ـــ راجع التقارير عن المحاكمة في الاضواء ، 26 اكتوبر و 2 نوفمبر 1972.

زز ـــ بعد قراءة سجل المحكمة يجدر بالمرء ان يتمعن نقطتين وهما: أولا: أن قانون المطبوعات والنشر لعام 1965 ينطبق على المادة المطبوعة المنشورة فعلاً ورغم ذلك قبلت المحكمة كقرينة إثبات مسودة مقال. ثانيا: أن أحد الشهود الأساسيين هو اردني الجنسية وهو ضابط لدى وزارة الداخلية.

الخصوص فإن مصير الصحافة في البحرين لا يختلف عن مصيرها في بلدان العالم الثالث الأخرى.

إضافة إلى ما سبق من تحليل حول عدم توفير السيولة المالية، ومستوى التعليم للمواطنين البحرينيين ونوعية الصحافة، فإنها تدل على الحاجة إلى صحيفة سياسية يومية خاصة. ولا شك أن هناك مكان لمثل هذه الصحيفة، ولكي يتم لها النجاح وتتجنب مصير سابقاتها، فلابد أن يكون سعرها متواضعاً(س س) ومزودة بكادر جيد وإدارة كفؤة. ويتوجب أن تتضمن قضايا من البحرين وحول البحرين لأنها من خلال هذا المنحى يمكن أن تستثير اهتمام القارئ.

أما الفكرة الأخيرة فهي أنه يتوجب على المجتمعات الجاري تحديثها أن تتيقن أن حرية الصحافة عامل أصيل في عملية الدمقرطة، وبالتالي إمداد المواطنة المستحدثة للبلاد بالفرصة للمشاركة في صياغة القوانين والمسؤولية بالالتزام بها طواعية. ويعلمنا تاريخ الإنسان أنه إذا لم يستوعب القانون أو إذا لم يستعن به المواطن للمحافظة على النظام، فإن درجة الالتزام ستتدهور وستسود الفوضى. والقانون الجديد هو الوسيط بين الحاكم والمواطن، فمن خلاله تتم ترجمة سلطته إلى قرارات مطاعة. كما أن الصحافة وسيط يستطيع المواطنون من خلالها التعرف على عضويتهم في المجتمعية السياسية وتطويرها.

س س ــ أشارت الإحصائيات السنوية اللاحقة بأن 25 فلساً (6,5 سنت) هو سعر مناسب للجريدة اليومية.

الفصل الرابع:

العمل والتطور السياسي

خلفية البحث

كان العمال أحد المرتكزات الدائمة للسياسة في البحرين الحديثة. فمنذ الثلاثينيات بدأ تنامي طبقة عاملة إثر اكتشاف النفط، وتركزت معظم الأزمات السياسية في البحرين حول تصميم عمال البحرين على تنظيم أنفسهم نقابياً. ومن أجل إعطاء الانطباع بالهدوء والاستقرار للعالم الخارجي، عمدت السلطات على كتم مطالب العمال بما في ذلك الاعتقالات المتفرقة لقادة العمال. وتعتقد حكومة البحرين أن مجتمعاً خالياً من الاضطرابات العمالية هو أفضل حافز لاسترضاء رجال الأعمال الغربيين.

لقد تم النظر إلى الاتحادات العمالية كقوة سلبية هدفها على المدى البعيد تفكيك نظام آل خليفة وبالتالي لا يمكن تحمل مثل هذه القوة. إن فشل السلطات في تبني منهج مرن تجاه العمال وعجزها عن التوصل إلى قناعة بأن النقابات العمالية يمكن أن تسهم في التنمية الاقتصادية والحيوية الوطنية والتجانس الاجتماعي، قد أجبر العمال على تسييس مطالبهم. وكنتيجة لذلك فإن أي إضراب عمالي تم التعامل معه كتعبير عن "أزمة" وكانت ردود فعل السلطة عليه هو القمع.

لكن تاريخ العمل في القرن التاسع عشر والقرن العشرين، وخصوصاً في الديمقراطيات الغربية يعلمنا أن الاتحادات العمالية مساهم حيوي في التنمية الوطنية وأنها ضرورية لتنمية المجتمع المفتوح وقد لعبت دوراً محفزاً للاقتصاد، ومكوناً قوياً لاستقرار المجتمع. كما يعلمنا التاريخ أيضاً أن القمع لم يكن حلاً لتدهور أوضاع البشر. ففي الولايات المتحدة الاميركية

مثلاً، فإن المنظمات العمالية خلال القرن التاسع عشر قد أسهمت في التنمية السريعة وساعدت الاقتصاد للوصول لمرحلة الإقلاع. فالنمو الاقتصادي في البلدان الصناعية خلال هذا القرن قد تسارع بالتأكيد بتزايد النمو على الطلب في مجتمعات الكثرة، وتزايد ضغط الاتحادات العمالية من أجل أجور أعلى[1].

ويؤكد البروفيسور الجامعي (ارفينج لويس هورونتز) على أن الاتحادات النقابية في الولايات المتحدة المعاصرة قد جاءت لحماية مصلحة الطبقة البرجوازية، كما جاءت زيادة الإنتاجية من جراء تخفيض كلفة العمل، وأن الاتحادات العمالية أسهمت في تحول مكانة العمال[2]. وإجمالاً، لم يكن بوسع الديمقراطيات الصناعية أن تحقق عملية التنمية الشاملة لولا وجود الاتحادات العمالية. ويجب الاقرار بمساهمة الاتحادات العمالية في الاستقرار الوطني والتنمية الاقتصادية وأن التبرم العمالي ليس الا أحد أعراض عدم التوازن الاقتصادي الاجتماعي. لقد تبنت الديمقراطيات الغربية، في هذا القرن، منهجاً إيجابياً تجاه العمال، خلافاً للموقف المحابي لأرباب العمل خلال القرن التاسع عشر.

تحتفظ البحرين بتقاليد عمالية عريقة، وهي الأعرق والأرسخ في الخليج. فطوال السنوات الثلاثين الماضية كان الوضع العمالي جزءاً عضوياً من التطور الاقتصادي والسياسي في البلاد. وفي مرحلة ماقبل الاستقلال، أسهمت عوامل عديدة في تنمية تقاليد عمالية في البحرين ومنها بنية الحكومة وعلاقات البحرين الخاصة مع بريطانيا والحضور القوي للمستشار والأهم من كل ذلك هو طبيعة فرص العمل التي توفرت في البحرين.

وكنتيجة لنمو الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، كبقية مكونات المجتمع البحريني، فان العمال قد أظهروا قدراً من البرجماتية. فقد ظلت المطالب الاقتصادية والسياسية للعمال على امتداد السنين موجهة نحو

أهداف محددة، وهي أجور أعلى وأوضاع عمل أفضل والحق في التنظيم العمالي. وعلى خلاف الوضع في العديد من بلدان أخرى، فإن العمال في البحرين لم يكونوا مؤدلجين أو متأثرين بمبادئ سياسية محددة. وللدلالة على ذلك فإن العمال لم يدعموا في أي وقت الاطاحة بالنظام القبلي للحكم، لكن العمال دعوا في الخمسينيات إلى إزاحة المستشار البريطاني لحكومة البحرين ومشاركة شعبية أكبر في الحكومة. كما طالبوا دائماً بحقهم في تشكيل إتحاد عمالي. ويمكن المجادلة المقنعة أن تسييس الحركة العمالية في البحرين يعود إلى الرد القاسي للسلطات في مواجهة المطالب العمالية وكون البحرين محمية بريطانية وليس دولة مستقلة بالكامل.

ومن أجل تفحص العلاقات المتداخلة للوضع العمالي في العملية السياسية في البحرين، فإننا سنحاول تقديم مسح تاريخي مختصر للإضرابات العمالية في البلاد، ونلقي نظرة شاملة على القوانين التي لا زالت تحكم تنظيم العمال. كما أن جهود الحكومة لبحرنة العمل تشكل جزءاً أساسيا من هذا التحليل.

نظرة تاريخية

بالرغم من العديد من الاضرابات التي تم تنظيمها خلال الأربعين عاماً الماضية، فإن أنشط فترة هي ما بين سنتي 1956-1954، فقد أدت سلسلة الاضرابات حينها وخصوصاً في ديسمبر 1954 واضرابات مارس 1965 ومارس 1972 إلى إنعطافة رئيسية في محاولات العمال لتنظيم أنفسهم في نقابات. وتدل هذه المحاولات على رد فعل الحكومة القاسي تجاه هذه الاضرابات ونمط تطور تعامل السلطات تجاه العمال.

بدأت الحركة العمالية في القطاع الصناعي في البحرين عام 1932 مع اكتشاف النفط. وقد ظلت صناعة اللؤلؤ والزراعة المصدرين الرئيسيين

للعمل قبل ذلك. وحيث شكلت البحرين مركزاً تجارياً لقرون، فقد أفرزت طبقة من التجار المستقلين الذين يجوبون البحار في سفنهم الخشبية بحثاً عن التجارة[أ]. وقد أصاب الكساد الاقتصادي، الذي ضرب العالم في الثلاثينيات، البحرين بقوة، وفاقم الأمر تدفق اللؤلؤ الصناعي الياباني إلى أسواق العالم. الا أن من حسن الحظ أن النفط قد اكتشف حينها، حيث تأسست شركة نفط البحرين والتي دشنت تقاليد العمالة الصناعية في البحرين. وظلت شركة النفط (بابكو) أكبر مستخدم في البلاد. رغم ذلك فإن مصادر النفط الخام المحدودة والتطور الصناعي التدريجي أدى إلى نتيجتين مختلفتين. ففي الجانب الايجابي فإن محدودية إنتاج النفط الخام أجبر السلطات البحرينية على التطوير التدريجي وقد يكون ذلك بعقلانية أكبر من غيرها من البلدان الشبيهة ذات الاحتياطات النفطية الكبيرة. إضافة إلى ذلك فإن اكتشاف النفط في عام 1932 وتسويقه بعد سنتين، قد ساعد البحرين للتغلب على الكساد الكبير. أما على الجانب السلبي، فإن إنتاج النفط المحدود كان قاصراً عن تلبية التوقعات الكبيرة للطبقة العمالية الصناعية الجديدة. ومما فاقم الأمر، أن شركة النفط لم توظف عمالها مباشرة بل لجأت إلى المقاولين الذين كانوا يستقطعون مبلغاً محسوساً من دخل العامل مقابل خدمات التوظيف.

أما العامل السلبي الآخر فهو أن دخل الحاكم من عوائد النفط، كبقية المداخيل المالية، لم تكن تحسب كمداخيل وطنية أو معلنة ولم يجري نشر ميزانية الدولة السنوية الا بعد سنوات[3].

جرى أول إضراب عمالي في البحرين بل في منطقة الخليج بأسرها عام 1938 وتركز حول مطلبين وهما زيادة الأجور وتحسين أوضاع العمل، ومما هو جدير بالذكر أن معظم مستخدمي بابكو قبل إضراب 1938

أ ـــ جرت مناقشة تقاليد البحرين كمركز تجاري تاريخي في العديد من الدراسات الاركيولوجية ومن أفضلها كتاب (البحث عن دلمون)، جيفري بيبـــي، ترجمة أحمد عبيدلي، دار دلمون.

كانوا بحرينيين. لكن وبسبب هذا الإضراب فقد بدأت بابكو بتوظيف العمال الهنود والإيرانيين بشكل واسع. ويبرر مسؤولو الشركة ذلك بالقول أن هؤلاء العمال ليسوا مهتمين بالحياة السياسية للبلاد وأنهم بالتالي سيكونون أكثر ولاء ومسالمة من العمال البحرينيين. كما أن العمال غير البحرينيين مستعدون لقبول أجور أقل من نظرائهم البحرينيين[ب].

ليس من شك أن المرحلة الأكثر نشاطاً على الصعيد السياسي في تاريخ البحرين الحديث قد جرت في منتصف الخمسينيات وخصوصاً في الفترة ما بين خريف 1954 وخريف 1956. فقد شهدت البحرين خلال هاتين السنتين اجتماعات جماهيرية منظمة، طالب العمال عبرها بالمشاركة الشعبية في الحكومة والاعتراف بحقهم في تشكيل نقابات. واجتاحت الحمى الوطنية البحرين خلال هذه الحقبة متزامنة مع مد القومية في الوطن العربي وبقية أنحاء العالم، من المستعمرات السابقة في آسيا وأفريقيا.

وبالرغم من أن التطورات السياسية خلال هذه السنوات الحرجة هي خارج إطار هذا الفصل، فإنه يجب التنويه إلى أن نجاح التنظيم الجماهيري، كما تجسد حينها بهيئة الاتحاد الوطني، هو بالأساس نتيجة الدعم العمالي. فقد شكلت التنازلات التي حصلت عليها هيئة الاتحاد الوطني، خصوصاً في المجال العمالي، علامة بارزة في تاريخ البحرين الحديث. وقد حرصت هيئة الاتحاد الوطني على تضمين المطالب العمالية وخصوصاً الحق في النقابات في كل بيان أو مذكرة لها. وتمكنت هيئة الاتحاد الوطني خلال عمرها القصير (13 أكتوبر 1954-6 نوفمبر 1956) أن تحقق عدة أهداف

ب ـــ من أجل معرفة التاريخ المختصر للاضرابات العمالية في البحرين، أنظر: الطليعة (الكويت) 29 ابريل 1972. من أجل معرفة وجهة النظر الحكومية، أنظر : تشارلز بلجريف، السيرة الشخصية، الطبعة الثانية بيروت مكتبة لبنان 1972. ومن اجل معرفة وجهة نظر مؤيدة للعمال، أنظر: عبد الرحمن الباكر ، من البحرين الى المنفى، بيروت، لبنان، مكتبة الحياة، 1965.

ومنها الحصول على الاعتراف الرسمي من حاكم البلاد، والتفاوض مع الوكيل السياسي البريطاني كممثلة وحيدة للشعب وبالتالي الناطق بإسم شعب البحرين، من الناحية الواقعية، وإجبار حكومة البحرين على تعيين لجنة ثلاثية تمثل الحكومة والإدارة والعمال لصياغة مشروع قانون العمل.

لقد تشكل هذا التنظيم الجماهيري السياسي إثر اجتماع علني في السنابس (غربي المنامة) في 13 أكتوبر 1954 من 120 عضواً. وقد اختارت اللجنة بدورها ثمانية أعضاء ليشكلوا اللجنة التنفيذية لقيادة التنظيم. ومن بين أبرز أعضاء اللجنة التنفيذية عبدالرحمن الباكر السكرتير العام وعبدالعزيز الشملان وعبدعلي العليوات[4]. وتم تغيير اسم اللجنة التنفيذية العليا في أبريل 1956 إلى هيئة الاتحاد الوطني. وفي 6 نوفمبر 1956 جرى اعتقال ثلاثة من قادة الهيئة وهم الباكر والشملان والعليوات وجرت محاكمتهم بتهمة العصيان، أمام محكمة بقرية البديع على الشاطئ الشمالي الشرقي لجزيرة البحرين، وكما تبين لاحقاً بأنه حكم مسبق، فقد تمت إدانة الثلاثة. وفي 28 ديسمبر 1956 جرى نفيهم إلى جزيرة سانت هيلانه، وأمرت الهيئة بحل نفسها وأعلنت حالة الطوارئ[5].

أدى إصرار هيئة الاتحاد الوطني على مطالبها إلى موافقة حكومة البحرين على تشكيل لجنة استشارية ثلاثية في إبريل 1955 لمناقشة مشروع قانون العمل وتقديم توصياتها بذلك[ت]. وتشكلت اللجنة من تسعة أعضاء. كان ممثلو الحكومة الثلاثة فيها هم الشيخ علي بن محمد آل خليفة (رئيساً) والشيخ علي بن أحمد الخليفة وجورج دبليو. سميث. أما ممثلو

ت ـــ من أهم العوامل التي أجبرت الحكومة للتعجيل بتشكيل لجنة من تسعة أعضاء في 1954 قيام هيئة الاتحاد الوطني بتشكيل اتحادها العمالي دون ترخيص مسبق وأسمته إتحاد العمل البحراني، وخلال ثلاثة أشهر بلغ عدد أعضائه 14 الف عامل. وكما هو الحال مع هيئة الاتحاد الوطني فقد كانت حياة الاتحاد قصيرة. أنظر : من البحرين إلى المنفى، ص ص 103 - 108.

القطاع الصناعي فكانوا محمد كانو وسلمان أوجي والسيد سميث عن بابكو. أما ممثلو العمال فكانوا محمود بن أحمد العلوي كممثل لعمال الحكومة وعلي حسين عن عمال بابكو ومحمد قاسم الشيراوي عن العمال إجمالاً. وقد جرت الاستعانة بالسيد سي. مارشال، الخبير العمالي البريطاني، لمساعدة اللجنة في مداولاتها. وعقدت اللجنة 57 اجتماعاً في الفترة ما بين أبريل 1955 ويوليو 1956 وقدمت تقريرها النهائي متضمناً مشروع قانون العمل في 30 سبتمبر 1956[ث]. وقد صدر قانون العمل الجديد في 12 نوفمبر 1957 وأضحى ساري المفعول في 1 يناير 1958[6].

ترتب على فرض حالة الطوارئ في البلاد في 1956 هدوءاً نسبياً لعدد من السنين، لكنه هدوء كاذب. ففي 9 مارس 1965 اندلع إضراب واسع في بابكو وتطور إلى انتفاضة شعبية وطنية. وقد ثبت أن إضراب بابكو هو الهدوء الذي يسبق العاصفة، فقد انضم للمضربين طلبة المدارس وتوقفت البلاد بأسرها، وتضمنت مطالب المضربين ما يلي:

1 ــ إيقاف الصرف الكيفي للعمال.
2 ــ إعادة العمال المفصولين منذ 1961.
3 ــ الاعتراف بحق العمال في التنظيم النقابي.
4 ــ رفع حالة الطوارئ المفروضة على البلاد منذ 1956.
5 ــ الاعتراف بحرية الصحافة والتجمع والتعبير.
6 ــ إطلاق سراح المعتقلين السياسيين.
7 ــ السماح للمنفيين بالعودة.
8 ــ إيقاف تحرشات الشرطة ضد المواطنين.

ث ــ تلقى محاضر اجتماعات اللجنة أضواءً على محتوى ونمط المناقشات التي كانت تجرى أثناء الاجتماعات ومن أجل معرفة التوصيات والاستنتاجات، أنظر، رسالة اللجنة الموجهة إلى تشارلز بلجريف بتاريخ 30 سبتمبر 1956.

9 ــ تخليص الشركة من الإنجليز والمستخدمين الأجانب الآخرين[7].

تم القضاء على انتفاضة 1965 خلال ثلاثة أشهر، وأجبر العمال على العودة إلى أعمالهم وجرى اعتقال عدد من المضربين وعدد من القادة السياسيين الذين أودع بعضهم السجن في جزيرة جدة ونفي آخرون دون توجيه اتهام رسمي لهم أو محاكمتهم. وبالرغم من فرض أحكام الطوارئ مرة أخرى على البلاد، فقد بدأت الحكومة بالتعاطي إيجابياً مع بعض المطالب وإن بحذر. فقد سنت قانون الصحافة وسمحت باصدار أول صحيفة باللغة العربية وهي (الأضواء). ويبدو أن عام 1965 قد دشن جولةً جديدة من الاضرابات والمطالب العمالية. فقد أضرب ما يقارب 400 عاملاً في دائرة الكهرباء عام 1968 مطالبين بالسماح لهم بتشكيل نقابة عمالية، وشملت المطالب الأخرى تعديل الأجور لتتناسب مع زيادة أعباء المعيشة، وإجراءات أفضل للسلامة المهنية ونقل مجاني من وإلى مرافق العمل[8].

حدثت إضرابات متفرقة خلال العام 1970. فقد أضرب عمال طيران الخليج في مايو وعمال البرق واللاسلكي بالإضافة إلى عمال دائرة الأشغال في يونيو وعمال ألبا في نوفمبر.

ويمكن تلخيص المطالب المتضمنة في جميع هذه الإضرابات فيما يلي:

1 ــ الحق في التنظيم النقابي.

2 ــ تعديل سلم الأجور لتتناسب مع غلاء المعيشة.

3 ــ تحسين ظروف العمل (ساعات العمل، إجراءات السلامة، وملابس العمل).

4 ــ النقل.

5 ــ المزيد من الرقابة على مقاولي العمال.

عمدت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية إلى الاجتماع مع ممثلي العمال المضربين في جميع حالات الإضراب عملياً، وترتب عن ذلك

تحسينات في ظروف العمل. لكن الوزارة ظلت صامتة تجاه مطلب أساسي وهو الحق في التنظيم النقابي.

عمدت مجموعة من ممثلي العمال إلى تشكيل اللجنة التأسيسية في 23 أغسطس 1971 وتقدمت بعريضة وقعها 1500 عاملاً إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية تطالب بتشكيل نقابات بموجب الفصل الثالث من قانون العمل لعام 1957. وقد أخبرهم وزير العمل السابق أن الفصل الثالث من القانون مجمد[ج]. ويتضمن الفصل الثالث من قانون العمل على حق تشكيل نقابات على "أن لا يقل عدد أعضاء أي نقابة عن عشرين عضوا"[9] "وأن يتقدموا بطلب للتسجيل حسب ما ينص عليه هذا الفصل من القانون خلال شهرين من تاريخ تشكيلها"، "وشهرين من دخول القانون حيز التنفيذ، أي منهما الآخر"[10]. كما ينص القانون على "أن طلب التسجيل يقدم من قبل خمسة أو أكثر من أعضاء النقابة المؤسسين متضمناً أسماءهم مرفقة بأحكام نظام النقابة الملتزمين بها"[11].

ومما هو جدير بالاهتمام هنا أنه ومن العام 1957 فقد جرى تعديل 14 فصلاً أو جزءاً من قانون العمل ولكن لم يجر أي تعديل أو حذف في أي جزء من الفصل الثالث، سواء ذلك المتعلق بتعريف[ح] الاتحاد العمالي أو إمكانية وجود نقابات عمالية. وتظهر المعلومات المتوفرة أن وزارة العمل والشئون الاجتماعية لم تقدم مبرراً قانونياً لدعم موقفها حول تجميد الفصل الثالث من قانون العمل، ومما هو جدير ذكره أنه تم التعبير عن هذا الموقف شفوياً.

ج ـــ الطليعة (الكويت)، 29 أبريل 1972، جرت مقابلات شخصية مع بعض أعضاء اللجنة.

ح ـــ يعرف الجزء الاول القسم (3ط) من قانون العمل النقابة العمالية بأنها "أي تجمع للمستخدمين هدفه الاساسي محدد من نظامه وهو تنظيم العلاقة بين المستخدم ورب العمل والذي يقام من قبل المستخدمين لحماية أنفسهم أثناء العمل ولتحسين ظروف العمل من خلال المساومة الجماعية ولرفع مستواهم المعيشي".

اتضحت حالة تشكك الحكومة في النقابات العمالية وردود فعلها تجاه مطالب العمال النقابية خلال عامي 1971 و 1972 واللذين شهدا اعتقال العديد من العمال وغيرهم بحجة الأمن العام[خ]. وقد تفجر الصراع بين العمال والحكومة في الأسبوع الثاني من مارس 1972 عندما ضربت البلاد سلسلة من الإضرابات وأوقفت الحياة التجارية عملياً[د].

بدأ الإضراب الأول في طيران الخليج يوم الأربعاء 8 مارس، وتبعه إضراب عمال مستشفى السلمانية يوم السبت 11 مارس، وعمال المنطقة الصناعية في ميناء سلمان في ذات اليوم، ثم أضرب عمال (ألبا) يوم الأحد 12 مارس. وحدث خلال يومي الاثنين والثلاثاء (13 و14 مارس) صدامات بين العمال المضربين والشرطة، وجرى اعتقال العديد من قادة الإضراب. وفي مساء 14 مارس عمد المضربون إلى تعليق إضرابهم إثر تعيين لجنة وزارية جديدة ووعد حكومي بدراسة مطالبهم. إن إضرابات مارس 1972 هي أساساً تعبير عن توترات في أوساط العمال تراكمت طوال سنوات. إن فشل الحكومة في إيجاد آلية فاعلة لإدارة عمالية للتعاطي مع مطالب العمال ونهج الحكومة الأبوي تجاه رغبة العمال في تشكيل نقاباتهم قد أدى إلى ظروف مضرة منها تجميد قانون العمل لعام 1957 وغياب أية آلية فعالة جعلت من كل إضراب بغض النظر عن محدوديته، مبعث أزمة.

تظهر مدلولات المطالب التي أبرزتها اضرابات مارس 1972 وردود فعل الحكومة، وخلافاً للنظرة الرسمية، أن القضية الأساسية هي الحق في

خ ــ من أجل الاطلاع على تقارير حول الاعتقالات راجع (الطليعة) الكويتية بتاريخ 17 يوليو 1971، 24 يوليو 1971، 31 يوليو 1971، 7 أغسطس 1971، 11 سبتمبر 1971.

د ــ من أجل معرفة تسلسل الاضرابات، أنظر الأضواء 8-14 مارس 1972 وصدى الاسبوع 14 مارس 1972، 2 مايو 1972.

تشكيل نقابات. من هنا فإن رؤية بعض الرسميين في كون المطالبة بالنقابات عمل سياسي موحى به من خارج البلاد، ويستخدم من قبل قادة الإضراب لتوسيع قاعدتهم الجماهيرية في أوساط العمال، هي قراءة خاطئة لتاريخ العمال في البحرين. إضافة إلى ذلك فإنه رغم قدم قانون العمل لعام 1957، فقد كانت هذه المطالب مشروعة. أما المطالب الأخرى المتعلقة بزيادة للرواتب وتأمين المواصلات وملابس العمل وتحسين ظروف العمل فهي تعبير عن حاجة حقيقية، وأن التعاون ما بين الحكومة وإدارات الشركات قد أدى في معظم الحالات إلى تحسين أوضاع العمال. أما المطلب الجدي الآخر الذي طرحه العمال فهو تحسين ظروف السلامة في مصنع ألبا[ذ]. وقد ردت الحكومة على إضرابات مارس بتشكيل لجنة خاصة مشكلة من وزير العدل ووزير المواصلات والزراعة ووزير العمل والشئون الاجتماعية لمفاوضة ممثلي العمال حول السبل المناسبة لمعالجة مطالب المضربين[12]. في ذات الوقت منعت الحكومة جميع التجمعات أو المظاهرات وخولت الشرطة حماية المواطنين وحركتهم من وإلى مرافق العمل[13].

وفي تصريح للسيد ب. فيشر، المدير المقيم لمصنع ألبا بتاريخ 17 مارس 1972 أعلن أنه تلقى نصيحة من اللجنة الوزارية بعدم اتخاذ أي إجراء بحق مطالب العمال استناداً إلى أن من قدموا هذه المطالب ليسوا ممثلين حقيقيين لعمال ألبا[14].

ذ ــ إن غياب أية احتياطات للسلامة المهنية هو أحد النواقص الرئيسية في ألبا. وقد زار وفد للتحقيق من شركة كايزر بداية العام 1973- وصدم بأوضاع السلامة في المصهر، وقد أوصى الوفد بأن يكون لتحسين أوضاع السلامة المهنية في المصنع الاولوية. وذكر الوفد في تقريره السري بأن سوء أوضاع السلامة في المصنع لا يمكن تحملها في أي بلد صناعي غربي تبعاً لأبسط قوانين السلامة. وبناء على ذلك فقط عمدت إدارة ألبا إلى تقوية وحدة الحوادث في المصنع فوراً وتدشين برنامج للتوعية والسلامة الصحية.

وقد عقدت اللجنة الوزارية (16) اجتماعاً مشتركاً مع ممثلي العمال وممثلي الإدارات خلال الفترة ما بين 15 حتى 22 إبريل. وبالنسبة لقضية تشكيل نقابات عمالية فقد وعدت اللجنة الوزارية العمال أن الدستور القادم يمكن أن يمنحهم الحق في تشكيل نقابات، وبالتالي طالبت اللجنة الوزارية العمال بتأجيل البحث في هذا الموضوع حتى كتابة الدستور. وقد صرح وزير العدل أن البلاد مقدمة على حياة دستورية وبالتالي فلا توجد حاجة ملّحة إلى قانون جديد للعمل أو النقابات. وأضاف أن البحرين بلد صغير وأنها لا تتحمل التوترات التي تخلقها النقابات والإضرابات السياسية، إضافة إلى البرلمان. ومن وجهة نظره فإن شكلاً تمثيلياً للحكومة كاف للتعويض عن النقابات.

كما صرح وزير العمل والشؤون الاجتماعية، وهو عضو في اللجنة الوزارية، بأن سياسة الحكومة تقف على الضد من النقابات العمالية، واقترح سياسة متدرجة من ثلاث مراحل تجاه العمل النقابي:

1 ــ تشكيل اللجان الاستشارية المنتخبة من قبل العمال تحت إشراف وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. ومهمة هذه اللجان نقل المطالب العمالية إلى الادارة، أما المفاوضات بين مجموعات الحوار والإدارة فيمكن عقدها تحت إشراف وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

2 ــ في حالة عدم الاتفاق على نقطة من نقاط الخلاف، يمكن تشكيل لجنة مؤقتة وتحت إشراف الوزارة، لإعادة النظر في المطالب المذكورة، ولم تقدم الوزارة أي تصور لكيفية تشكيل هذه اللجنة.

3 ــ في حالة استمرار النزاع، يمكن نقل القضية إلى المحكمة التي سيكون قرارها نهائياً وملزماً

ويبدو واضحاً أن هذه اللجان الاستشارية التي تشكلت اساساً في شركة ألبا وبابكو، كانت ضعيفة التأثير. وأنها شكلية، وتبتعد باستحياء عن المسألة

الاساسية وهي تشكيل النقابات. وعبر إلقاء نظرة على محاضر جلسات هذه اللجان ينكشف الطابع الشكلي لهذا النظام المقترح، لذا فقد استمر التوتر في الوسط العمالي حتى العام 1973، وبالرغم من إصرار عدد من أعضاء المجلس التأسيسي على ضرورة تضمين الدستور الحق في العمل النقابي، فقد عبر ذلك عن النظرة إلى اللجان الاستشارية على أنها تكتيك لتأجيل المسألة، وبالتالي كان العمال والمسؤولون على قناعة بأنها عاجزة عن العمل.

تنص المادة 25 من مسودة الدستور الذي أقره المجلس التأسيسي في 20 فبراير 1973، على الحق في تشكيل الاتحادات النقابية على أسس وطنية، ولأغراض مشروعة، وبالوسائل السلمية، إلا أن استمرار حالة الشكوك في النوايا العمالية، قد أجبرت الحكومة على عدم الثقة في النقابات العمالية، وبالتالي لا يبدو أن مصير هذه المادة من الدستور أفضل من مصير الباب الثالث في قانون العمل لعام 1957. ولا شك أنه في حالة تأسيسها بشكل صحيح، فان النقابات يمكنها أن تكون عامل استقرار للتطور السياسي، والاقتصادي في البلاد. وعلى حكومة البحرين أن تتيقن بأن الشركات الغربية لديها خبرة طويلة في التعامل مع النقابات العمالية، وفي حالة المخاطرة بعدم التفاهم، فان على الحكومة أولاً أن تدرك بأنها معنية بأوضاع مواطنيها من حيث الحياة الكريمة والاطمئنان. ولا شك أن إلقاء اللوم على عناصر خارجية أو مخربة في حالة القيام بأي اضراب إنما هو تعبير عن عدم قدرة الحكومة على تحمل الامور.

ولا شك أن السؤال المركزي هو: هل النقابات العمالية ضرورية للبحرين؟ ولاحقاً: كيف يمكنهم القيام بواجباتهم على خير وجه في مجتمع قبلي حديث؟ ولا شك ان الجهات الثلاثة المعنية بالإجابة على ذلك هم العمال والإدارة والحكومة. ولتقريب معالجة موضوع العمل النقابي وبشكل موضوعي وفعال، فإن الاطراف الثلاثة مطالبة بان تأخذ الاعتبارات التالية:

1 ـ كأي مظهر من عملية التحديث السياسي والاقتصادي، فان العمل النقابي يتطلب عملية مستمرة من التعليم، خاصة فيما يتعلق بطبيعة وأغراض وأهداف العمل النقابي في المجتمع.

2 ـ كأي نشاط يتعلق بمصالح فئوية خاصة، فإن العمل النقابي ليس حلاً سحرياً لأمراض المجتمع، ولا يمكن أن يكون علاجاً فورياً للمشاكل العمالية ذات المدى الطويل.

3 ـ يجب النظر إلى النقابات العمالية على أنها الذراع الاقتصادي، أو على أقل تقدير، ليست امتداداً سياسياً لفئة من فئات المجتمع في صراعها مع الادارة. وعلى الادارة أن تنظر إلى النقابات بذات المحتوى. ولا شك أن تمترس كل من العمال والادارة في مواقفهما لن يحقق التعاون المطلوب، وسيكون المدخل الاكيد لتسييس العمل النقابي. وسيتحول الدور الاقتصادي للنقابات إلى دور سياسي جديد، أو دور تتصوره الحكومة والإدارة، وبالتالي فان المسألة النقابية برمتها تصبح قضية سياسية.

وباختصار، فما جرى في البحرين هو تسييس المنظمات العمالية. وقد تصرفت الحكومة على أن النقابات بمثابة خطر يهدد الحياة القبلية. وحيث اعتقد بعض المسؤولين أن أفضل طريقة للاستفادة من الوضع العمالي هو أن تقوم الحكومة بادارة الاتفاقيات وأن النظام يفهم أكثر من غيره مصلحة البلاد، وبالتالي فان النظرة الرسمية هي ان النقابات لا معنى لها، وأحياناً معطلة، في الوقت الذي كان الإصرار العمالي على حق التنظيم العمالي رافضاً لمثل هذه التصورات.

وإذا نظرنا إلى المسألة العمالية تاريخياً وعلى ضوء الدستور الجديد، فان انفتاح الحكومة واستماعها إلى كافة الاستشارات عبر لقاءاتها مع أرباب العمل والعمال، سيكون مفيداً للغاية لبلورة ما يمكن عمله حول مسألة النقابات في البحرين، وسيكون الغرض من وراء هذه المشاورات هو

التوصل إلى مخرج للموقف الحكومي يبعده عن النظرة التقليدية المضادة للعمل النقابي. وفي الوقت نفسه، فإن هذه المشاورات ستخدم الجانب العمالي وتعطيه رؤية جدية حول الدور الاقتصادي للنقابات، مما يعني تعبيد الطريق للمستقبل لاقامة علاقات تفاهم بين الإدارة والعمال مما سيؤثر على مجمل التطور الاقتصادي في البلاد برمتها.

قوة العمل وبحرنة العمل

البحرنة، بكل بساطة، تعبير لوصف عملية خلق فرص عمل للمواطنين البحرينيين في اقتصاد بلادهم. وتستند هذه العملية على تدريب قوة العمل البحرينية الحالية لملء الوظائف التي تحتلها العمالة الأجنبية، ووضع خطة مستقبلية لقوة العمل تستطيع بموجبها الحكومة التنبؤ باحتياجات العمالة مستقبلاً وبالتالي التدريب لقوة العمل المناسبة لمثل تلك الوظائف. إن بحرنة الوظائف هي من أهم المشاريع التي يجري الحديث عنها في أوساط الحكومة لكنها الأقل نجاحاً، وبالتالي فإنه يزداد الحديث عن بحرنة العمل كشعار يلتف حوله العمال البحرينيون في مواجهة وجود العمالة الأجنبية في الاقتصاد[ر].

وكما جاء في الفصل الثاني من هذا الكتاب، فإن التدريب المناسب لقوة العمل البحرينية، خصوصا أن 60% من السكان هم من الشباب دون 20 عاما، قضية حاسمة لمستقبل التنمية الاقتصادية للبلاد. وسيكون للتنمية الاقتصادية المناسبة تأثير حاسم على استقرار البلاد السياسي. فبالإضافة إلى المعطيات الإحصائية للطلبة الواردة في الفصل الثاني، حيث 25% من

ر ــ آخر تقارير حول قوة العمل في البحرين هي: Robet Mertz, *Education and Manpower in the Arabian Gulf* (Washington, D.C.: American Friends of the Middle East, 1972), and United Nations Inter-Disciplinary Reconnaissance Mission, *Bahrain* (UNESOB) Beirut, 1972).

السكان طلبة في المدارس العامة (خلال الفصل الدراسي 1973-1972)، فإن معرفة مواصفات قوة العمل ضروري لتخطيط قوة العمل على المدى البعيد. وبالرغم من الجهود الأولية المشكورة والمبذولة في هذا الصدد مثل تجميع الإحصاءات الأولية لقوة العمل وتحليلها، فإن الحقيقة تبقى كون البحرين تفتقد إلى خطة وطنية لقوة العمل وكذلك خطة تنموية شاملة. من هنا فإن أي محاولة فردية لمؤسسات مثل وزارة التربية والتعليم أو وزارة العمل والشئون الاجتماعية، أو وزارة التنمية والصناعة، رغم إخلاصها وابتكارها، تفتقد إلى تنسيق فاعل ومؤثر، وبالتالي تفشل في تقديم جبهة موحدة تتعامل مع القضايا الأساسية لتخطيط قوة العمل.

فبموجب مذكرة معدة من قبل وزارة العمل والشئون الاجتماعية وموجهة لدوائر الوزارة، فإن المشاكل المباشرة التي تواجه البحرين في مجال قوة العمل هي:

1 ــ الصعوبات في إحلال خريجي الثانوية العامة في وظائف تتناسب مع مؤهلاتهم.

2 ــ الحاجة لمزيد من التركيز على التدريب على المهارات المهنية والسلوك المهني بما يتوافق واقعياً مع متطلبات وآفاق سوق التوظيف المحلي.

3 ــ النسبة المرتفعة من الأجانب في الوظائف، حيث الأغلبية دون التعليم الابتدائي ويحصلون على رواتب متدنية[16].

ومن أجل وضع تخطيط القوى العاملة في الإطار المناسب، فإنه يتوجب الأخذ بعين الاعتبار الصفات الديمغرافية لسكان البحرين. فبموجب الإحصاء السكاني لعام 1971، فإن 82.25% أو (178.193) من مجموع سكان البحرين البالغ عددهم 216,078 هم بحرينيون. كما أن غالبية السكان هم ضمن الفئة العمرية 5-15 عاماً، مما يعني أنه بوجود نسبة نمو سكاني بما معدله 3.5% سنوياً، فإن الطلب على التوظيف سيصل إلى مستوى

قياسي خلال الثمانينيات. ويتوقع أن يتضاعف عدد السكان عام 1995، حيث يتوقع أن ترتفع حينها نسبة الزيادة السكانية السنوية من 3.5% إلى 4.5%[17]. ويظهر الجدول (رقم 4-1) زيادة مضطردة في السكان خلال الثلاثين سنة المنصرمة، أي منذ العام 1941 عندما أجرى أول إحصاء. ويشير الجدول المذكور على استقرار الزيادة السكانية للأجانب في الفترة ما بين 1965 حتى 1971، حيث كان عددهم أقل كثيراً في نهاية الحقبة.

سيترتب على الزيادة المتوقعة للسكان والنمو السريع لأعداد السكان القادرين على العمل ضغوطات جديدة لن يستطيع الاقتصاد معالجتها، إذا لم تتخذ إجراءات تصحيحية سريعة. أما أسباب هذه التوترات فهي نابعة من: النمو في قوة العمل الذكورية التقليدية والدخول غير المسبوق لقوة العمل النسائية في سوق العمل.

جدول رقم 4 -1:

سكان البحرين سابقا والمتوقع مستقبلا

الجنسية	1941	1950	1959	1965	1971	1976	1986
بحريني	70,400	91,179	118,734	143,814	178,193	205,523	288,675
غير بحريني	15,930	18,471	24,401	38,389	37,885	-	-
المجموع	89,970	109,650	143,135	182,203	216,078	-	-

المصدر: دولة البحرين، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، المجموعة الإحصائية 1972 ص 2. دولة البحرين، وزارة العمل والشئون الاجتماعية، متطلبات قوة العمل والتوظيف في البحرين 1972 ص 1. دولة البحرين، وزارة العمل والشئون الاجتماعية، مذكرة حول قوة العمل.

تكشف أرقام البحرينيات العاملات والتي تضاعفت في الفترة ما بين 1965 حتى 1971، رغبة متزايدة من جانب الشابات البحرينيات في الحصول على وظيفة وذلك نتيجة التوسع في التعليم.

وتشير الإحصاءات الواردة في الفصل الثاني، عن ازدياد أعداد الطالبات بشكل ملفت على امتداد العقد الماضي وفي جميع مراحل التعليم بما في ذلك المستوى الجامعي. ورغم أن ما يقارب من نصف البحرينيين القادرين على العمل هم عملياً غير نشطاء اقتصادياً في العام 1971 بسبب كونهم نساء، فإن هذه الصورة النمطية تتغير بسرعة. فقد ارتفعت نسبة النساء العاملات في البحرين بـــ 85.7% في الفترة ما بين 1967 حتى 1971 أو بالأحرى من 995 عام 1967 إلى 1848 عام 1971. وذلك يعني أنه خلال الـــ 5-10 سنوات القادمة، فإن قطاعاً جديداً من السكان سينضم إلى السكان النشطاء اقتصادياً، ويتمتعن بمستوى تعليمي أعلى مما هو معروف سابقاً، مما يتطلب الحاجة الماسة لتخطيط اقتصادي بعيد المدى في ضوء التدفق القريب لهذه العمالة.

ولعل من أهم الحقائق المتعلقة بسوق العمل في البحرين، هو توزع العمالة الأجنبية في مختلف قطاعات الاقتصاد. إن المتمعن في هذا التوزع يكتشف الحاجة إلى تدريب العمال المستخدمين حالياً أو الساعين وراء العمل ضمن قطاع السكان النشطاء اقتصادياً في البحرين. إن هذه الحاجة لا تقتصر على قطاع اقتصادي دون الآخر بل تشمل جميع القطاعات. ويظهر الجدول (رقم 4-2) أن العمالة الأجنبية تمثل الأغلبية في القطاعات الفنية والمهن التخصصية والإنشاءات والصناعات التحويلية والإدارية. ونظراً لكون غالبية العمالة الأجنبية، خصوصاً النساء، هم في أسفل السلم الوظيفي ويتركزن في قطاع عمالة المنازل، فإن ذلك لم يتسبب في إختلالات جدية في الاقتصاد. لذا فإنه ولأسباب الثقافة السائدة وانخفاض الأجور المرتبطة بهذا النوع من الوظائف، فإنه لا يتوقع من البحرينيين السعي للعمل في هذا القطاع في المستقبل المنظور. كما يكشف الجدول المذكور أن عدد غير البحرينيين يفوق البحرينيين في خمس قطاعات صناعية وقطاع المطاعم والفندقة والتأمين

والعمالة المنزلية الشخصية. أما في قطاعات أخرى مثل البيع بالتجزئة والنقل والتخزين والتمويل والإدارة العامة والنظافة والترفيه والخدمات الثقافية، فإن غير البحرينيين يمثلون نصف البحرينيين العاملين فيها تقريباً.

جدول رقم 4 – 2

السكان النشطين اقتصاديا حسب القطاع والجنسية

الصناعة	بحريني	غير بحريني	الاجمالي
الزراعة والصيد	2,995	995	3990
الزراعة والثروة الحيوانية	1,959	722	2681
الصيد	1,036	273	1309
المناجم والتصنيع	5,614	2,902	8516
المناجم و	81	4	85
صناعة غذائية	468	772	1240
نسيج وجلود	216	621	837
صناعة الأخشاب والأثاث	403	134	537
صناعة الورق والتلوين والطباعة	45	124	169
إنتاج وتكرير النفط الخام	3,791	519	4310
صناعة المواد الكيميائية والبلاستيك	65	124	189
صناعة غير معدنية	137	238	375
صناعة غير حديدية وأساسية	155	76	231
صناعة معادن وتجهيزات	220	169	389
صناعات أخرى	33	121	154
الكهرباء والغاز والماء	1,480	225	1705
الكهرباء والغاز	1,067	216	1283
إمدادات المياه	413	9	422
إنشاءات	5,639	4,765	10404
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	4,851	2,855	7706
تجارة الجملة	220	107	327
تجارة التجزئة	4,300	2,039	6339
المطاعم والفنادق	331	709	1040
نقل وتخزين واتصالات	5,067	2,676	7743
نقل وتخزين	4,482	2,382	6864
اتصالات	585	294	879

مالية وتامين وعقارات و إدارة أعمال	740	344	1084
مالية	495	230	725
تامين	23	27	50
عقارات وخدمات	222	87	309
خدمة المجتمع	10,930	7,458	18388
علاقات عامة والدفاع	3,714	1,492	5206
نظافة	1,045	742	1787
خدمة المجتمع	4,292	1,454	5746
ترفيه	97	67	164
خدمات المنازل	1,147	2,494	3641
دولية	635	1,209	1844
مهن غير محددة	62	44	106
باحث عن عمل لاول مرة	572	139	711
المجموع	37,950	22,403	60353

المصدر: دولة البحرين وزارة المالية والاقتصاد الوطني- إحصاءات 70-1971 ، والنشيط اقتصادياً تشمل من هم بعمر 14 وما فوق.

يبين جدول (رقم 4-3) تصنيفات أخرى للنشطاء اقتصادياً من السكان. حيث يظهر الجدول أن أعداد غير البحرينيين تزيد على البحرينيين في 19 مهنة، 5 منها في مهن تخصصية ومهن فنية ذات علاقة. وفي 17 مهنة أخرى فإن عدد غير البحرينيين هم نصف عدد البحرينيين.

وهناك اعتبار آخر لتخطيط قوة العمل وهو مستوى التحصيل التعليمي، حيث أنه لا معنى لأي تخطيط دون مسح شامل لمستوى التعليم لقوة العمل الحالية وتوقعات التحصيل التعليمي للداخلين الجدد في سوق العمل على امتداد 5-10 سنوات قادمة. وفيما لم يحصل غالبية النشطاء اقتصادياً من السكان (68.5%) على الشهادة الابتدائية فإن 13.5% منهم فقط قد حصل على الشهادة الثانوية وما عداها. (أنظر الجدول 4-4) ويقدر أن 80% من الباحثين عن عمل في السنوات الخمس القادمة سيكونون قد أكملوا مرحلة الدراسة الثانوية[18]. ومن ناحية أخرى فإن التوزيع حسب المهن للمواطنين المتعلمين لعام 1971 يظهر أن غير البحرينيين من حملة الشهادة الثانوية

يزيدون عن البحرينيين في 5 مهن من 11 مهنة رئيسية (أنظر جدول رقم 4 - 5). فإذا أخذنا في الاعتبار أولئك الذين درسوا لسنتين أو أكثر ما بعد الثانوية، فإن عدد غير البحرينيين يتجاوز عدد البحرينيين في 7 مهن من 11 مهنة رئيسية.

سيترتب على الوقائع الواردة في الجداول السابقة، مشاكل جدية سيواجهها البحرينيون الباحثون عن عمل. كما سيكون من الصعوبة بمكان امتصاص الإعداد الكبيرة من خريجي المرحلة الثانوية خلال السنوات الخمس إلى العشر القادمة حتى ولو جرى استبدال جميع الأجانب. فإذا لم يجر توسيع المجالات التي يعمل فيها خريجو الثانوية في ظل النظام الحالي، فلن يتمكن الاقتصاد من استيعاب الإعداد المتزايدة من البحرينيين الباحثين عن عمل.

جدول رقم 4 - 3

السكان النشطين اقتصاديا حسب المهنة والجنسية 1971

المؤهلات	بحريني	غير بحريني	المجموع
اتصالات	88	41	129
حرفية وتحويلية	13,126	9,720	22,846
ناحتين	9	-	9
خياطين	203	643	846
مصلحي أحذية	9	22	31
أفران	226	180	406
مصلحي ساعات وجواهرية	55	216	271
مصلحي أنابيب	2,703	1,310	4,013
كهربائيين	898	640	1,538
نجاريين	1,606	381	1,987
صباغون	588	430	1,018
طابوق وإنشاءات	1,717	2,775	5,492
عمال مطابع وما شابه	35	63	98
عمال فخار وما شابه	10	27	37
خبازون	219	384	603
قصابون	92	15	107

أخرى غذائية ومشروبات	73	196	269
كيميائيون	407	49	456
أخرى حرفية وإنتاجية	49	43	92
حمالو بضائع	76	65	141
حفر	556	202	758
سائقو سيارات ثقيلة	579	792	1,371
غير مصنفين	2,016	1,287	3,303
خدمات الرياضة	4,611	5,353	9,964
اطفائيون	1,468	1,732	3,200
طباخون وخدم	749	1,709	2,458
مباشرة مطاعم وبارات	142	452	601
عناية بالمباني والتنظيفات	2,085	953	3,038
حلاقون ومزينون	39	171	210
غسيل وتنظيف جاف	68	299	367
رياضة	24	7	31
مصورون	36	23	59
غير مصنفة	144	39	183
القوات المسلحة	928	31	959
باحث عن وظيفة لاول مرة	572	139	711
المجموع	37,950	22,403	60,353

المصدر: دولة البحرين وزارة المالية والاقتصاد الوطني- إحصاءات 70-1971، والنشيط اقتصادياً يشمل من هم بعمر 14 وما فوق.

يعود اعتراف الحكومة بالحاجة إلى تخطيط لقوى العمل إلى مرحلة ما قبل الاستقلال. ففي 11 يناير 1968، أعلنت دائرة المالية أنها مكلفة من قبل الحاكم للقيام بدراسة شاملة لقوة العمل في البحرين، والشواغر من الأعمال والمؤهلات المطلوبة لشغل هذه الوظائف، كما شمل مشروع وزارة المالية تشكيل لجنة تنسيق تضم ممثلين عن دوائر التربية والتعليم، والعمل، والشرطة والأمن العام[19]. ولم يتمخض شيء فعلي عن ذلك خلال ثلاث سنوات تقريباً، وفي يناير 1971، أنشأت الحكومة مجلس تخطيط العمالة الوطنية (NMPC)، ضم المجلس عدداً من وزراء المالية والاقتصاد الوطني، والعمل والشئون الاجتماعية، والتعليم والصحة والهجرة والدفاع. ويساعد المجلس لجنة فنية تتكون من مواطنين رسميين كبار ما دون

المستوى الوزاري. وقد عمل السيد حمد السليطي، مدير التخطيط في وزارة التربية والتعليم، كسكرتير لهذا المجلس.

وأنيطت بالمجلس المهام الرئيسية التالية:

1 ــ التخطيط للتنفيذ المنظم لسياسة الحكومة المستندة إلى ضرورة تزويد اقتصاد البحرين بشكل مستمر بمواطنين مدربين واكفاء .

2 ــ المحافظة على أوضاع مستقرة للاستخدام في البحرين.

3 ــ ضمان الاستخدام الأقصى للموارد البشرية في البحرين.

4 ــ تحديد احتياجات التطوير والتدريب للمواطنين حسب الشروط المقرة للتدريب المهني[20].

وحيث أن مداولات اجتماعات المجلس ومضابطها وتوصيات اللجنة الفنية كانت مقتصرة فقط على أعضاء الحكومة، فلم يكن أمام المرء سوى تسقط المعلومات المتناثرة في الجهاز البيروقراطي. وتلعب المقابلات الشخصية دوراً حاسماً في هذا المجال، حيث تشير كافة المعلومات على أن تشكيل المجلس كان خطوة إيجابية باتجاه تخطيط القوى العاملة. ولكن المعلومات تفيد أيضا أن المجلس قد فشل في تحقيق الأهداف الموضوعة له.

وقد أسهم عاملان في ذلك الفشل، أولاً: افتقار البلاد إلى خطة للتنمية الاقتصادية، لذا فقد وجد المجلس الوطني للتخطيط لقوى العمل، أنه يعمل في فراغ. وبتعبير آخر فإن تشكيل مجلس وطني لتخطيط قوى العمل قبل وضع خطة للتنمية هو بمثابة وضع العربة قبل الحصان. ومن أجل الانصاف، لابد من القول بأن الحكومة كانت مدركة لهذه المعضلة، ولكنها وبكل صراحة لم تعمل أي شيء لحلها.

ثانياً: إن بعض المهتمين من المستوى الأعلى للبيروقراطية والأعضاء في المجلس الوطني لقوى العمل وخارجه لم يدركوا إلحاح القضية التي هم بصددها. فمثلاً قرر المجلس منذ بداية تشكيله الحاجة للتعاقد مع مخطط

عالي المستوى من الخارج مختص بتخطيط القوى العاملة. وفي بداية العام 1971، وضع المجلس تفاصيل مؤهلات هذا المخطط. وكان يتوجب "قيامه بمسح تفصيلي لقوى العمل لمجمل اقتصاد البحرين"[21]، في مجموعات مهنية خمس وهي الإدارة، والمهن التخصصية، والمهنية، والحرفية الماهرة والمشرفين، ومستخدمي المكاتب المهرة. وبغض النظر عن أية اسباب سواء سياسية أو غيرها، فإن هذا الخبير المعني بالتخطيط لم يصل إلى البحرين حتى فبراير 1973.

جدول رقم 4-4

السكان النشطاء اقتصادياً حسب التحصيل التعليمي (نساءاً ورجالاً) في عام 1971

المستوى التعليمي	بحرينيين	%	غير بحرينيين	%	المجموع	%
لم يتموا الابتدائي	25.491	%67.2	15877	%70.9	41368	%68.5
أتمو تعليمهم الابتدائي	3522	%9.3	754	%3.4	4276	%7.1
لم يتموا الثانوي	5105	%13.5	1463	%6.6	6570	%10.9
أتمو تعليمهم الثانوي	3081	%8.1	2170	%4.6	5251	%8.7
درسوا سنتين على الأقل ما بعد الثانوية	751	%1.9	2137	%9.5	2888	%4.8
المجموع	32950	%100	22403	%100	60353	%100

المصدر: دولة البحرين، وزارة العمل والشئون الاجتماعية، مذكرة حول قوة العمل ص 7.

وهناك مؤشر آخر لعدم نجاح المجلس وهو ما آل اليه مصير اللجنة الفنية. فكما جاء على لسان الأمين العام للجنة، فقد كانت اللجنة مكلفة بإجراء دراسة تتمحور حول إعداد خطتين، إحداهما قصيرة الأجل تتعاطى مع بحرنة الوظائف على مستوى الوظائف الكتابية أولاً ثم على مستوى المهن الفنية، وأخرى بعيدة المدى لدراسة الاحتياجات من القوى العاملة للسنوات 5-10 القادمة. وقد ذكر السيد حمد السليطي الأمين العام للمجلس في

الصحافة المحلية بمناسبة الذكرى الأولى لتشكيل المجلس بأن اللجنة الفنية لازالت تعد الدراسة[22]. وفي يناير 1973 كانت هناك مؤشرات أن اللجنة الفنية قد قدمت توصياتها الأولية للمجلس الوطني لتخطيط القوى العاملة. لكنه لم يجرِ الإعلان عن هذه التوصيات كما لم تكن هناك مؤشرات بأن المجلس قد اتخذ قرارات بشأنها. وعندما تم الالحاح عليه بالسؤال حول مصير توصيات اللجنة والمجلس ذاته، اعترف عضو اللجنة الفنية بأنه تم في مارس 1973 وضع توصيات اللجنة على الرف وأن المجلس الوطني لتخطيط القوى العاملة بات مجمداً.

وتظهر قصة المجلس الوطني لتخطيط القوى العاملة وتاريخ الحركة العمالية المعاصرة في البحرين أن حكومة البحرين مثلها في ذلك مثل العديد من حكومات بلدان العالم الثالث، قد فشلت مراراً في استيعاب قوى التغيير الاجتماعي الجديدة المترتبة على تحسن الظروف الاقتصادية في مجتمعات يجري تحديثها. ولعل الأكثر دلالة هو أن الحكومات لم تبد، للوقت الحاضر، اهتماماً جدياً للعلاقة المباشرة ما بين الأوضاع الاقتصادية والاستقرار السياسي. فمنذ زمن أرسطو، اتفق كل من علماء الاجتماع وفلاسفة السياسة أن العامل الاقتصادي هو البارومتر الحساس لعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي[23]. لذا يتوجب على حكومة البحرين في المدى البعيد أن تعدل من نظرتها إلى العمال والنقابات حيث أنه في المجتمعات النامية، القبلية أو غيرها، فإن قوى العمال هي حجر الزاوية للتحديث. الطريق الوحيد الحقيقي للديمقراطية السياسية.

الفصل الخامس

السياسة الخارجية والتنمية السياسية

ملاحظات خلفية

في دراسة عملية التطور السياسي الوطني في البلدان حديثة الاستقلال وذات الموقع الاستراتيجي، كالبحرين، فإن السياسة العامة الرئيسية هي، بالتعريف، محل دراسة وتمحيص. إن السياسة الخارجية هي مكون مهم من مكونات السياسة العامة، وبالتالي فهي مقياس لتقييم التطورات السياسية خصوصاً أن تشكيل مثل هذه السياسات يتأثر حتماً بذات العوامل مثل الدعم السياسي والمطالب السياسية والضغوط السياسية التي تتحكم في صياغة أي من السياسات المحلية العامة. إن العوامل المؤثرة عندما يسعى صانع القرار، وهو هنا أمير دولة البحرين، لاتخاذ قرار رئيسي يتعلق بأوضاع البلاد المحلية أو محيطها الخارجي هي المعروفة بمقررات السياسة، وهي هنا السياسة الخارجية.

إنه وبسبب موقعها الجغرافي وبسبب ازدياد الأهمية العالمية للخليج فإن أهداف السياسة الخارجية للبحرين لا تقاس بحجم البحرين المتناهي الصغر على الخارطة العالمية. لذا فإن عدم تناسب حجم البحرين الصغير مع سياستها الخارجية الإقليمية، نابع من حقيقة كون البحرين مندمجة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً في المنظومة الخليجية، ولها دور خليجي تلعبه دائماً. ونظراً لهذا الدور النابع من الخليج، فقد ظلت السياسة الخارجية البحرينية تبحر وسط تناقضات وصراعات الخليج. وبالرغم من ذلك، فإنه يتوجب الإشارة إلى أن هذه التوترات التي تنغص علاقات الجزيرة مع الدول الأخرى لا تقتصر على البحرين، بل هي ظاهرة عامة لجميع بلدان الخليج الأخرى التي تستند على التشكيل القبلي للحكومة.

لذا فاننا سنتطرق إلى بعض الحقائق المسكوت عنها والتي تؤثر في سياسة البلاد الخارجية:

1 ـــ بالرغم من أن البحرين فقيرة في النفط، فإن البحرين تطفو على أكبر بحيرة نفطية. فالبلدان المجاورة مثل السعودية والكويت وأبوظبي وقطر ودبي أضحت مرادفة لصناعة النفط. وفي عام 1971، بلغ معدل إنتاج النفط الخام في البحرين (75000) ب/ي، في حين أنتجت السعودية 4.77 مليون ب/ي، والكويت 3.198 مليون ب/ي، وأبوظبي 934.000 ب/ي، وقطر 430 ألف ب/ي ودبي 125 ألف ب/ي لذات العام[1]. ونظراً لقلة موارد البحرين الطبيعية فقد طورت نفسها كملاذ لاقتصاديات الخدمات حيث تستورد البلاد كل شيء تقريباً، مما يعني أن للتجارة الدولية تأثير كبير على سياسة البحرين الخارجية خصوصاً وأن التجارة تتعلق بالعلاقات مع أهم أربعة أو خمسة بلدان تستورد منها البحرين معظم احتياجاتها، وهي المملكة المتحدة واليابان واستراليا والولايات المتحدة والصين.

2 ـــ البحرين بلد عربي إسلامي، وتتميز بكون شعبها يفتخر بأنه مديني وذا نزعة برجماتية تتميز بها الطبقة الوسطى. وتعج الجزيرة بالتيارات السياسية التي تمثل أيديولوجيات مختلفة تتراوح ما بين أقصى اليمين حتى أقصى اليسار. وبالرغم من كون أغلبية السكان من العرب، إلا أن 15 % من السكان غير عرب وأغلبيتهم إيرانيون وهنود وباكستانيون. وتكشف نظرة سريعة على الاقتصاد على أن تأثير ونفوذ الأقلية غير العربية على القطاع الاقتصادي، وذلك في المواقع التي يحتلونها كإدارة الأعمال والأعمال الفنية وإدارة القوى العاملة، يتجاوز نسبتهم العددية من القوى العاملة في البحرين. كما أن طبيعة النظام العشائري قد جعلته هدفاً مغرياً للحركات الثورية الخليجية مثل الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي وقاعدتها ظفار في عمان. من ناحية أخرى فإن المسيرة الديمقراطية الحذرة، قد أثارت بعض الشكوك لدى الجارة القريبة والمحافظة، المملكة

العربية السعودية، التي تراقب عن كثب تجربة البحرين الدستورية بعد أن تطورت بإقامة المجلس الوطني خلال النصف الأول في 1973.

3 ــ عملت المملكة السعودية على مد تأثيرها الديني المحافظ إلى البحرين من خلال الدعم الاقتصادي للجزيرة. فقد بلغت كميات النفط السعودي الخام الذي تم ضخه إلى البحرين ما يعادل ثلثي النفط المكرر في البحرين[2]. ورغم ذلك، فقد تمكنت أسرة آل خليفة الحاكمة من توجيه البلاد باتجاه أكثر ليبرالية مما ترغب فيه الحكومة السعودية، ولكن ضمن ما يمكن تقديمه من تنازلات للسعودية فيما يختص بالقضايا السياسية وعدم مشاركة المرأة.

إن من أهم العقبات المعترضة لامتداد التأثير الديني السعودي المحافظ هو التركيبة المذهبية لشعب البحرين، حيث يتساوى المواطنون من أتباع المذهبين الأساسيين الشيعة والسنة. فحيث يتبع آل خليفة المذهب السني، وبالتالي تحكم البلاد من قبل السنة على امتداد 200 عام، يسكن الشيعة عادة القرى في البحرين والأحياء الفقيرة من العاصمة، المنامة. والشيعة عموماً أقل تعليماً من السنة وأكثر محافظة دينياً. (أنظر الفصل 7). وفي ظل ظروف مختلفة فإنه يمكن للشيعة أن يشكلوا أرضية خصبة لانتشار الأفكار السعودية المحافظة. ولكن حيث أن السعودية تعتبر نفسها مركز الإسلام السني وحيث أن الشيعة معزولون تاريخياً في المجتمع السعودي، فإن السعوديين لم يبدو توجهاً للعمل مع قادة الشيعة في مواجهة مد الحداثة الطاغي في البحرين. ومن المحتمل، والمرغوب فيه رغم استبعاده، أن تجري على العلاقات الحالية ما بين السعودية وشيعة البحرين تغييرات في المستقبل، وخصوصاً إذا اثارت رعاية آل خليفة للتجربة الدستورية القلق السعودي. إن مستقبل تموضع سياسة البحرين الخارجية تجاه السعودية مستقبلاً، ودعم السعودية النفطي الاقتصادي للبحرين، سيتغير في ضوء العلاقات الاجتماعية الدينية الجديدة ما بين البلدين.

4 ـــ إن موقع البحرين (كمحمية بريطانية سابقة) في الخليج قد أثر دائماً في سياستها تجاه الغرب. لقد أنهت بريطانيا عام 1971 العلاقات الخاصة مع البحرين، وفي اليوم الثاني أعلنت البحرين نفسها دولة مستقلة، ووقعت اتفاقية صداقة مع المملكة المتحدة. ويتمتع سفير المملكة المتحدة في البحرين بتقدير عال من قبل أسرة آل خليفة الحاكمة. أما قاعدة الجفير البحرية والتي استخدمها الأسطول البريطاني منذ نصف قرن، فقد تم تأجيرها في ديسمبر 1971 على أسطول الولايات المتحدة، ليكون مقر قيادة قوات الشرق الأوسط (COMIDEASTFOR)[1] ، ومن الجدير بالذكر أن حكومة البحرين لم تنشر أبداً نص الاتفاقية باللغة العربية رغم استمرار إلحاح الأسئلة حولها والمنافع الاقتصادية التي تعود للبحرين من جرائها. وقد اضطرت حكومة البحرين في عدة مناسبات لتبرير الوجود العسكري الأميركي في الجزيرة لدى منتقديها من العرب وإلى شعبها، في دليل واضح على ارتباط سياسة البحرين الخارجية مع منطقة الخليج ككل.

5 ـــ إن إنتاج البحرين المتواضع من النفط تسبب في خليط من النقمة والنعمة. فبسبب عوائد النفط المتواضعة، فقد أجبرت حكومة البحرين على التطوير البطيء لاقتصاد غير نفطي، مستنداً إلى القطاع الخاص. من ناحية أخرى فإن قدم إنتاج النفط الذي يعود لأربعين عاماً، قد تسبب في تشكيل طبقة عاملة صناعية، كما أسهم في تطوير تقاليد عمالية وطرح المطالب العمالية، بتحسين ظروف العمل أولاً، ومن أجل الوجود السياسي لاحقاً في

أ ـــ يحرص الاميركيون على الاشارة الى أن ما يحصلون عليه في الجفير إنما هي تسهيلات وليس (قاعدة). وكانت قيادة قوة الشرق الاوسط قد أنشأت في العام 1949، وفيما يخص السفن الحربية، فان سفينة قيادة صغيرة ترابط هناك. وبمناسبة إعلان إنهاء العمل بالاتفاقية القديمة في 20 أكتوبر 1973، فقد منحت حكومة البحرين قوة الشرق الاوسط الأميركية مهلة سنة لتفكيك معداتها الموجودة على البر، وبالرغم من التراجع عن إعلان 20 أكتوبر 1973 من قبل البحرين فإنه يتوقع أن ينسحب الأسطول الأميركي من البحرين بحلول منتصف 1977.

صورة نقابات. ولاشك أن تاريخ الحركة العمالية قد أثر في السياسة الخارجية للبحرين. فعلى الصعيد المحلي فإن التقاليد العمالية أسهمت في تكثيف الوعي السياسي للعمال، والذي بدوره شكل تحدياً مستمراً للحكم الاوتوقراطي التقليدي لأسرة آل خليفة. وقد ظلت مطالبة العمال بإنشاء نقابات عمالية، كما أوضحناه في الفصل السابق، مشكلة مزعجة للنظام طوال العقدين السابقين. وسيراقب جيران البحرين، بالتأكيد، التجربة العمالية في البحرين باهتمام أكبر. إن تزايد المطالبة الجماهيرية بتحديث المجتمع ومدى قدرة ورغبة النظام في ضمان حياة لائقة وحريات عامة ورفاهية اقتصادية لمواطنيه، سيقرر، في المدى البعيد، السياسة الخارجية المستقبلية للبحرين.

6 ــ وأخيراً فإن ادعاءات إيران بتبعية البحرين لها طوال النصف القرن الماضي، ونجاح البحرين في تحييد هذه المطالب وإعلان نفسها دولة مستقلة، والنجاح الجزئي بوحدة إمارات الخليج رغم المنافسات التقليدية فيما بين شيوخ هذه الإمارات، كل ذلك قد أضاف المزيد من الحساسية تجاه القضايا السياسية الإقليمية. وقد عكست هذه الضغوط نفسها على علاقات البحرين مع جيرانها منذ استقلالها في العام 1971، وبالتالي فان استمرار قدرتها على التوفيق بين هذه الضغوط الأربعة المختلفة رهن، بالدرجة الاساسية، بموقف النخب من راسمي السياسة تجاه المنطقة ككل.

إن مراجعة متخصصة للعوامل الستة المقررة السابقة الذكر للسياسة الخارجية تشير إلى عدد من العلاقات:

الأولى هي أن هناك علاقة أكيدة ما بين البيئة المحلية البحرينية وبيئتها الخارجية. والثانية وكما يقول ديفيد إيستن (David Easton) في نموذجه للنظام السياسي، بأن صياغة السياسة العامة وخصوصا السياسة الخارجية لا يمكن تحقيقها في فراغ أو بمعزل عن النظام السياسي الداخلي وكذلك الأمر بالنسبة لمكونات البيئة الخارجية[3]. والثالثة أن مجمل سياسة البحرين

الخارجية ستكون مجرد ردود فعل تجاه الضغوط والتطورات التي سيكون للبحرين سيطرة طفيفة عليها. أما الرابعة فإن سياسة البحرين الخارجية، بالضرورة، لا يمكن أن تختلف جوهرياً عن دول الخليج الأخرى بما في ذلك المملكة العربية السعودية، حيث أن هذه السياسة إنما هي انعكاس لنظام الحكم العشائري المحافظ.

استناداً إلى هذه الخلفيات، فإن بقية هذا الفصل سيتفحص الآليات والدعم والمنطق والمحتوى لمسار السياسة الخارجية في البحرين.

دعم سياسة البحرين الخارجية

عرف الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة حاكم البحرين سياسة البحرين الخارجية في كلماته الرسمية وأحاديثه اليومية. وسهر على تنفيذ هذه السياسة جامعي متمكن من آل خليفة وهو الشيخ محمد بن مبارك، وزير الخارجية، الذي نجح طوال نصف عقد في جهوده لإيجاد شخصية دولية للبحرين والتي لم تكن مهمة سهلة في ظل أوضاع الخليج المعقدة.

وكبقية الأنظمة العشائرية في الخليج، فإن علاقات البحرين مع الدول الأخرى سواء إمارات الخليج أو الدول الأخرى، ترتكز على العلاقات الشخصية في ممارسة الدبلوماسية، إن تشكيل السياسة هي ممارسة شخصية للحاكم وتنفيذ هذه السياسة هي ممارسة شخصية لوزير الخارجية. بالطبع فإن رئيس الوزراء وأعضاء مجلس الوزراء من آل خليفة يسهمون بشكل ملحوظ في تشكيل هذه السياسة. فإضافة إلى وزير الخارجية، فإن الابن الأكبر للحاكم، ولي العهد والقائد العام لقوة دفاع البحرين له حضوره في المنتديات الدولية. إنه وبسبب تعليمه وتدريبه العسكري في الغرب (خصوصا الولايات المتحدة) وموقعه فقد أقام علاقات ودية ونشطة مع مؤسسات الدفاع الغربية والعربية على حد سواء. ويعتبر رئيس الوزراء، الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، أحد الثلاثة الذين يشكلون القيادة السياسية

غير المعلنة في البلاد. ونظراً لما يعرف عنه من عقلية محافظة، فقد أهلّه ذلك ليكون مقبولاً لدى الجيران كالمملكة العربية السعودية وقطر وأمكنه من أن يجعل البحرين تحتفظ بعلاقات اقتصادية مريحة مع هؤلاء الجيران[ب].

وحيث أن البحرين حديثة الاستقلال، ولا تملك تقاليد راسخة في ممارسة السياسة، وحيث أن الحكومة ذات طابع قبلي حيث السلطة الحقيقية لاتخاذ قرارات وطنية ملزمة إنما هي بيد الحاكم[ت] فإن التصريحات الرسمية تشكل توجيهات أساسية للعاملين في وزارة الخارجية. لذا فان على الباحث في تفحصه لمرتكزات السياسة الخارجية البحرينية، أن يدرس التصريحات الصادرة عن الحاكم في المناسبات الرسمية منذ الاستقلال. ففي خطابه بإعلان الاستقلال في 14 أغسطس 1971، أعلن بأن الدولة الجديدة الحديثة الاستقلال، متمسكة بالمبادئ التالية:

1 ـــ الالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات الموقعة مع البلدان الأخرى التي تحترم استقلال البحرين وبما يتوافق مع متطلبات القانون الدولي.

2 ـــ الالتزام بميثاق الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

3 ـــ العمل لإقامة علاقات مع البلدان الخليجية والعربية على أساس الأخوة والتعايش السلمي والتعاون والتفاهم وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لهذه البلدان.

ب ـــ إن صياغة السياسة الخارجية في البحرين مدعاة للإثارة نظراً لمراكز القوى في الأسرة الخليفية الحاكمة. إن الأطراف الثلاثة المعنية بالسياسة الخارجية هم الامير وابنه ولي عهده وهو خلاف دول الخليج العربي ليس رئيساً للوزراء ، ورئيس الوزراء هو أاخ الحاكم إضافة إلى وزير الخارجية.

ت ـــ بالرغم من أن نظام الحكم في البحرين بموحب الدستور الجديد يستند الى فصل السلطات فإن الحاكم يرأس السلطة التشريعية بالتعاون مع المجلس الوطني. وهو يرأس السلطة التنفيذية من خلال مجلس الوزراء وتصدر أحكام المحاكم بإسمه (المادة 32) إضافة إلى ذلك فالحاكم رأس الدولة في البحرين وهو محصن من الانتقادات (المادة 33أ).

4 ـــ العمل للمحافظة على السلم والتعاون والاستقرار والتقدم في منطقة الخليج من خلال التعاون مع البلدان المعنية.

5 ـــ تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والفني فيما بين بلدان المنطقة.

6 ـــ الإيمان الصارم بحقوق الشعب الفلسطيني لاسترجاع وطنه وجهود بلدان المواجهة العربية[ث] لاسترجاع أراضيها المحتلة[4].

وبشكل عام فإن سياسة الحاكم الخارجية ركزت على موقف البحرين الدبلوماسي تجاه الدوائر المركزية الثلاث، وهي دائرة الخليج والدائرة العربية والدائرة الدولية. وكان الدور الذي لعبته البحرين انطلاقاً من هذا الموقف والذي ستجري معالجته في الفصل القادم، هو محور خطابي الأمير في العيد الوطني في العامين 1971 و1972.

عرض الحاكم إنجازات البحرين في مجال العلاقات الخارجية وذلك في خطابه بتاريخ 16 ديسمبر 1971:

1 ـــ تمكنت البحرين من خلال عضويتها في الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية من العمل من أجل العدالة والسلم فيما بين الشعوب.

2 ـــ تمكنت البحرين خلال السنة الأولى للاستقلال من إقامة علاقات أخوة وحسن جوار مع دول الخليج الأخرى.

3 ـــ نمت علاقات البحرين مع البلدان العربية الأخرى انطلاقاً من إيمان البحرين بانتمائها إلى الوطن العربي.

4 ـــ أدانت البحرين الاعتداءات المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني.

5 ـــ دعمت البحرين التسوية السلمية للنزاعات الدولية[5].

ث ـــ سوريا والاردن ومصر.

وقد جرى تكرار ذات المبادئ في العيد الوطني لعام 1972 خلال افتتاح المجلس التأسيسي[6]. لكن الأمير أشار مطولاً إلى فلسطين وإلى حقوق الشعب الفلسطيني[ج] وتركز الجزء الخاص من الخطاب المتعلق بالسياسة الخارجية على النقاط التالية:

1 ــ حول فلسطين، أكدت البحرين تصميمها على تقديم أية تضحيات ضرورية لهذه القضية ذات الأولوية لكل شعب عربي وتقدم أية مساعدة نشطة مطلوبة لدعم نضال الشعب الفلسطيني. وسعت البحرين إلى تذكير العالم بضرورة دعم الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وحقوقه الإنسانية التي تنتهكها دولة الصهاينة يومياً. إن البحرين تدعو المنظمة الدولية لاتخاذ إجراءات عملية وفعالة بموجب قراراتها لاستعادة العدالة[ح].

2 ــ إن البحرين مهتمة جداً بتعزيز علاقات الأخوة والصداقة مع الدول العربية والإسلامية، وخصوصاً مع جاراتها في الخليج.

3 ــ دولياً، تدعم البحرين السلام العالمي وتؤمن بقوة بحقوق الإنسان والحق في تقرير المصير وترفض الحرب المحلية والعالمية وتطالب بالحد من التسلح النووي والتقليدي واستئصال بقايا الاستعمار والتمييز العنصري.

كما يشكل الدستور مصدراً آخر، داعماً للسياسة الخارجية في الإعلان الدستوري، والتي تجسدت في عدد من مواده، كما يلي:

المادة 1-أ ــ البحرين دولة عربية إسلامية مستقلة ذات سيادة تامة، شعبها جزء من الامة العربية، وإقليمها جزء من الوطن العربي الكبير، ولا يجوز التنازل عن سيادتها أو التخلي عن شيء من إقليمها.

ج ــ فيما اقتصر موضوع فلسطين على سطر واحد فقط في خطاب الأمير في اليوم الوطني عام 1971، فقد كرس فقرة كاملة من خطابه بمناسبة العيد الوطني في عام 1972.

ح ــ ما هو جدير بالاهتمام أنه لم يسمح لفتح مكتب لمنظمة لتحرير الفلسطينية حتى 1974.

المادة ــ 6 ــ تصون الدولة التراث العربي والإسلامي، وتسهم في ركب الحضارة الإنسانية، وتعمل على تقوية الروابط بين البلاد الإسلامية، وتحقيق آمال الأمة العربية في الوحدة والتقدم.

المادة 10 ــ ب ــ تعمل الدولة على تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية.

المادة 30 ــ أ ــ السلام هدف الدولة، وسلامة الوطن جزء من سلامة الوطن العربي الكبير، والدفاع عنه واجب على كل مواطن، وأداء الخدمة العسكرية شرف للمواطنين ينظمه القانون.

المادة 36-أ ــ الحرب الهجومية محرمة، ويكون إعلان الحرب الدفاعية بمرسوم يعرض فور إعلانها على المجلس الوطني للبت في مصيرها.

المادة 37 ــ يبرم الأمير المعاهدات، بمرسوم، ويبلغها للمجلس الوطني مشفوعة بما يناسب من البيان، وتكون للمعاهدة قوة القانون بعد ابرامها والتصديق عليها ونشرها في الجريدة الرسمية.

على أن معاهدات الصلح والتحالف والمعاهدات المتعلقة بأراضي الدولة أو ثرواتها الطبيعية أو بحقوق السيادة أو حقوق المواطنين العامة أو الخاصة، ومعاهدات التجارة والملاحة والإقامة، والمعاهدات التي تحمل خزانة الدولة شيئاً من النفقات غير الواردة في الميزانية أو تتضمن تعديلاً لقوانين البحرين يجب لنفاذها أن تصدر بقانون.

وبالرغم من أن وزارة الخارجية قد أنشأت في العام 1969[7] تحت رئاسة الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة[8]، فلم يجر الإعلان عنها حتى الاستقلال في أغسطس 1971، حيث جرت إعادة هيكلتها بشكلها الحالي.

وينص المرسوم رقم 1971/3 المتعلق بوزارة الخارجية على الواجبات التالية:

1 ــ إقامة علاقات مع البلدان الأخرى وتبادل التمثيل القنصلي والدبلوماسي مع هذه البلدان.

2 ــ إعداد التوجيهات والتعليمات لبعثات البحرين الدبلوماسية في الخارج.

3 ــ إعداد الدراسات وجمع المعلومات لمساعدة دولة البحرين في تشكيل سياستها الخارجية وتزويد دوائر الحكومة الأخرى بالمعلومات المتعلقة بالعلاقات الدولية.

4 ــ ضمان مشاركة البحرين في المنظمات والمؤتمرات والمعارض الدولية بالتنسيق مع الوزارات والدوائر الأخرى.

5 ــ القيام بالاتصالات والمفاوضات اللازمة للتوصل إلى معاهدات واتفاقيات دولية بين البحرين والبلدان الأخرى.

6 ــ تسهيل الاتصالات بين مختلف وكالات ووزارات حكومة البحرين والحكومات الأجنبية(9).

وفي محاولتها لتأكيد شخصية البحرين الدولية، فقد اختارت وزارة الخارجية منهجاً تقليدياً في العلاقات العربية والدولية. فقد تم الاعتراف بالبحرين من قبل جميع دول الخليج والدول العربية والقوى الكبرى الأساسية وجامعة الدول العربية وكتلة عدم الانحياز والأمم المتحدة. كما صدقت البحرين على اتفاقية فيينا حول العلاقات الدبلوماسية لعام 1961 وتوصلت إلى اتفاقية صداقة مع المملكة المتحدة وقدمت التسهيلات للبحرية الأميركية في الجفير. وسوف نناقش في الصفحات التالية الدور المحدد الذي لعبته البحرين في الإطار الخليجي العربي والدولي وخصوصاً في ظل الصدارة التي تتمتع بها منطقة الخليج في الأوضاع الدولية كمصدر أساسي للطاقة.

ويبدو أن البحرين قد أعطيت اعتباراً في التخطيط البعيد المدى للقوى الكبرى في محاولتها لضمان الحصول على الذهب الأسود للخليج.

وضعية السياسة الخارجية البحرينية

سعت السياسة الخارجية البحرينية منذ العام 1968 وهو العام الذي أعلنت فيه بريطانيا عزمها على الانسحاب من شرقي السويس لإنجاز مهمتين رئيسيتين هما: تحقيق الاستقلال وضمان العيش كدولة مستقلة. تحققت المهمة الأولى في أغسطس 1971 إثر تصفية الادعاءات الإيرانية القديمة حول تبعية البحرين لها. وتطلب تحقيق المهمة الثانية من البحرين كدولة صغيرة حديثة الاستقلال وذات حكم عائلي، أن تسير على حبل مشدود وأن تلعب دورها فيما بين الدول المجاورة بحذر شديد، ولذا توجب عليها التوفيق بين طابعها العربي وبالتالي اقامة علاقات قوية مع البلدان العربية، والحضور الطاغي لإيران كدولة كبرى غير عربيةٍ على الشاطئ الشرقي للخليج.

توجب على سياسة البحرين الإقليمية أن تراعي موقع الخليج الاستراتيجي التقليدي والأهم من ذلك كون الخليج يعوم على أكبر احتياطي من النفط مصدر الطاقة الأكبر في العالم.

ولا شك أن أعظم إنجاز حققته أسرة آل خليفة في السنوات الأخيرة هو تحقيق استقلال البحرين، كدولة عربية وقبولها في المجتمع الدولي بهذه الصفة. وتعتبر قصة استقلال البحرين والتي توجت بزيارة ممثل الأمين العام للأمم المتحدة فيتوريو وينيسبر جوشاردي إلى البحرين في العام 1971، وتقريره اللاحق والذي يوصي فيه منح البحرين استقلالها كدولة عربية[10] مسألة معقدة. وأضحى معروفا أن إجراء الأمم المتحدة في ذلك الوقت كان

بالأساس لحفظ ماء الوجه رسمياً(خ). فمن المعروف إن موافقة إيران على التخلي عن ادعاءاتها الترابية في البحرين قد جرى التوصل إليه بعد سلسلة من الاجتماعات تمت خلال العامين 1968 و1969 بين ممثلين عن المملكة السعودية وإيران والكويت وبريطانيا. وقد أثبتت الوساطة السعودية والكويتية نجاحها لحل هذه المسالة. وقد قام شاه إيران بزيارة إلى كلا البلدين في نوفمبر 1968.

وبينما كانت الوساطة السعودية فيما يتعلق بادعاءات إيران في البحرين تسير على قدم وساق، خلال العامين 1968 و1969، كانت قطر والبحرين وسبع إمارات الساحل المتصالح(د)، تحاول إقامة إتحاد سياسي للإمارات التسع. وقد جرى التوقيع على إعلان قيام إتحاد الإمارات العربية في دبي من قبل حكام الإمارات التسع في 27 فبراير 1968. الا أن الاتحاد قد انهار بعد سنتين ونصف. وبالرغم من أن تشكيل الاتحاد التساعي هو خارج إطار هذه الدراسة فإنه يتوجب الإشارة إلى أن الفكرة لإقامة إتحاد محكوم عليها بالفشل منذ بدايتها لعدة أسباب:

1 ــ لقد كان الاتحاد رد فعل من قبل الحكام المعنيين تجاه الإعلان البريطاني بالانسحاب المرتقب، وكان هؤلاء الحكام في عجلة من أمرهم لحماية حكمهم.

2 ــ لم يتم التخلص بعد من الحزازات والشكوك القديمة فيما بين الأمراء في الإمارات المختلفة، ولم يكن ممكناً التخلص منها بالإعلان السريع عن الاتحاد.

خ ــ اتفقت كلا من إيران والبحرين على الالتزام بما يتوصل إليه ممثل الأمين العام للأمم المتحدة فيما يتعلق برغبة شعب البحرين قبل بدء المهمة، وكان الجانبان يدركان جيداً أن الغالبية العظمى لشعب البحرين هم عرب ولذا فإنهم سيدعمون إقامة دولة مستقلة ذات سيادة على جزر البحرين.

د ــ ابو ظبي ودبي وام القيوين والشارقة ورأس الخيمة والفجيرة وعجمان.

3 ـــ إن التباين في عدد السكان والنفوذ والتعليم والثروة فيما بين مختلف الإمارات أعاق التعاون داخل مشروع الاتحاد.

4 ـــ تظافرت عوامل الخلاف الحدودي بين أبوظبي والسعودية والخلاف الحدودي بين أبوظبي ودبي ورغبة البحرين في احتلال الموقع القيادي في الاتحاد وعلاقات قطر الوثيقة مع السعودية، وبرهنت أنها قضايا صعبة على الحل أثناء اجتماع القادة التسعة.

5 ـــ مثّل الادعاء الإيراني بتبعية البحرين لها خطراً جسيماً تجاه البحرين، لم ترغب بقية الإمارات في مواجهته وتحمل تبعاته. لقد كان هاجس حكام الاتحاد منصب على الإبقاء على الوضع دون استيعاب للأبعاد البعيدة المدى لإقامة إتحاد أو حجم المسؤوليات الجماعية المناطة بهم

جرى في النهاية وضع اتفاقية دبي على الرف، وإنهاء مشروع الاتحاد التساعي وقررت كل من قطر والبحرين العمل على تأمين استقلال كل منهما. وبحلول العام 1971 اتضحت الصورة بإعلان البحرين استقلالها في 14 أغسطس 1971، وإعلان قطر استقلالها في 1 سبتمبر 1971، وفي 2 ديسمبر 1971 توصلت إمارات الساحل السبع باستثناء رأس الخيمة إلى اتفاق لإقامة دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث انضمت رأس الخيمة لاحقاً في 10 فبراير 1972[ذ]. وبخلاف هذه الخلفية، فقد رغبت البحرين، ومن خلال الجهود الخيرة للأمم المتحدة، في الاستقلال[ر].

عملت الدبلوماسية البحرينية منذ فجر الاستقلال عبر الدوائر الثلاث: الدائرة الخليجية والدائرة العربية والدائرة الدولية. وتشمل الدائرة الخليجية

ذ ـــ من أجل فهم افضل للمشروع الاتحادي الذي لم ير النور ومواقف كل من المشيخات حوله، أنظر سليم اللوزي، *رصاصتان في الخليج*، بيروت، لبنان، منشورات الحوادث، 1971. رياض نجيب الريس، *سيرة الواحات والنفط*، بيروت، لبنان، دار النهار، 1973.

ر ـــ من أجل معرفة الخلفية التاريخية لاستقلال البحرين، راجع أمل ابراهيم الزياني، البحرين من الحماية الى الاستقلال، القاهرة ، مصر ، جامعة القاهرة، 1972، رسالة ماجستير لم تنشر.

إيران والعراق والكويت والمملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة وعمان والبحرين ذاتها. وضمن هذه الدائرة الخليجية، فان هناك خمس عوامل أساسية تؤثر في السلم والأمن في المنطقة:

1 ــ النفط والاقتصاد والتنمية والتجارة الدولية.

2 ــ القومية العربية والقومية الإيرانية والأقليات القومية(ز).

3 ــ العلاقات الخليجية – الخليجية خصوصاً فيما بين الإمارات.

4 ــ الأمن الداخلي والمعارضة المحلية(س).

5 ــ المراوحة الخليجية المحافظة والحركة الخليجية الثورية(ش).

يتوجب أخذ هذه العوامل الخمسة بعين الاعتبار عندما تتم صياغة السياسة الخارجية لأي بلد خليجي أو أي بلد مهتم بالخليج، والبحرين مثلها مثل بلدان الخليج الأخرى تتأثر بهذه العوامل والتي هي بالضرورة ذات بعد دولي.

ز ــ يشير تعبير الأقليات الوافدة الى الأقليات الايرانية والباكستانية والهندية، وهي أقليات ذات نفوذ تجاري وذات حضور قوي في بلدان الخليج مثل البحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة (خصوصاً ابوظبي ودبي) والأقلية الكردية في العراق ويستخدم ذات التعبير للدلالة على الأقليات العربية والبلوشية في إيران.

س ــ تناط مسؤوليات الأمن الداخلي في بلدان حوض الخليج الأسفل مثل البحرين وقطر والإمارات وعمان وخاصة ما يتعلق بمواجهة النشاطات السياسية بالضباط الإنجليز والأردنيين.

ش ــ من بين هذه الحركات الجبهة الشعبة لتحرير عمان التي تقاتل ضد الانظمة القبلية في سلطنة عمان والامارات (وهي مدعومة اساسا من قبل الجبهة القومية في جمهورية اليمن الديمقراطية) والجبهة الشعبية لتحرير بلوشستان (المواجهة ضد حكم ايران والباكستان على المناطق البلوشية على الحدود الفاصلة بين ايران وباكستان) وهي مدعومة اساساً من قبل العراق والهند الى حد ما، وحركة التحرير الارتيرية (الموجهة ضد حكم اثيوبيا في ارتيريا عند مدخل البحر الاحمر، وهي مدعومة من قبل الصومال والى حد ما من قبل جمهورية اليمن الديمقراطية) وهذه الاخيرة الاقل ارتباطاً بالخليج الاسفل اضافة الى ذلك فان بعض المجموعات الايرانية المتمردة تعمل انطلاقا من العراق ضد نظام الشاه في ايران.

الدائرة المهمة الثانية للسياسة الخارجية البحرينية هي العالم العربي بكل مشاكله وتطلعاته وتوتراته. يمتد العالم العربي على مساحة جغرافية هائلة تمتد من المحيط إلى الخليج وتغطي مناطق متباينة مثل شمال أفريقيا والهلال الخصيب والجزيرة العربية. وفي هذا الإطار فإن العوامل التي تؤثر في الاستقرار السياسي هي كما يلي:

1 ـ المشكلة الفلسطينية والمقاومة الفلسطينية والرد الإسرائيلي[ص].

2 ـ النفط وأزمة الطاقة في العالم الصناعي وتأثير الاقتصاد العربي في الاقتصاد العالمي[ض].

3 ـ التقليدية مقابل التغيير في المنطقة وردود فعل مختلف الأنظمة للنزاعات. ويعتبر هذا العامل مهماً لأن الحكومات العربية استندت في علاقاتها الخارجية وفي العلاقات العربية –العربية على أيدلوجية النظام المحلية[ط].

4 ـ الأهداف بعيدة المدى للدول الكبيرة تجاه العالم العربي ومستقبل الصراع – الوفاق فيما بين الدول الكبرى. إن ثنائية النفط وإسرائيل تجبر

ص ـ صحيح ان فلسطين تؤثر مباشرة في عدد محدود من الدول العربية، لكن قضية فلسطين وخصوصا ابعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية هي قضية عربية وتخترق قضية فلسطين رغم عدم استحسان العديد من القادة العرب، مختلف مناحي الحياة العربية بدءا بالفلكور وانتهاء بالسياسات العليا.

ض ـ دشنت المقاطعة النفطية العربية للدول الصناعية الكبرى وخصوصا الولايات المتحدة في اكتوبر 1973، استخدام الانظمة العربية المحافظة النفط كسلاح سياسي لاول مرة. وقد زودت المقاطعة النفطية للبلدان المنتجة للنفط هذه الدول بمظاهر قوة لا سابق لها.

ط ـ ان اثر التناقضات الايدلوجية واضحة بشكل جلي، لقد فشلت الدول العربية حتى الان في اظهار أي قدر من الوحدة العربية التي يجرى الحديث عنها كثيرا. لقد جرت المحافظة على التضامن العربي منذ حرب اكتوبر 1973 بفضل الضغوط الخارجية لكنها من المحتمل ان لا يستمر عندما يتم رفع هذه الضغوط.

الدول الكبرى وخصوصاً الولايات المتحدة على مضاعفة مصالحها في المنطقة مما يعني، كما سنشرح لاحقاً، بأن بلداً مثل الولايات المتحدة الأمريكية قد أجبرت من جراء ذلك على الحد من خياراتها وبالتالي فعالية إسهامها في حل النزاعات الإقليمية.

5 ــ النزاعات العربية – العربية، بعيداً عن القضية الفلسطينية، ودور الايديلوجيا.

6 ــ من بين العوامل الحاسمة المؤثرة في الاستقرار السياسي للعالم العربي هو غياب الحرية المتأصل وبالتالي ما يرافق ذلك من غياب الإبداع والأمل، حيث تدمغ المعارضة السياسية بالخيانة، وتساؤلات الطلاب بمثابة افتعال مشاكل. وتعتبر البحرين نموذجاً مصغراً للمجتمع الخليجي والعربي. فالعوامل المؤثرة في استقرار الدائرة الاولى، الخليج، واستقرار الدائرة الثانية، العالم العربي، تنطبق على البحرين أيضاً، وهذه العوامل مرتبطة عضوياً بأية سياسة خارجية عقلانية.

أما الدائرة الثالثة في علاقات البحرين الخارجية فهي الدائرة الدولية، حيث تعمل السياسة الخارجية البحرينية في بيئة ترتبط فيها اهتماماتها بسياستها في الدائرتين الأوليتين. فالعوامل ذات الأولوية المؤثرة في الدائرتين الأولى والثانية وهما القضية الفلسطينية والنفط هما ذات العوامل المؤثرة على الصعيد الدولي بقدر ارتباط هذه الدائرة بالدائرتين الاولى والثانية. وفي هذا الصدد، فان سياسة ردود الفعل في الدائرة الدولية ترتبط بقضايا الدائرتين بالنسبة للسياسة الخليجية والعربية.

وفيما يتعلق بالاعتبارات الجيوسياسية، فان علاقات البحرين تغطي خمس مناطق فرعية ضمن الشرق الأوسط:

1 ــ حوض الخليج: الكويت والسعودية والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وعمان وإيران والباكستان.

2 ـــ المشرق العربي: فلسطين/ إسرائيل ولبنان وسوريا والأردن ومصر، ويمكن إضافة العراق إلى هذه المنطقة.

3 ـــ شمال إفريقيا: مصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب (ويمكن إضافة السودان وموريتانيا إلى هذه المجموعة)[ظ].

4 ـــ البحر الأحمر: مصر والسودان وأثيوبيا والصومال وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (عدن) والجمهورية العربية اليمنية (صنعاء) والمملكة العربية السعودية[ع].

5 ـــ شرقي المتوسط: تركيا واليونان وقبرص وسوريا والعراق[غ].

يمكن تبيان صورة التفاعل فيما بين المناطق الخمسة بالشكل (رقم 5-1) بوضوح، حيث يظهر هذا الشكل بجلاء ذلك التفاعل ما بين الجيوسياسة والقضايا السياسية وارتباطاتها في صناعة السياسة الخارجية. إن هذا الارتباط لمختلف الدول كما في الشكل (رقم 5-1) وحقائق القوة والنزاعات الوطنية الحدودية والضغوط التي تمارسها الدول الكبرى في الدائرة الخارجية قد ألهبت المنطقة بأسرها.

ظ ـــ زار البحرين في أبريل 1973 وفد مغربي رسمي برئاسة أخ الملك الحسن ووفد موريتاني برئاسة وزير الخارجية، وقد جرت زيارة الوفد المغربي في الاطار العربي الاسلامي أما زيارة الوفد الموريتاني فقد تمت في الاطار الاسلامي فقط.

ع ـــ بالرغم من كون إسرائيل غير مطلة على البحر الاحمر، فإنها مهتمة بالتأكيد بأمن المنطقة وخصوصاً كونه ممراً للتجارة الدولية. من أجل معرفة الاهمية الاستراتيجية لمضيق باب المندب عند مدخل البحر الاحمر، أنظر: John Duke Anthony, *Middle East Problem Paper No 13 - The Red Sea: Control of the Southern Approach* (Washington, D.C., The Middle East Institute, January 1975).

غ ـــ منذ ترسيم الحدود الفرعية للجناح الجنوبي لحلف الناتو، فانها مرتبطة بالنظام الامني الاوربي. من اجل معرفة وضعية الخليج في ميزان القوى الدولي انظر: Enver M.Koury, *Oil and Geopolitics in the Persian Gulf: A Center of Power* (Washington, D.C. The Institute of Middle Eastern and North African Affairs, 1973) .

يبدو إن القوى الغربية وخصوصاً الولايات المتحدة والتي تسلمت مسؤولية الأمن في الخليج (والتي تفهم خطأ بأنها صيانة السلام) قد أناطت هذه المسؤولية بدولتين أجنبيتين هما إيران في الخليج[ف] وإسرائيل في شرقي المتوسط. إيران من ناحيتها تتحول بسرعة إلى أكبر مستورد للأسلحة الأمريكية. أما بالنسبة لإسرائيل فان الولايات المتحدة وبالتحديد إدارة الرئيس نيكسون قد تعهدت بإبقاء إسرائيل قوية كضمانة بنظرها لتأمين السلام في الشرق الأوسط.

ترتكز الرؤية الأمريكية على أن السلام الفارسي والسلام اليهودي هما الضمان لاستمرار الوضع الراهن لصالح الولايات المتحدة[ق]. إن تهافت هذا المنطق يعود إلى حقيقة أنه لم يسجل في تاريخ الدبلوماسية الحديثة ومناطق النفوذ، نجاح قوة خارجية في ملء الفراغ أو السيطرة بالقوة وحدها، في تأمين حلول بعيدة المدى لجذور مشكلة الفراغ. إن التوتر الناجم بين السلم المفروض قسراً وعدم قدرة سكان المنطقة لعمل شئ ما يشجع بالضرورة على انبعاث الراديكالية وهي حجر الزاوية لعدم الاستقرار[ك]. إن كون البحرين وسط الخليج وعلى مفترق الطرق الدولية يجعلها تتبنى سياسات

ف ـــ حتى بعض الاكاديميين مثل البروفسور ج. س. هورفتز، اناطوا هذا الدور بايران. انظر: The Annals, Vol. 401(May19720, P.115, A Special issue on the Middle East" and edited by Parker T. Hart, former president of the Middle East Istitute.

ق ـــ جرى اول عرض ايراني للعضلات كحامي السلام للدول المطلة على الخليج، في احتلالها العسكري للجزر الخليجية الثلاث ابو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى في ديسمبر 1971، في الشهر الذي تم فيه الانسحاب العسكري البريطاني من الخليج اما على الضفة الاخرى من الجزيرة العربية فان تداعيات القوة العسكرية الاسرائيلية معروفة.

ك ـــ في الوضع الراهن خليجياً، فان من الممكن تطابق الدور الايراني كحامي للمصالح الغربية في الخليج كأمر واقع ولسنوات قادمة، وطالما ان المملكة العربية السعودية والدول الخليجية الكبرى لديها ذات الاهتمامات بالحفاظ على الامر الواقع والدور الذي تلعبه إيران، وتشارك الانظمة المشيخية الأخرى هذه المواقف الايديولوجية مع السعودية وإيران.

معينة في علاقاتها الدولية جديرة بالاهتمام. وقد تعاطت هذه السياسات مع ثلاث أطر للسياسة هي: البحرين ومنطقة الخليج بما في ذلك إيران، والبحرين والعالم العربي، والبحرين والغرب. ويمكن القول باطمئنان إن علاقات البحرين من الآخرين ظلت مشوبة بالحذر البرجماتي والانفتاح المتحفظ. وكونها دولة خليجية فقد دعت البحرين إلى علاقات تعاون اقتصادية واجتماعية وسياسية أوثق فيما بين دول الخليج وإماراتها. وبذلت في العام 1973 عدة محاولات لتعزيز علاقات التعاون الاقتصادي مابين البحرين والإمارات الأخرى خصوصا قطر وأبوظبي. وقد زار وفد بحريني قطر في الفترة 4-7 مارس1973 وتوصل إلى اتفاقية من 7 نقاط مع غرفة تجارة قطر تدعو إلى علاقات اقتصادية أوثق بين البلدين[11] كما عقدت البحرين وقطر ودبي مباحثات لاقامة مشاريع صناعية كبيرة مثل مصنع الألمنيوم [ل] والحوض الجاف[م].

على الصعيد العملي فلم يكن آل خليفة متحمسين في دعوتهم للوحدة الخليجية باستثناء التعاون الاقتصادي. وبالنسبة للخليج الأعلى فان علاقات البحرين الوثيقة مع الكويت اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وقد دفعت البحرين للوقوف بقوة إلى جانب الكويت في نزاعها الحدودي مع العراق في مارس 1973. أما في الخليج الأسفل فان الوحدة بين البحرين وقطر والإمارات مستبعدة جدا. وقد دعمت الصحافة البحرينية دائماً الاتحاد السياسي المنتظر

ل ــ وحيث يوجد مصهر للألمنيوم في البحرين، فقد طلبت من قطر أن لا تنشأ مصهراً مماثلاً وقد وافقت قطر على ذلك مؤقتاً.

م ــ تلقت البحرين موافقة منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (أوابك) لإنشاء حوض جاف في البحرين تقدر تكلفته بالملايين في ذات الوقت عارضت دبي هذه القرارات وقررت إقامة حوض جاف أكبر خاص بها. ولا شك أن عدم التنسيق والتعاون هذا سيلحق الاذى بمشروع البحرين، رغم نفي وزير الصناعة والخدمات الهندسية البحريني لذلك في مقابلة صحفية بقوله أن مشروع دبي لن يؤثر بشكل من الاشكال على المشروع البحريني، الأضواء 29 مارس 1973.

داعية البحرين وقطر، بشكل خاص، إلى الانضمام لهذا الاتحاد، لكنه يعتقد أنه حتى في أوساط المتحمسين لمثل هذا الاتحاد فإنه يتوجب أن يسبق الاتحاد السياسي تعاون اقتصادي وثقافي في مشاريع محدودة مثل عملة موحدة ونظام تعليمي مشترك[ن].

تعكس علاقات البحرين مع إيران إدراكاً واقعياً لمحدودية مواردها وقدراتها. وقد تمكنت البحرين من إنهاء ادعاءات إيران بتبعية البحرين لها بفضل إنجلترا والسعودية والكويت وغيرهم وقد استنكرت بحذر احتلال إيران للجزر الخليجية الثلاث (أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى) وقد قام وزير خارجية إيران بزيارة إلى البحرين في يونيو 1971 قبيل إعلان الاستقلال وطرح أربعة مطالب هي:

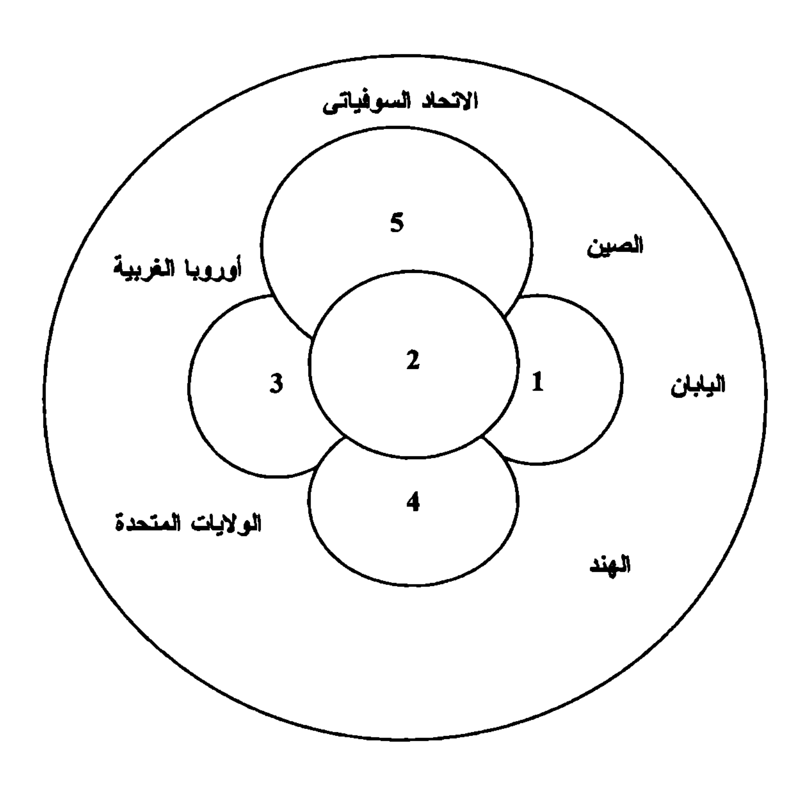
1 ــ رغبة إيران في استئجار قاعدة المحرق بعد انسحاب القوات البريطانية.

2 ــ إقناع البحرين بعدم الدخول في أي اتحاد أو ترتيبات مماثلة مع الكويت.

3 ــ عدم تدخل البحرين في ادعاءات إيران في الجزر الخليجية الثلاث وهي التي احتلتها لاحقاً.

4 ــ أن تفتح البحرين أبوابها للهجرة الإيرانية وتفتح أسواقها للبضائع الإيرانية[12].

[ن] ــ الاضواء 15 مارس 1973 ، صدى الاسبوع 20 مارس 1973 ، ومما هو جدير بالاهتمام والملاحظة، حضور رئيس وزراء البحرين احتفالات اليوم الوطني القطري في 22 فبراير 1973، في الذكرى الاولى لوصول حاكم قطر الجديد الشيخ خليفة بن حمد ال ثاني الى السلطة.



1= حوض الخليج
2= المحصلة
3= شمال افريقيا
4= البحر الأحمر
5= شرقي المتوسط

شكل (رقم 5-1) تفاعل الصراعات على المستوى الأقليمي (الشرق الأوسط)

لكن القاعدة الجوية في المحرق لم تؤجر على إيران[هـ] كما إن البحرين لم تشجب الاحتلال الإيراني للجزر رغم تذمرها من ذلك[و]. أما مواقف الدول الأخرى من الاحتلال فتراوحت ما بين الاحتجاج (بريطانيا) إلي قطع العلاقات الدبلوماسية (العراق) إلى الرفض (سوري) إلى الرفض (راس الخيمة وأبو ظبي) إلى القبول (الشارقة). أما السعودية فأوضحت بأنه بالرغم من إن الملك فيصل قد اقنع إيران لإنهاء ادعاءاتها في البحرين، فلم يكن بالإمكان إقناع الشاه بالتخلص عن ادعاءاته في الجزر الثلاث [13].

ومنذ 1972 ظلت العلاقات ودية مع إيران[ي] حيث كانت هناك سفارة إيرانية نشطة في البحرين. ويشكل سكان البحرين من ذوي الأصول الإيرانية 5% من المواطنين. وقد ظل الشاه مصمما بأن لا تثنيه البحرين أو غيرها من إمارات الخليج من أن يبقى شرطي الحراسة في الخليج.

إن علاقات البحرين مع الدول العربية هي انعكاس لتصريحات المسؤولين المتكررة بان البحرين دوله عربية ذات سيادة وأنها جزء من الوطن العربي الكبير. (أنظر مجلة الدستور اللبنانية وغيرها من التصريحات الرسمية) وكعضو في جامعة الدول العربية، فقد حضرت البحرين اجتماعات الجامعة المتلاحقة، وكذلك الاجتماعات المرتبطة بالجامعة. وقد دعمت البحرين على الأقل من خلال التصريحات الرسمية

هـ ـــ جرى في نوفمبر ديسمبر 1971 تداول تقارير مفادها أن الكويت وافقت على استئجار قاعدة المحرق بنهاية عام 1971 من أجل توفير قاعدة تدريبات لسلاح الجو الكويتي لكن الكويت نفت هذه التقارير، صدى الاسبوع، 7 ديسمبر 1971.

و ـــ أصدرت حكومة البحرين بياناً في ديسمبر 1971 دعت إيران إلى إعادة النظر في الموقف الذي اتخذته انطلاقاً من مبدأ العدالة والحفاظ على أمن المنطقة، صدى الاسبوع، 7 ديسمبر 1971.

ي ـــ في سبتمبر 1972 تلقت البحرين هدية من ايران عبارة عن 3 تراكتورات كبيرة وفي شتاء 72-1973، جرى إقامة المعرض التجاري الايراني في البحرين طوال أسبوع وافتتحه رئيس الوزراء.

دول المواجهة العربية أدانت احتلال إسرائيل للأراضي العربية ودعمت دائما الموقف العربي الموحد. وفيما يتعلق بفلسطين فان البحرين مثلها مثل غالبية البلدان العربية قد دعمت الشعب الفلسطيني معنوياً ومالياً(أأ).

هناك أربعة عوامل على الأقل أثرت في علاقات البحرين مع حركات المقاومة الفلسطينية وهي:

1 ـ كون البحرين مجتمعاً قبلياً محافظاً يميل لدعم الأنظمة المحافظة على الوضع الراهن. فالبحرين على علاقات جيدة مع الأردن ودعمت تكتيكياً الملك حسين في مواجهته للمقاومة الفلسطينية(بب).

2 ـ كإمارة خليجية فقد كانت البحرين منشغلة طوال السنتين الماضيتين على الأقل، إضافة إلى باقي الإمارات، بالثورة في ظفار والتي تقودها (الجبهة الشعبية لتحرير عمان)، حيث قاتل عدد من اليساريين البحرينيين في صفوف الجبهة الشعبية لتحرير عمان ضد الأنظمة القبلية الخليجية. أما في البحرين ذاتها فقد جرى اعتقال عدد من الشبان بموجب قانون الطوارئ منذ خريف 1972 بتهمة توزيع بيانات وأدبيات الجبهة أو فرعها في البحرين(تت) لذلك كان من الطبيعي إن تدين البحرين نشاطات الجبهة الشعبية في عمان، وكحركة شقيقة، فان حكومة البحرين لم ترحب بحركة المقاومة الفلسطينية.

أ أ ـ صدى الاسبوع، 25 يناير 1972. في 1972 كان هناك ما يقارب 2000 فلسطيني يعيشون في البحرين ثلثهم مستخدم لدى وزارة التربية والتعليم.

ب ب ـ تم استقدام عدد كبير من الضباط الاردنيين إلى البحرين كما هو حال إمارات الخليج الاخرى من أجل التدريب وتستخدم إدارات الداخلية في معظم امارات الخليج ضباطاً اردنيين.

ت ت ـ إثر حملة الاعتقالات خلال مارس ـ أبريل 1973 قابل عدد من النواب الامير ورئيس الوزراء في 9 أبريل 1977 واحتجوا لديهما على هذه الاعتقالات وقد صرح رئيس الوزراء ان المعلومات التي تلقها القسم الخاص في البحرين من سلطات الامن العمانية تفيد بوجود نشاطات سرية في البحرين.

3 ـــ على العكس من الكويت وقطر والإمارات فان مدخول البحرين الضئيل لا يسمح لها بالإسهام المادي الفعال لدعم المقاومة الفلسطينية. ولا تسعى البحرين لأي دور قيادي في الخليج، ورغم ذلك فقد دافعت البحرين بقوة عن الفلسطينيين في الأمم المتحدة(ثث).

4 ـــ إضافة إلى كونها بلداً محافظاً ومعادياً للأيديولوجية الثورية وبسبب محدودية مواردها المالية فقد سعت البحرين خلال السنوات الخمس الماضية إلى خلق بيئة مفتوحة ملائمة لاقتصاد موجه للخدمات. لقد كانت سياسة واعية تلك التي اتبعتها الحكومة لتوفير الحوافز لمجتمع مفتوح لرجال الأعمال ووكلائهم المحليين وتشمل هذه ظروف استثمارية جيدة لرأس المال، خصومات ضرائبية، إمدادات غاز طبيعي رخيص أو مجاني، وبنية تحتية مناسبة للعاملين وشبكة اتصالات كفوءة مع العالم الخارجي. وفي محاولتها للتحول إلى لبنان الخليج فان حكومة البحرين تجد في ظاهرة الثورة خطراً على سمعتها كمحطة للأعمال التجارية عملت بجد على تكوينها.

هناك دول غربية يزداد حضورها باضطراد في البحرين وهي الولايات المتحدة الأمريكية. إن اهتمام الولايات المتحدة المتزايد بالنفط كمصدر للطاقة، يجعل صناع القرار لسياستها الخارجية يعطون الخليج أولوية لديهم في السنوات القليلة القادمة. وستتأثر البحرين مثلها مثل باقي إمارات الخليج بهذا الاهتمام. وفي ضوء محدودية قدرات البحرين فإنها لايمكن أن تكون لاعباً مستقلاً في الساحة الدولية. وبغض النظر عن رغبة

ث ث ـــ في خطابه أمام الجمعية العامة للامم المتحدة طالب وزير الخارجية الامم المتحدة بإدانة الارهاب الاسرائيلي وليس الفلسطيني والذين هو ضحايا الارهاب وقد طالب الدول الكبرى التي تمد اسرائيل بالسلاح بإعادة النظر في سياستها وإيقاف امدادات الاسلحة لها، أخبار البحرين 2 اكتوبر 1972.

أو عدم رغبة البحرين بذلك فان موقعها الجغرافي يفرض عليها الانغماس في السياسة الدولية.

بدأت العلاقات الأمريكية البحرينية الحالية مباشرة بعد الاستقلال في 14 أغسطس 1971. ففي 15 أغسطس وافقت كلا من البحرين والمملكة المتحدة على إنهاء معاهدات العلاقات الخاصة السارية المفعول منذ 1880، وجميع المعاهدات التي تتعارض مع وضع البحرين الجديد كدولة ذات سيادة. وفي ذات اليوم وقع البلدان على معاهدة الصداقة المستمرة والاحترام المتبادل والتعاون الثقافي والتعليمي والاقتصادي[14]. ورغم الوضع المتميز للسفير البريطاني في البحرين من بين أعضاء السلك الدبلوماسي، ورغم إن 25% من واردات البحرين تأتى في المملكة المتحدة، فان نفوذ بريطانيا في الخليج رغم تصميمها كقوة دولية في تراجع[ج ج].

وافقت البحرين في ديسمبر 1971 على تأجير أسطول الولايات المتحدة الأمريكية جزء من القاعدة البريطانية في الجفير جنوبي المنامة. تعتبر الولايات المتحدة من ناحيتها إن ذلك يمثل اتفاقية تنفيذية وليس معاهدة[د د]. أما التجهيزات الموجودة في الميناء التابعة للبحرية الأمريكية فهي مكتب البحرية للسيطرة على السفن (NCSO) وتستخدم لدعم سفينة القيادة (COMIDEASTFOR). وتتم قيادة هذا الأسطول الصغير من قبل ادميرال والذي يكون على ظهر سفينة القيادة عندما تكون في الميناء، أو في قاعدة الجفير عندما تكون سفينة القيادة في أعالي البحار .. تنص الاتفاقية

ج ج ــ لازالت بلدان الخليج منفردة تعتمد على عدد محسوس من الضباط البريطانيين في مراتب رفيعة بشكل اعارة. من أجل مراجعة علاقات الولايات المتحدة مع دول الخليج العربية راجع: أميل نخلة، العلاقات الاميركية العربية في الخليج الفارسي، American Enterprise Institute for Public Policy Reseach, 1970

كذلك على توفير حظيرة في مطار المحرق لطائرة الادميرال وتجهيزات في الجفير تستوعب على الأقل ما مجموعه 500 من أفراد القوات الأمريكية.

إن قصة اتفاقية الجفير مابين ديسمبر 1971 وتاريخ إنهائها من قبل حكومة البحرين في أكتوبر 1973 تعكس بشكل مثير وضع الولايات المتحدة في الخليج. وحيث إن القيادة الأمريكية للشرق الأوسط لم تفكك تجهيزاتها، فان الاتفاقية باقية فعلياً، اما المناقشة التالية فانها تستند إلى الإتفاقية كما هي في واقع الامر.

وبالرغم من إن البحرين تتسلم إيجاراً سنوياً من البحرية الأمريكية لاستخدامها هذه التجهيزات والتي هو في الواقع أقل بكثير مما يعتقد، فإن للاتفاقية التنفيذية الأمريكية البحرينية أبعاد سياسية تسببت في إحراج البحرين سياسياً في الداخل والخارج. لقد تم التفاوض بشأن الاتفاقية مع الادميرال مارمدوك جريشان باين (**Admiral Marmaduke Gresham Bayne**) وهو قائد سابق للقيادة الأمريكية في الشرق الأوسط، وجون كاتش **(John Gatch)** أول قائم بالأعمال في البحرين(ح ح). وفي تعليق له على الوجود الأمريكي في البحرين علق الأدميرال المتعاقد باين بأن رسالة البحرية الأمريكية الرئيسية في البحرين هي القيام بزيارات دورية لبلدان المنطقة والتي ستسهم بدورها في التفاهم والتعاون فيما بين شعوب المنطقة.

وأضاف الأدميرال باين نشاطات البحرية الأمريكية في الخليج هي في الاطار الأوسع للسياسة الأمريكية الخليجية القائمة على علاقات الانسجام والصداقة والتعاون فيما بين الحكومات والشعوب في الخليج وتعزيزها(15). وقد عبر الادميرال روبرت هانكس والذي خلف الادميرال باين عن رؤية

ح ح ـــ من اجل الاطلاع على التغطية الصحفية للاتفاقية ما بين الولايات المتحدة والبحرين حول الجفير، أنظر: United States and Other International Agreements, Vol. 22, pp. 2189, TIAS 7263.

مشابهة[16]. ويتوجب الإشارة إلى إن هذه الزيارات تغطي مساحة واسعة تمتد من باكستان حتى إفريقيا بما في ذلك المحيط الهندي وبحر العرب وخليج عمان والخليج العربي والبحر الأحمر .

وبالرغم من التوقيع على اتفاقية الجفير في 23 ديسمبر 1971 فإنه لم يجر كشفها إلا بتاريخ 7 يناير 1972 وقد لعب عاملان على الأقل في هذا التأخير وهما حساسية البحرين لمسألة الوجود الأمريكي في الجزيرة والثاني رغبة الحكومة الأمريكية للتقليل من أهمية الاتفاقية آملة بأن ذلك سيجنبها المواجهة مع مجلس الشيوخ في لجوئها إلى اتفاقية تنفيذية وهو تكتيك لم ينجح[خخ]. وقد تسبب الإعلان عن الاتفاقية في إغضاب لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ، التي كان يرأسها السناتور المتشكك ج وليام فوليبرايت.

جرى تضخيم الاتفاقية في العالم العربي بأكبر من حجمها بحيث اضطر وزير خارجية البحرين الشيخ مبارك إلى عقد مؤتمر صحفي بتاريخ 15 يناير 1972 للتقليل من الأبعاد السياسية للاتفاقية وجادل بالقول إن الاتفاقية تجارية محضة وأن استقلال البحرين وسيادتها لن يمسا. أشار إلى القول إن الاتفاقية لا تتطلب التزاماً عسكرياً أو سياسياً وأن البحرين تحتفظ بحق إنهاء الاتفاقية في أي وقت دون مترتبات. وذكر أن هناك فوائد مؤكدة للاقتصاد الوطني وانه لا يوجد في الميناء حينها سوى سفينة القيادة[17].

ذكر وزير الخارجية في المؤتمر الصحفي أيضا أن دولة البحرين تأسف للطريقة التي ضخمت فيها الصحافة العلاقات الأمريكية البحرينية. كما ذكر حينها في الصحافة إن العلاقات الأمريكية البحرينية تعود إلى ربع

خ خ ــ فيما يتعلق بحساسية البحرين حول هذا الموضوع، أنظر: الريس، رياض، صراع الواحات والنفط، ص 325.

قرن عندما بدأت السفن الأمريكية باستخدام موانئ البحرين للتزود بالوقود، وبعد إنهاء المعاهدة البريطانية البحرينية طلبت الولايات المتحدة من حكومة البحرين الاستمرار في تقديم تلك التسهيلات والخدمات والتي ليست لها أبعاد عسكرية أو دفاعية. وقد شددت الحكومة على أن هذه الاتفاقية لاتهدد سيادة واستقلال البحرين كما إنها لا تؤسس لقاعدة عسكرية أمريكية أو وجود عسكري أمريكي. كما شدد وزير الخارجية على عدم توقيع البحرين على أية اتفاقية أو معاهدة سرية مع الولايات المتحدة[18].

ويبدو أن الاهتمام الأمريكي المفاجئ بالخليج إثر أزمة الطاقة (النفط) قد خلق نوعاً من القلق لدى حكومة البحرين حول الوجود الأمريكي في الجفير. ومما سرع بهذا القلق هو تواتر مقالات وخطابات في الصحف والإذاعات العربية طوال شهري إبريل ومايو 1973 تدعي عن محاولات أمريكية لإيجاد مواطئ قدم لها في الخليج[دد]، وبغض النظر عما إذا كانت هذه الادعاءات صحيحة أم لا فإن ذلك غير مهم للقارئ العربي العادي، إلا أنها شكلت صورة معينة في أذهان القراء، كما أن الارتباط بهذه الصورة في ذهن القارئ لا يحمل أي أهمية، بغض النظر عن مدى عدم صوابية السابق أو صوابية اللاحق.

دد ــ للاطلاع على نماذج لهذه التعليقات الصحفية، أنظر الاسبوع العربي، بيروت، 2 أبريل 1973 ص 23-29 والمقال عبارة عن تعليق حول تعيين هولمز المدير السابق لوكالة المخابرات الاميركية، كسفير للولايات المتحدة لدى طهران وكان المقال بعنوان: القادم الجديد من خليج الخنازير إلى خليج الذهب الاسود. وعلى غلاف المجلة صورة هولمز على خلفية شعار وكالة المخابرات المركزية وخارطة السعودية فيما جرى رسم حرف (i) على شكل خنجر يطعن السعودية فيما حرف (A) شكل حفار نفط. أنظر مقال صدى الاسبوع: محاولات إيران للسيطرة على مياه الخليج، 15 ابريل 1973 ص 16-18. وكذلك مقال في الهدف (الكويت) مؤامرات واشنطن لتحويل الخليج إلى فلسطين في أبريل 1973. وكذلك صدى الاسبوع، 24 ابريل 1973.

فرض تزايد الاهتمام الأمريكي بالخليج على حكومة البحرين إعادة النظر وتقييم اتفاقية الجفير، وهناك عدة عوامل ستؤثر على القرار المحتمل للبحرين في إعادة نظرها في هذه الاتفاقية وأولها ضآلة المبالغ الذي تتسلمها حكومة البحرين مقابل التسهيلات التي تقدمها للبحرية الأمريكية في الجفير وبالتالي فان الفائدة المالية لتسهيلات الجفير قليلة جداً. إضافة إلى ذلك فان حكومة البحرين عندما وقعت على الاتفاقية في العام 1971 قد أبدت رغبتها في الحصول على المساعدات التقنية الأمريكية بحيث تعوض عن ضآلة ذلك الإيجار، إلا أن المساعدة الفنية التي كانت البحرين تتلقاها كانت مدفوعة الثمن من قبل البحرين، ومن ناحية ثالثة، وبموجب الدستور الجديد فانه يتوجب عرض أي اتفاقية أو معاهدة دولية ترتبط بها البحرين لمصادقة المجلس الوطني (المادة 37 من الدستور)، مما يعني انه يتوجب على السلطة التنفيذية ممثلة بالحكومة أن تقدم للمجلس الوطني مبررات مقنعة حول الفوائد المؤكدة لمثل هذه الاتفاقية. وأخيراً فإن تزايد العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البحرين ودول الخليج الأخرى مثل الكويت لها تأثير أكبر من التوجه لتقديم تسهيلات في الجفير.

وفي ضوء ماذكر، فلن يكون مفاجئاً أن تتخذ البحرين موقفاً أكثر صلابة تجاه الاتفاقية وكان الخيار العملي المتاح للبحرين يشمل ما يلي:

1 ـ المطالبة بإيجار أعلى.

2 ـ المطالبة بمساعدة فنية معينة بدون مقابل.

3 ـ الاستمرار في إمداد السفن الأمريكية بالخدمات المطلوبة مقابل مبلغ معين بدون تقديم تسهيلات على البر، بمعنى أن تبحث البحرية الأمريكية عن ميناء إقامة بديل.

وبالرغم من الاحتمالين الأكثر تطرفاً، وهما الإبقاء على الاتفاقية الحالية كما هي أو الطلب من الولايات المتحدة تفكيك وجودها فوراً،

وبالكامل، فان استمرار الانتقاد العربي للدعم الأمريكي لإسرائيل خلال حرب أكتوبر 1973 يجبر البحرين على رد فعل، رغم كون البحرين بلداً صغيراً وضعيفاً. وقد عبرت البحرين الولايات المتحدة أن الغاء تلك التسهيلات في الجفير ليس بالامر الضاغط كثيراً، ومن المتوقع أن اتفاقية تفاهم جديدة يمكن التوصل اليها، حيث يمكن للولايات المتحدة اعادة تأكيد حاجتها لاتفاقية الجفير، ويمكن للولايات المتحدة أن تدفع مبلغاً مع الفوائد مما يمكن البحرين أن تعتبره تسوية للموضوع.

وفي زيارته التي استغرقت يومين للبحرين 2 ـ 3 يوليو 1972، أعرب وزير الخارجية الاميركي، وليم روجرز، عن رغبة الولايات المتحدة في استتباب الامن والاستقرار في المنطقة، وأن اقامة أوثق العلاقات بين شعوب المنطقة يشكل المساهمة الاساسية في تأمين هذا الاستقرار والأمن. كما أشار وزير الخارجية الاميركي بأن بلاده ترغب في التعاون مع دول المنطقة لأقامة حكومات مستقرة وناجحة فيها. وأكد مجدداً بأن الولايات المتحدة ليس لديها قاعدة بحرية في البحرين، وإنما مجرد تسهيلات[20].

وقد رافق وزير الخارجية الامريكي في زيارته للبحرين جوزيف سيسكو، مساعد الوزير لشؤون الشرق الادنى وجنوب آسيا، وفي معرض تأكيده على المصالح الاميركية في الخليج، أعلن جوزيف سيسكو عن رغبة الولايات المتحدة لاقامة علاقات صداقة وتعاون كضمان للامن والاستقرار في هذه المنطقة.

ومن الواضح إن للولايات المتحدة رؤية محددة تجاه أمن الخليج الإقليمي. فبالنسبة لمخططي السياسة الأمريكية فإن الخليج بالنسبة لهم يحتوي على عاملين أساسيين، فمن جهة يحتوي على أكبر إحتياطي نفطي في العالم، ومن ناحية أخرى فهو امتداد للمحيط الهندي. بالإضافة إلى ذلك فان الولايات المتحدة ليست القوة العظمى الوحيدة التي تصل إلى الخليج

فهناك قوتين أخريين وهما الاتحاد السوفييتي وإلى حدما الصين، مما يعني أن هناك إمكانية لنشوب نزاع أمريكي سوفياتي حول المنطقة بشكل متزايد(ذذ).

أما رؤية الاتحاد السوفييتي لأمن المنطقة قد تم التعبير عنه في إجراءين متوازيين. فلقد توصلت موسكو إلى اتفاقية صداقة مع إيران، القوة الأكبر في الخليج، كما تم تطوير العلاقات السوفياتية مع كل من العراق والهند، كما أن السياسة السوفييتية ــ الهندية قد أثمرت في إقامة دولة بنجلادش مما أضعف، ليس فقط النفوذ الأمريكي في المنطقة وإنما مصداقية التحالف الأمريكي الباكستاني. كما أن الاتحاد السوفييتي قد دعم من خلال العراق معظم الحركات الثورية في المنطقة بما في ذلك جبهة تحرير بلوشستان التي تدعو إلى تحرير بلوشستان من كل من إيران والباكستان. ولا شك أن أي تقسيم لإيران سيفيد العراق الذي هو في نزاع دائم مع إيران في حين إن تقسيم الباكستان يخدم مباشرة الهند (رر).

تدل المجادلات السابقة أن هناك امكانية لنشوء متاعب في الخليج، ومما يفاقم من احتمالات هذه المشاكل خطورة أزمة الطاقة في الولايات المتحدة وتصميمها على ضمان احتياجاتها من النفط.

ذذ ــ صدى الاسبوع 4 يوليو 1972 والاضواء 6 يوليو 1972. جرى انتقاد تصريحات وزير الخارجية الاميركي روجرز بقوة في كلا الصحيفتين.

ر ر ــ من أجل مراجعة ممتازة للاتجاهات المستقبلية في الخليج، أنظر الحوادث (بيروت) 15 ديسمبر 1972 ومؤلف المقال هو أحد كتاب المجلة والمدير السابق لدائرة الاعلام في البحرين (محمد جابر الانصاري).

الفصل السادس:

نحو بنية ديمقراطية: المجلس التأسيسي

خطاب الديمقراطية: الحكومة والمواطن

في خطابه الاول بعد الاستقلال، وفي مناسبة العيد الوطني في 16 ديسمبر 1971، أشار الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة إلى الحاجة الملحة للدستور. وركز على أن دستوراً حديثاً هو شرط أساسي للتنظيم السياسي للدولة. إن مثل هذا الدستور سيحمي وحدة المجتمع وتماسكه ويشكل ضمانة لحصول المواطنين على حقوقهم الأساسية في التعليم والعمل والرفاه الاجتماعي والصحة وحرية التعبير. كما أنه سيوفر للناس حق المشاركة في إدارة شؤون بلادهم في إطار من الشرعية والدستورية[1].

صرح الأمير في ذات الخطاب انه فوّض مجلس الوزراء الإعداد لدستور عصري للبلاد يضمن هذه الحقوق والحريات. وبالرغم من أن المسؤلين أشاروا لاحقاً إلى الدستور فان خطاب الحاكم هو أول التزام علني من قبل الحكومة بدستور مكتوب. وقد أشار الالتزام إلى تحرك أسرة آل خليفة لتمدين وتحديث حكمهم القبلي وبالتالي محاولة إقامة حكم على أسس شرعية بدلا من النظام التقليدي الاوتوقراطي القبلي. إن قرب البحرين من الكويت والعلاقات الحميمة ما بين آل خليفة في البحرين والصباح في الكويت جعلت من المنطقي أن تقتدي البحرين بالتجربة الدستورية الكويتية والتي بدأت منذ العام 1962. وقد شكلت الوصفة الدستورية الكويتية مع بعض التعديل دليل مغامرة البحرين نحو الحكومة الدستورية.

يمكن رصد صياغة المصالح الخاصة المتعلقة بالدستور والتي أشار إليها الحاكم في خطابه الرسمي من خلال سلسلة من المقابلات الصحفية التي ظهرت في الأضواء الأسبوعية البحرينية في بداية العام 1972، فقد قام بتلك

المقابلات الصحفي المعروف محمد الشيراوي وساعده صحفي الأعداد السابق نهاد قصاب(2).

تحت عنوان سلسلة المقابلات: ماذا يريد الشعب من الدستور، أجرى الشيراوي مقابلات مع ممثلي التجار ورجال الأعمال من العائلات المرموقة وخريجي الجامعات والطبقة الوسطى من التجار ورجال الأعمال والذين يعتبرون أنفسهم "الانتلجنسيا" والنساء. وقد خطط الصحفي لمقابلة ممثلي العمال كذلك لكن الاضطرابات العمالية التي اندلعت في مارس 1972 وتوتر الجو السياسي حال دون إكمال الخطة الأصلية[أ].

عكست وجهات النظر التي تم الحصول عليها عن السن، الوضع الاجتماعي، وجنس المتحدثين، ومن المفيد القول أن العدد الكبير ممن جرت مقابلتهم أضحوا لاحقاً أعضاء في المجلس التأسيسي أما بالانتخاب أو بالتعيين أو كونهم وزراء[ب]. وفي مجتمع البحرين حيث الناس منقسمة أساساً إلى طبقتين وهما التجار والعمال فان طريقة صياغة المصالح وتكتلات المصالح تفترض مغزى خاصاً، خصوصاً أن هذه المصالح لها علاقة بإعداد الدستور، وهو أول وثيقة ملزمة تحكم التقسيم الوظيفي للسياسة.

إن الآراء الواردة في مقالات الصحيفة تخترق الوسط السياسي في البحرين ومجموعة المصالح المرتبطة بذلك بدءاً من الإبقاء على الوضع الراهن الذي يدفع به آل خليفة حتى دستور ديمقراطي يصوغه ممثلون منتخبون من الشعب. وبالرغم من ذلك فمما له دلالة ومغزى في هذه

أ ـــ نشرت هذه المقابلات في سبعة مقالات، تعكس اثنتان منها وجهة نظر التجار، واثنتان وجهة نظر المثقفين وواحدة تعبر عن وجهة نظر العموم، ومقابلة واحدة مع وزير العدل ومقابلة أخيرة مع امراة.

ب ـــ أجريت لاحقاً مقابلات مع الذين رشحوا أنفسهم لانتخابات المجلس التأسيسي من قبل ذات الصحفي في أكتوبر ونوفمبر لعام 1972 حيث طرحوا فيها القضايا التي أوردوها في برامجهم الانتخابية، الاضواء، اكتوبر 1972.

المقابلات هو أنه بالرغم من الانقسام الاجتماعي الاقتصادي والأيديولوجي فيما بين من أجريت معهم المقابلات، ورغم التباين الكبير فيما بين المصالح الخاصة فقد كان هناك توافق على كثير من القضايا التي شكلت القاسم المشترك لهذه الفئات. وقد شملت 1- الحاجة إلى دستور 2- الاعتراف ولو بشكل مواربة أحيانا بالحاجة إلى المشاركة الشعبية. 3- الاعتراف بوجود فجوة كبيرة بين حكومة آل خليفة والشعب 4- اعتراف متبادل بأن هناك جداراً من عدم الثقة والشكوك يفصل الحكومة عن الشعب.

أشار أحمد فخرو وهو أول من جرت مقابلته من ضمن خمسة من ابرز التجار إلى عدد من النقاط أبرزها أن البلاد بحاجة ماسة إلى التعاون بين الحكومة والشعب أكثر من حاجتها إلى دستور. وأشار أن لا تقتصر الحكومة في استماعها إلى طبقة واحدة في المجتمع ويتوجب أن يشارك جميع الناس في عملية الحكم. ورفض فخرو التعبير برأيه عن ضرورة توقف مسلسل استخدام الشرطة لوسائل غير شرعية ضد المواطنين، أو أن يمنع الدستور مثل هذه الوسائل مثل الأبعاد والنفي. وأضاف بأن التجار حصلوا باستمرار على الدعم الجيد من الحكومة وخصوصاً في ظل قيادة الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة[3]. أما التاجر البارز إبراهيم خليل كانو فقد أكد انه يتوجب معاقبة كل شخص يخرق القانون ولكنه لا يتوجب نفي أي مواطن من البلاد بغض النظر عن جريمته. كما أكد أن البحرين غير مهيأة بعد للأحزاب السياسية[4]. أما أحمد الزياني فقد اتخذ موقفاً أكثر تحمساً تجاه الدستور باعتباره شرطاً لازماً وانه يمثل الأساس الداعم للاستقلال الوطني. وبالرغم من ذلك فقد أشار الى ان وجود حكومة حكيمة ومتنورة سوف تضع الدستور وأنه مهما قررت الحكومة فسوف يكون لصالح البلاد. وعبر بقوة عن اعتقاده الراسخ بأنه يتوجب عدم نفي أو أبعاد المواطنين لأي سبب من الأسباب[5].

ويشترك التاجر يوسف المؤيد في رؤية بقية التجار الكبار في دعمه للابقاء على الوضع كما هو حيث أكد إنه ليس من بحريني يريد استبدال

حكامه الحاليين بحكام آخرين ولكنه انتقد حصر السلطات جميعا بيد رجل واحد. وأضاف بأنه مهما بلغت كفاءة وحكمة شخص ما فإنه ليس قادراً على المعالجة والحكم بصحة على كل مشكلة. كما اعترف أنه من الضروري للشعب المشاركة في صياغة دستورهم حتى يشعروا بالالتزام به(6).

إضافة إلى المجموعة الصغيرة من كبار التجار ورجال الأعمال فإن في البحرين طبقة وسطى ناجحة من رجال الأعمال يشتغلون بتجارة الأثاث والبقالات ووكلاء التجهيزات المنزلية والصيادلة. وتؤمن هذه الطبقة أيديولوجيا بالبرجماتية والبرجوازية الوطنية، ونوع من الخطابة حول الليبرالية الاقتصادية الاجتماعية. وقد كشفت هذه المقابلات أيضاً عن وعي حقيقي بالمشاكل الاقتصادية الاجتماعية للإنسان العادي. وقد أجمع من جرت مقابلتهم بتأييدهم ومساندتهم لأي برنامج حكومي لدعم الرفاه والعدالة الاجتماعية.

يعتبر جاسم مراد وهو أول من جرت مقابلته من هؤلاء وجرى انتخابه لاحقاً إلى المجلس التأسيسي أفضل من يمثل هذه الطبقة وأكثرهم ليبرالية حول القضايا الاجتماعية. فبالنسبة له فإن الاستقلال يعني تحرير المواطن البحريني لنفسه من الهيمنة الأجنبية وأنه على عتبة المشاركة في حكم بلاده. كما أنه يؤمن بضرورة الترخيص للأحزاب السياسية وإلا فان هناك خطر قيام الحركات السرية. كما أكد ضرورة أن يتضمن الدستور بنوداً واضحة حول الحريات واستقلالية القضاء وحق العمال في إقامة نقابات(7).

عبر رسول الجشي وهو خريج صيدلة من الجامعة الأمريكية في بيروت ولعب لاحقاً دوراً مهماً كأحد نواب الشيعة الليبراليين، عن وجهة نظر مماثلة لتلك التي طرحها مراد. وفي تعليقه على التجربة الدستورية ذكر الجشي أن التغيير الأساسي يتمثل في العلاقة ما بين الحكم والشعب. فإذا أصبحت طبيعة الحكم الجديد ديمقراطية فان الأجواء ممهدة للتكتلات السياسية في المجلس لتؤدي دورها كمعارضة موالية. كما يتوجب على الدستور ضمان الحقوق الديمقراطية الأساسية. وعلق على السياسة الخارجية بأن موقع البحرين

الاقتصادي والجغرافي يفرض عليها موقفاً معتدلاً في السياسات الدولية، لكنه يتوجب أن لا يمنعها من اتخاذ مواقف محددة وخصوصاً في القضايا العربية[8].

كما عبر علي راشد الأمين عن مواقف مشابهة خصوصاً حول القضايا العربية علماً انه تاجر خضروات في المنامة ورشح نفسه للمجلس التأسيسي لكنه لم ينجح. وحول مستقبل البحرين السياسي فقد عبر عن أمله في أن يفرز الدستور الجديد نظاماً برلمانياً ديمقراطياً يضمن للشعب مشاركة نشطة في حكم البلاد، وان تتجاوب الحكومة مع تطلعات أبناء الشعب. وحول طريقة الانتخاب ورد الفعل تجاه الاستقلال مؤخراً فقد ذكر إن انتخابات مباشرة وحرة هي وحدها السبيل لضمان المشاركة الشعبية في عملية الحكم. كما شدد على أهمية وجود معارضة مخلصة كضرورة حتمية. لكنه عبر عن أسفه في أنه باستثناء تغيرات طفيفة في جهاز الحكومة فإن المواطنين لا يلمسون تغييراً في حياتهم اليومية منذ الاستقلال. وبالنسبة للسياسة الخارجية فهو يحبذ التعايش السلمي مع التعاون الوثيق بين البحرين ودول الخليج الأخرى. كما أكد ضرورة أن تتجه البحرين نحو التصنيع ولابد من تقديم كافة أشكال الدعم والتشجيع للصناعات المحلية[ت].

هناك توافق في آراء التجار وغيرهم حول أهمية وضع ضمانات للحريات الفردية والسماح للمواطنين بدور أكبر في حكم البلاد. ويعتقد إبراهيم اسحق صاحب شركة الشرق الأوسط للتجارة بضرورة أن يتضمن الدستور جميع الحريات الشخصية[9]. أما عبدالرحمن تقي، صاحب شركة آسيا التجارية، فقد أصر على ضرورة ان يتضمن الدستور كل الحريات، والحقوق والضمانات الاجتماعية الموجودة في الدساتير الأخرى[10].

ت ــ الاضواء، 10 فبراير 1972، في 8 مايو 1973، انتخب الأمين رئيسا لنادي اتحاد الشباب في المحرق.

خلافاً للتجار والعمال فان خريجي الجامعات البحرينيين يجدون أنفسهم في موقف غريب فهم يعتبرون أنفسهم النخبة المؤهلة لصياغة السياسات العامة في البحرين وبالتالي مركز الأفكار الليبرالية في البلاد. لكن الواقع هو أن معظم هؤلاء الخريجين هم موظفون في الدولة مما يعني أنهم في موقع اتخاذ القرار ضمن البيروقراطية الحكومية. لذا فان إشكالية المثقفين هو الظهور بمظهر الليبرالي خلال اللقاءات الاجتماعية في نادي الخريجين وفي ذات الوقت وبحكم وظائفهم ومواقفهم في الجهاز البيروقراطي للدولة فانهم يدعمون الطبيعة التقليدية القبلية لحكم أسرة آل خليفة.

وبالرغم من هذه المصالح المتضاربة فان المقابلات التي أجراها الشيراوي مع الخريجين تعكس بقوة صورة الليبرالية في دعمها لقضايا مثل المشاركة الشعبية في الحكومة والحريات الفردية والضمانات الدستورية. وإذا أخذنا حالة عشوائية مثل حسن زين العابدين (خريج اقتصاد عام 1967) فقد أصر على أنه يتوجب كتابة الدستور من قبل لجنة من البيروقراطيين والخبراء القانونيين وممثلي الأندية والجمعيات الوطنية، ويتوجب بعدها طرح الدستور في استفتاء عام. وكبقية الناس شدد على أن يحتوي الدستور على الضمانات بالحريات الفردية الأساسية وفصل السلطات وقضاء حر مستقل[11].

أما الشيخ عبد العزيز بن محمد الخليفة (خريج آداب 1956) ووزير التربية والتعليم ورئيس نادي الخريجين فقد أصر على أن الاستقلال يعني ضرورة أن يقوم البحرينيون بإيجاد أجواء إيجابية لتطوير الحريات والديمقراطية. وعبر عن أمله في أن تتم كتابة الدستور بالتعاون ما بين لجنة تمثل الشعب ومجموعة من الخبراء القانونيين العرب. كما عبر عن دعمه القوي لاحتواء الدستور على ضمانات للحريات الفردية[12].

أما أفصح من عبر عن المثقفين فهو السيد محمد جابر الأنصاري (ماجستير آداب 1965 ويحضر للدكتوراه في الجامعة الأمريكية ببيروت)

ومدير الأعلام سابقاً في مقابلته مع الأضواء[13] حيث قدم تحليلاً عميقاً حول مستقبل الحياة الدستورية في البحرين، والواجبات والمسؤوليات والضمانات المرتقبة.

كان اهتمامه منصباً على ضرورة أن يتيح الدستور لجميع الطبقات فرصة الحصول على العدالة الاجتماعية والتقدم الاقتصادي. كما شدد على ضرورة أن تكون العدالة الاجتماعية والفرص الاقتصادية داعماً أساسياً للحياة السياسية وأن يحمي الدستور الإنسان العادي من استغلال طبقة التجار[14]. أما النقطة الثانية التي أشار إليها فتتعلق بضرورة ضمان الدستور للمشاركة الديمقراطية في عملية الحكم من قبل غالبية الناس، وان لا يسمح لكبار التجار بالسيطرة على المجلس التأسيسي، لأنهم بنظره سيدمرون، إذا لزم الأمر، التوازن الديمقراطي. أما النقطة الثالثة فهي إن بناء الديمقراطية يتطلب مشاركة نشطة من المجتمع كله بطريقة عقلانية وتدريجية وهادئة . أما رؤيته لإعداد الدستور فيجب أن تتم على مرحلتين: 1 ــ كتابته من قبل لجنة من الخبراء الدستوريين. 2 ــ عرضه على الناس وخصوصاً صناع الرأي العام لمعرفة رأيهم فيه. كما تمنى أن يسمح للمعارضة الموالية بالعمل، ودعى الناس أن يتمسكوا بالوحدة الوطنية وتكريس أنفسهم لضمان تجربة البحرين الديمقراطية.

شدد العديد من الخريجين على الحاجة إلى الشعور بالتحرر من استغلال الطبقة التجارية. أكد غازي رضي الموسوي (خريج تجارة 1967) أنه يتوجب أن يعبر الدستور عن تطلعات وآمال الناس، وأن يكتب من قبل المجلس الدستوري أو لجنة منتخبة بشكل حر من قبل الشعب، تساعدها لجنة من الخبراء الدستوريين. وأشار إلى ضرورة أن يضمن الدستور حرية التعبير والتفكير وحق العمال في إقامة نقابات. وأن يدعم الدستور العدالة الاجتماعية بحماية المواطن العادي من الاستغلال من قبل طبقة التجار

ورجال الأعمال القوية، وأن ينص على فصل السلطات. كما يرى إن قيام معارضة مخلصة حتمية يتوجب تقبلها[15].

ومن أطرف المقابلات تلك التي تمت مع حسن الستراوي، موظف سابق في بنك، حيث قدم مقارنة شيقة ما بين تجربتي للكويت والبحرين الدستوريتين قائلا إن تجربة الكويت الدستورية ليست بالضرورة نموذجاً مثالياً للبحرين. وأشار إلى أن البحرينيين لا يتحدثون بصراحة لخوفهم من إجراءات الحكومة الانتقامية، وبالتالي فإنه من الضروري إقامة حكومة دستورية ديمقراطية تستند إلى الشرعية ومجلس منتخب شعبياً. ويتوجب أن تكون السلطة التنفيذية محاسبة أمام السلطة التشريعية وان يكون هناك جهاز قضاء مستقل وأحزاب سياسية[ث].

أما علي سيار، صاحب ورئيس تحرير صحيفة صدى الأسبوع الأسبوعية وعضو المجلس التأسيسي لاحقاً ومحمود المردي صاحب ورئيس تحرير الأضواء الأسبوعية، فقد كانا رجلين يتمتعان بموقف قيادي يحسدهم عليه الكثير من المثقفين، فمن خلال موقعهما الصحفي في قلب العملية الجارية للتواصل المجتمعي، وبالنسبة للحياة السياسية في البحرين، يحبذ علي سيار إجراء انتخابات حرة مباشرة وتشكيل نوع من الحكومة الديمقراطية، وألمح إلى أن مواطناً خائفاً هو مواطن غير فعال ولن يعمل في النهاية أي شي بل سيشكل عبئاً على الدولة[16].

أما محمود المردي والذي ترشح للمجلس التأسيسي ولم ينجح فيرى أن للمشاركة الشعبية في الحكومة بديلين، أما الثقة والمصارحة المطلقة والتي تقبل ما يترتب على طريقة الانتخابات الحديثة أو الانسحاب إلى انتخابات

ث ـــ جرى اعتقال الستراوي بعد نشر هذه المقالة، وجرى استجوابه حول آرائه السياسية وخصوصاً تلك التي عبر عنها في المقابلة، لكنه وخلال مقابلة لاحقة ما بين الشيخ محمد بن مبارك الخليفة، وزير الاعلام سابقاً، وكلا من رئيس تحرير الصحيفة وكاتب المقال، ذكر الشيخ محمد أن الاعتقال لم يكن بسبب الآراء التي عبر عنها الستراوي في حين جرى اطلاق سراحه لاحقاً.

مرتبة كما هو الحال في معظم الدول العربية، ويأمل المردي في دستور بسيط مفهوم بسهولة من قبل الجميع من عمال ومثقفين وطلاب ومزارعين. كما شدد على أنه يتوجب أن تكون اللجنة أو المجلس المناط به إعداد الدستور منتخباً من الشعب[17].

عبرت المرأة عن وجهة نظرها باهتمامها الشديد لوضعها، على أن ينص لدستور على مساواتها مع الرجل وإنصافها. لكن من جرت مقابلتهن وهن ثلاث صحفيات وسكرتيرة ومدرسة أكدت على ضرورة الاهتمام بقضايا الأسرة البحرينية في الدستور المؤمل. ودعت صفية دويغر وهي مديرة المعهد العالي للمعلمات النساء البحرينيات للنضال من أجل حقوقهن وأن لا ينتظرن الرجال للنضال عنهن[18].

أما النساء الأخريات اللواتي جرت مقابلتهن فقد كن قاطعات في تصريحاتهن، فالسيدة ليلى خلف وهي واحدة من امرأتين جرى تعيينها في العلاقات الخارجية بوزارة الخارجية، ترى أنه يتوجب أن يضمن الدستور حقوق المرأة البحرينية[19]. وتعتقد بهية الجشي وهي صحفية ومذيعة في الإذاعة بأنه يتوجب أن يضمن الدستور فرصاً للمرأة مساوية للرجل وبالتالي استعادة آدميتها المهدورة[20].

أما الشيخة طفلة الخليفة وهي صحفية فتأمل أن يضمن الدستور للمرأة حقوقها الأساسية وفرص عمل وحماية حقوق المرأة في المنزل ومنع الآباء من حرمان بناتهم من التعليم، وتحديد قانون حول الزواج والطلاق ومنع استخدام الدين كذريعة لعبودية المرأة في العائلة والحد من تعدد الزوجات وتحريم الإساءة اللفظية والجسدية للمرأة. كما أصرت على الحقوق السياسية الكاملة للمرأة[21].

يتوجب الإشارة هنا انه بالرغم من الاطروحات الممتازة للنساء المتعلمات من أجل المساواة السياسية فقد حرمهن القانون الصادر عن المجلس

التأسيسي من الحق في التصويت ومن المشاركة في الحياة السياسية في البلاد. وسوف نتوسع في هذه النقطة في الفصل السابع .

يمكن تمييز أربع وجهات نظر من خلال هذه المقابلات، وهي:

أولا: وجهة نظر كبار السن والأغنياء من التجار وتتلخص في خمس نقاط:

1 ـ الحاجة إلى دستور

2 ـ الحاجة إلى نوع غامض من المشاركة الشعبية في حكم البلاد رغم انهم يرون أن يتم وضع الدستور من قبل الدولة.

3 ـ أن يتمتع التجار بعلاقات جيدة مع الحكومة.

4 ـ أن البلاد غير مؤهلة بعد للمشاركة السياسية أو وجود معارضة مخلصة، رغم أن جميع من جرت مقابلتهم امتدحوا الوعي السياسي المرتفع لشعب البحرين.

5 ـ وافقوا بقوة بأنه لا يتوجب نفي أو إبعاد المواطن البحريني لأي سبب كان.

أما فئة التجار المتوسطين والذين جرت مقابلتهم، فقد كانت لهم وجهة نظر مشتركة حول بعض القضايا:

1 ـ إنهم أكثر تسامحاً لفكرة المعارضة المخلصة ولكنها ليست بالضرورة أحزاباً سياسية .

2 ـ إنهم يحبذون نوعاً من المشاركة الشعبية في صياغة الدستور.

3 ـ يتوجب أن يضمن الدستور بوضوح الحريات الفردية وشكلاً ديمقراطياً للحكم .

4 ـ وافقوا على إعطاء المرأة حق التصويت.

5 ـ أكدوا على ضرورة إقامة جهاز قضائي للفصل في المنازعات الدستورية.

6 ــ فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، فهم يحبذون الاعتدال والتعايش السلمي وعلاقات أوثق مع دول الخليج.

7 ــ اقتصادياً يحبذون الاقتصاد الحر ويدعون لتشجيع الاستثمارات الأجنبية في البحرين مع ضوابط تحمي الرأسمال والصناعة المحلية.

أما المجموعة الثالثة من خريجي الجامعات، فهي تحبذ قضايا سياسية محدودة:

1 ــ يشعرون بحاجة عامة لشكل ديمقراطي للحكم يتضمن بداهة المشاركة الشعبية النشطة.

2 ــ هناك مطالبة عامة بدستور يضمن الحريات الفردية الأساسية بما يتوافق مع ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

3 ــ يدعون بشكل عام للعدالة الاجتماعية والثقة ما بين الحكومة والشعب وحكومة اكثر انفتاحا.

4 ــ ينتقدون بشكل عام نادي الخريجين لفشله في لعب دور أكثر إيجابية في سنوات تشكل تاريخ البلاد.

5 ــ يأملون في حياة سياسية انتخابية حيث هناك مكان للمعارضة المخلصة.

6 ــ يتوجب أن يمنح الدستور المرأة حقوقاً مساوية للرجل سياسياً واجتماعياً واقتصادياً.

أما المجموعة الرابعة فهي من النساء اللواتي جرت مقابلتهن فقد تعاطين فقط مع مشاكل المرأة في مجتمع يجري تحديثه، ويرون التالي:

1 ــ ضرورة أن ينص الدستور بصراحة على إنصاف المرأة.

2 ــ أن ينص الدستور على ضمانات لفرص متساوية للمرأة اجتماعياً واقتصادياً ونفسياً .

3 ــ يجب أن يعطي الدستور المرأة شعوراً جديداً بالكرامة.

دعا الحاكم في آخر أسبوعين من مايو1972 شخصيات بارزة تمثل الأندية والمنظمات الوطنية إلى قصره واستمع إلى آرائهم في افضل طريق لصياغة الدستور. لقد سبق أن قررت أسرة آل خليفة أن تتبع الطريق الكويتي وذلك بإنشاء مجلس تأسيسي يحصر دوره في إعداد الدستور. من هنا فقد تركزت المشاورات مع هؤلاء القادة على تركيبة المجلس. وتبلورت خلال المشاورات ثلاث وجهات نظر، هي: أن يتشكل المجلس من أعضاء تعينهم الحكومة، والثانية هي أن يكون منتخباً بالكامل، والثالثة تقوم على المناصفة مابين المنتخبين والمعينين. وقد تبنت الحكومة الاقتراح الثالث وعكفت على صياغة قانون يحكم المجلس التأسيسي المقترح[22].

جرى خلال هذه المشاورات وضع تصورات لعدد من مواد الدستور المرتقب من قبل الأسرة الحاكمة والتي جرى قبولها بشكل عام من قبل أغلبية السكان. وتشمل التالي:

أولاً: أن يتم منح الدستور من قبل آل خليفة لرعاياهم حسب الآية القرآنية "وشاورهم في الأمر"[ج].

ثانياً: لم يكن الدستور رداً حكومياً على مطلب شعبي محدد للمشاركة، ففي النظام القبلي للحكم فان كلا من مصادر السلطة والشرعية التقليدية والمدينية، هي القبيلة أو العائلة الحاكمة. ولم يجر خلال المشاورات التطرق إلى السيادة الشعبية ولم يجر حوار حول وضعية الأسرة الحاكمة وكونها رمزاً للسيادة. ليس قصدنا هنا مناقشة وظيفة الشورى كنظام للحكم والذي يستند على قيام الحاكم باستشارة وجهاء المجتمع رغم أنه غير ملزم باتباع ذلك، لكنه كان واحداً من افتراضات شرعية الحكم في نظام الحكم المديني

ج ــ اعيد اعتماد هذا المبدأ من قبل الحاكم في خطاب افتتاح المجلس التأسيسي في 16 ديسمبر 1972 في بث حي لاحتفال افتتاح المجلس التأسيسي في مقر بلدية المنامة، أنظر نص الخطاب في أخبار الخليج بتاريخ 18 ديسمبر 1972.

القبلي. وفي بحثه عن هوية جديدة فان دولة البحرين هي بالأساس امتداد لحكم آل خليفة[ح].

ليس المجتمع السياسي حاصل جمع الأفراد كما يقول أرسطو كما أنه ليس نسيجاً يسبق النضال الثوري ما بين المستعمرين والمستعمرين (بفتح العين)، كما يقول (فانون)، لكن المجتمع السياسي الجديد في البحرين هو نبتة لعملية سياسية بدأت حين كانت البحرين مرتبطة بعلاقات خاصة مع بريطانيا. هذه العمليات لاتتم في إطار قاعدة جماهيرية واسعة، لكنها تبدأ من قمة السلطة، وهي الدائرة المغلقة لآل خليفة، وفي هذا الإطار بدأ مخاض الدستور.

الوصفة القانونية

في 20 يونيو 1972 صدر القانون رقم 1972/12 المتعلق بتشكيل المجلس التأسيسي بهدف إعداد دستور للبلاد[23]. وبموجب هذا القانون فان المجلس التأسيسي يتشكل من 22 عضواً منتخبين بالاقتراع السري وعدد لا يزيد عن 10 أعضاء معينين بمرسوم إضافة إلى الوزراء بحكم مناصبهم (المادة 1)[خ].

وكما يوضح لنا الجدول (6ـ1)، فان المادة (3) قسمت البلاد إلى 8 دوائر انتخابية والتي قسمت بدورها بموجب القانون 13/الصادر في 19 يوليو 1972. إلى 19 دائرة فرعية وفي ضوء الجو السياسي السائد في البلاد وخصوصاً ما يقوم به جهاز المخابرات (القسم الخاص) من اعتقالات

ح ــ يستخدم الحاكم تعبير شعبي عادة في خطاباته ومفادها أن الدستور مكرمة اميرية من الحاكم.

خ ــ يتوجب ملاحظة ان هذا القانون هو نسخة طبق الاصل عن القانون الكويتي رقم 35 لسنة 1962 والذي فصل العملية الانتخابية للمجلس الوطني الكويتي وفي الحقيقة فقد استدعي الخبراء والدستوريين من الكويت الى البحرين للمساعدة في كتابة هذا القانون ومسودة الدستور. وبهذا يصبح العدد الاجمالي لاعضاء المجلس التاسيسي 42 منهم 22 منتخبا و8 معنيين و 12 وزيراً.

واستجوابات ونفي المعارضين. فقد اعتبرت المادة (5) من قانون المجلس التأسيسي ذات أهمية من قبل شخصيات قيادية في المجتمع. وتنص المادة أنه يمكن لأعضاء المجلس التأسيسي التعبير عن آرائهم بكل حرية خلال اجتماعات المجلس ولجانه دون مضايقات. وأضافت المادة أنه ما دام المجلس في طور الانعقاد فانه لا يحق استجواب أو تفتيش أو اعتقال أي من أعضائه دون إذن مسبق من المجلس إلا في حالة الجرم المشهود.

الجدول رقم6 ــ1

الدوائر الانتخابية للانتخابات المجلس التأسيسي

الدائرة	مقاعد الدائرة	المناطق	عدد الممثلين
الاولى	المنامة	1 ــ 6	8 (الاولى والثانية لكل منها ممثل واحد)
الثانية	جزيرة المحرق	7 ــ 11	6 (التاسعة لها ممثلين)
الثالثة (شمالية)	جد حفص	12 ــ 13	2
الرابعة (غربية)	البديع	14	1
الخامسة(جنوبية)	الجسرة	15	1
السادسة (الوسطى)	مدينة عيسى	16 ــ 17	2
السابعة	جزيرة سترة	18	1
الثامنة	الرفاع	19	1
المجموع		19	22

تشرح المادة (6) من القانون طريق إعداد الدستور حيث تنيط بمجلس الوزراء إعداد مسودة الدستور ضمن فترة أربعة اشهر من إصدار القانون (20 يونيو 1972) وتقديمه إلى المجلس التأسيسي في بداية اجتماعاته، ويقوم المجلس بوضع المسودة النهائية للدستور خلال ستة اشهر من بدء اجتماعاته في 16 ديسمبر 1972. وتعرض هذه المسودة على الحاكم لاقرارها.

تنص المادة (7) على إجراء انتخاب لرئيس المجلس في أول اجتماع له وفي ذات الوقت إقرار لائحة سير أعماله[د]. وتعرف المادة (8) توقيت وطريق اجتماعات المجلس، حيث يجتمع المجلس مرتين في الأسبوع بغالبية أعضائه وتؤخذ قرارات المجلس فيما يتعلق بالمسائل الدستورية بأغلبية الثلثين[ذ].

أوضح القانون بمرسوم رقم 1972/13 من يحق لهم التصويت والترشيح لانتخابات المجلس التأسيسي، وصدر بأمر أميري بتاريخ 16 يوليو 1972[24]. وحسب المادة (1) من هذه القانون فان يتوجب لمن يحق لهم التصويت في انتخابات المجلس التأسيسي أن يكون مواطناً بحرينياً، بلغ سن العشرين من العمر يوم الانتخاب. أما المواطنون المجنسون فيحق لهم التصويت إذا مضى على تجنيسهم ما لا يقل عن عشر سنين منذ إصدار قانون الجنسية الصادر في 1963 والذي ينكر فعلياً معاناة جميع المواطنين البحرينيين المجنسين. كما منع أفراد الشرطة والقوات المسلحة من التصويت[25]. وأخيراً تنص المادة (2) على حرمان المحكومين جنائياً من التصويت.

بالإضافة إلى كونهم مؤهلين كناخبين، فإنه يتوجب على المرشحين للمجلس التأسيسي أن لا تقل أعمارهم عن 30 عاماً يوم الانتخاب وقادرين على القراءة والكتابة جيداً باللغة العربية (المادة9)[ر]، ومن أجل أن يصبح الشخص مرشحاً رسمياً يتوجب عليه أن يتقدم بطلب إلى وزارة البلديات

د ـــ جرى في 16 ديسمبر انتخاب العضو المعين إبراهيم العريض كرئيس للمجلس وعضوين اخرين هما عبد العزيز الشملان وقاسم فخرو كنائبين للرئيس وأميناً عاماً على التوالي لكن المجلس استغرق أربع جلسات حتى أقر لائحته الاخيرة.

ذ ـــ استبدل المجلس في لائحته الداخلية أغلبية الثلثين بالأغلبية.

ر ـــ إن اشتراط إجادة القراءة والكتابة قد أتت بعد حالة عدم الاهتمام إثر انتخاب أحد الاعضاء شبه أمي للمجلس التأسيسي.

والزراعة يحمل توقيع 15 مواطناً على الأقل من منطقة سكنه. كما يتوجب عليه أن يدفع مبلغا قدره 25 دينار غير قابل للرد. ولا يتوجب إجراء انتخابات للدائرة الانتخابية إذا تساوى عدد المرشحين مع عدد المطلوبين كممثلين للدائرة الانتخابية، حيث يعلن فيها فوزهم بالتزكية (المادة ج)[ز].

إلا إن قانون المجلس التأسيسي قد أثار أسئلة عديدة كانت موضع اهتمام المرشحين المحتملين للانتخابات. ووجد المتحدثون بإسم الحكومة أنفسهم منغمسين في حوار مستمر في محاولتهم لتأكيد الجوانب الإيجابية للقانون. فمثلاً قدم المسؤولون الحكوميون قضايا مثل حرمان المرأة والمجنسين والشباب في من هم في سن 18-20 عاماً من حق الانتخاب باعتبارها من حقائق الوضع البحريني وليس كسياسة تقييد. وسنناقش ردود الفعل تجاه هذا القانون مباشرة

المجلس التأسيسي ورد الفعل الشعبي

جرت صياغة قانون المجلس التأسيسي والدستور على غرار الدستور الكويتي الصادر في 11 نوفمبر 1962 وقانون الانتخابات الكويتي الصادر في 12 نوفمبر 1962[26]، ويمكننا انتقاء بعض المواد لأهميتها على سبيل المثال للمقارنة بين القانون البحريني رقم 13 لعام 1972 المتعلقة بانتخابات المجلس التأسيسي والقانون الكويتي رقم 35 لعام 1962 المتعلق بالانتخابات للمجلس الوطني، إن المادة الأولى في كلا القانونين تحصر حق الانتخاب بالذكور وتحرم الإناث. ويحصر القانون البحريني حق الانتخاب بمن بلغوا 20 عاماً ولمن مضى على تجنيسهم 10 سنوات، في حين أن القانون الكويتي يمدد السن الانتخابي بـــ21 عاماً ولمن مضى على تجنسيهم 15 عاماً. وكلا القانون يحرمان العسكريين والشرطة من حق الانتخاب.

ز ـــ في الحقيقة فقد فاز خمسة مرشحين بهذه الطريقة في الدوائر الانتخابية 5،6،13،15،19.

وفيما يتعلق بالأهلية للترشيح فان القانون البحريني ينص على أنه يتوجب على المرشح أن لا يقل عمره عن 30 عاماً وإذا كان متجنساً فيتوجب أن يكون قد مضى على تجنسه 15 عاماً، منذ إقرار قانون الجنسية لعام 1963 (المادة 9). أما القانون الكويتي فيكتفي بالنص على انه يتوجب أن يكون المرشح ناخباً مؤهلاً وأن يرد اسمه في قوائم الناخبين (المادة19)[س].

إن كون قانون المجلس التأسيسي قد صيغ على غرار قانون الانتخابات الكويتي الذي يسبقه بعشر سنوات، مثّل أول سبب للاعتراض عليه. وقد أشار المعترضون إلى الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والديمغرافية بين الكويت والبحرين، وأبرزها ثلاثة فوارق هي:

أولا: إن ثروة البحرين محدودة جداً مقارنة بدخل الكويت الوطني، وحاجة البحرين للحصول على مساعدات مما يترتب عليه استحقاقات سياسية لا تواجهها الكويت.

ثانيا: في ضوء تقاليد التعليم القديمة في البحرين، فإن النخبة السياسية في البحرين أكثر تعليماً منها في الكويت، وبالتالي فإن الوعي السياسي في البحرين أعلى منه في الكويت في العام 1962، والأهم من ذلك أن البحرين عرفت الحركة العمالية المنظمة والنشطة نسبياً، وقد أسهمت الاضطرابات السياسية خلال العقدين السابقين وخصوصا خلال 1954 و1956 و1965 و1972 في تنمر العمال، في حين أنه لم تكن هناك أية تقاليد عمالية قبل 1962 في الكويت.

كما طرحت قضايا أخرى بعد إقرار قانون المجلس التأسيسي بما في ذلك العلاقات المتوترة ما بين حكومة آل خليفة مع الشعب وغياب الحريات

[س] ـــ هناك تشابه كبير ما بين الدستور الكويتي ومسودة دستور البحرين المقدم للمجلس التاسيسي في 16 ديسمبر 1972.

الفردية (حرية التعبير والصحافة والتنظيمات)، وحرمان المرأة من حق الانتخاب. أما مواقف الرأي العام تجاه مدى نجاح التجربة التأسيسية أو قدرة المجلس التأسيسي على تغيير مشروع الدستور المدعوم من قبل الحكومة، فقد جاءت التقديرات بناء على الاتجاهات الأيديولوجية والمكانة الاقتصادية والاجتماعية لمن أدلوا بآرائهم.

يتوجب الإشارة هنا بإن هذه القضايا لم تتبلور إلا قبيل الانتخابات. وقد أسهم عنصران في تأخير رد الفعل. فقد كانت هناك حاجة لمزيد من الوقت لهذه القضايا لتتفاعل في أذهان الجمهور والأهم أنه نتيجة غياب الأحزاب السياسية وتنظيمات مجموعات المصالح، فلم يكن هناك رأي عام ضاغط، يمكن من خلاله بلورة مصالح معينة. وبالرغم من ذلك فان المقابلات التي أجراها المؤلف في الفترة خلال سبتمبر وأكتوبر أي شهرين قبل الانتخابات دلت على شكوك جدية في أذهان الكثيرين فيما يختص بتشكيل وبنية وفعالية المجلس التأسيسي.

أما رد الفعل النقدي المباشر فقد جاء من المتعلمين من العمال والشباب. وكان موقف رجل الشارع الاعتيادي هو الشك تجاه العملية برمتها(ش). لكن الصحافة اتخذت موقفاً أكثر تفاؤلاً حول قدرة المجلس المستقبلية على الاستمرار. وكما سنرى في بقية الفصل فان الخوف من انتقام الحكومة الذي يخترق الجو السياسي البحريني حجب العديد من الناقدين من التعبير عن آرائهم علنياً وبقوة.

أما موقف مثقفي اليسار الجديد فيمكن وصفه كما جاء في كلام أحد الصحفيين الشباب والذي يعتقد بان انتخابات المجلس التأسيسي لن تغير

ش ــــ ذكر هنا أنه قيل لمواطن طاعن في السن أن يذهب ليسجل اسمه من اجل التصويت في انتخابات المجلس التاسيسي. وتلفت حوله وسأل من الذين يملك هذه البناية؟ كانو؟ ومن يملك تلك؟ المؤيد. والثالثة هذه للشيخ خليفة. وبعدها سأل الرجل الكبير: هل ستغير الانتخابات من ذلك؟.

مجرى الحياة السياسية وخصوصا قمع المعارضين السياسيين والاعتقال السياسي. فقد أبدى هذا الصحفي تخوفه من التجربة الدستورية للتناقضات الطبقية وبالتالي الصراع من أجل السلطة، حيث إن الأسرة الحاكمة ترفض التنازل عن أي من صلاحياتها وأن الناس ستطالب بالمزيد من المشاركة وتساءل كيف يمكن للمرء أن يتوقع من الفرع التنفيذي للحكومة (والذي يقوم بسلطة التشريع أيضاً) أن يقوم بصياغة مشروع دستور جيد، يترتب عليه تقليص سلطات السلطة التنفيذية، أي الأسرة الحاكمة[27].

وهناك وجهة نظر أيديولوجية مماثلة عبر عنها ناشط سياسي شاب والذي يعتقد أنه يمثل جناحاً في الحركة العمالية، حيث يرى المجلس التأسيسي في إطار الأوضاع السياسية والاقتصادية في البحرين حيث المجتمع منقسم أساساً إلى مجموعتين: العمال والتجار. ومن وجهة نظره فان التجار محكومين بالجشع والعمال محكومين بالقمع. ويصر على أنه يتوجب أن يتضمن الدستور الجديد مبادئ حقوق المواطنين، وحق تشكيل العمال للنقابات كما يتوجب أن يتم التأكيد على مبدأ أن المتهم برئ حتى تثبت إدانته. ويتوجب على السلطات أن توقف فوراً تحرشاتها واعتقالاتها الليلية للمعارضين السياسيين ويتوجب إطلاق سراح المعتقلين السياسيين في جده. وأكد على أن العديد من الناس متشككين في كل شيء يخص المجلس التأسيسي ويعتقدون أنه لن يجري نقاش جدي حول الدستور حيث إن نصف الأعضاء هم وزراء ومعينون[28].

أما موقف الفئة الوسطى من التجار وأرباب العمل من الخريجين فقد كان برجماتياً. لقد عبروا جميعاً عن تفاؤل مشوب بالحذر فيما يتعلق بعملية دمقرطة الحكومة ودعمهم للاصلاح لكنهم أبدوا استعدادهم لمنح فرصة للتحرك السياسي الجديد لصالح هذا الشك. وهناك آخرون اتخذوا موقفاً انتظارياً وهناك آخرون ورغم انهم غير مقتنعين فقد شعروا أن المجلس

التأسيسي خطوة في الاتجاه الصحيح. وعبر أحد الخريجين الشباب عن نموذج لوجهة نظر البحرينيين من الطبقة الوسطى حيث شدد على ضرورة أن تكون الناس برجماتية تجاه التجربة الدستورية. فالبحرين بنظره تحكم من قبل عائلة ستستمر في المحافظة على نظام حكم شبه عشائري في حين إن الاقتصاد حر. ويعتقد إن البلاد بحاجة إلى الإصلاح في العديد من المجالات لكن التغيير يجب أن يكون تدريجيا ومعتدلاً، مؤكداً على ضرورة أن يتضمن الدستور النص على حق العمال في تشكيل النقابات ويتوجب أن يكون هناك قانون يحدد مسؤوليات النقابات العمالية. كما تأمل أن يحدد الدستور بكل وضوح سلطات الأفرع الثلاثة للحكومة. كما شدد على أنه يتوجب على شعب البحرين أن يدرك إن الدستور منحة من الحاكم ولم يفرض كنتيجة لانتفاضة أو ثورة شعبية[29].

عبر العديد من أبناء الطبقة الوسطى والتجار وأمثالهم، بالرغم مما حققوه من نجاحات خاصة، عن وجهه نظرهم في حاجة البلاد للاصلاح وأنه يتوجب الحد من سلطة الأسرة الحاكمة. وقد عبر، بشكل علني، أحد التجار الناجحين من الطبقة الوسطى والذي كان منفيا لفترة خارج البحرين نتيجة نشاطه السياسي بأن البلاد بحاجة إلى حكومة ديمقراطية للحد من سلطة الأسرة الحاكمة. وأشار إلى أن الأسرة الحاكمة ستحاول التأثير على المجلس بأكبر قدر ممكن ورغم أنهم سيمنحون الدستور للشعب فإنهم سيعملون على جعل الدستور يخدم أهدافهم. ولكن رغم ذلك فانه يعتقد إن غالبية المعارضة إصلاحية بطبيعتها وبالتالي فإنها مهتمة جدياً في مصالحة الأسرة الحاكمة. وأضاف أنه من غير العدل أن تحصل الأسرة الحاكمة على ثلث الدخل الوطني فيما يعاني الفقراء من البطالة والغلاء[30].

أما كبار المحررين في الصحيفتين الأسبوعيتين الناطقتين بالعربية فقد دعموا قانون المجلس التأسيسي وعبروا عن أملهم بنجاح التجربة

الديمقراطية. فقد دعم رئيس تحرير الأضواء بقوة تضمين الحريات الأساسية في الدستور بما في ذلك حق الصحافة والمجتمع بحرية. وقد كان متفائلاً بأن يتمكن المجلس من إصدار دستور محترم بالرغم من عضوية الوزراء والمعينين. ويعتقد إن الحكومة مضطرة لإقامة المجلس التأسيسي وإصدار الدستور بموجب وعودها خلال الإضراب العام في مارس 1972. لكنه شكك في كون بعض أفراد الأسرة الحاكمة ليسوا مقتنعين بالحاجة إلى دستور، ويعتقد إن الدستور سينجح في البحرين حيث أنه يقتفي أثر الدستور الكويتي الذي نجح خلال العشر سنوات الماضية[31]. وهو موقف اتخذه أيضا رئيس تحرير صدى الأسبوع[32].

في نهاية الطيف السياسي وجد آل خليفة أنفسهم في وضع يحاولون فيه تغيير قانون المجلس التأسيسي إيجابياً، حيث عمد وزير الإعلام ووزير البلديات (اللذان أنيطت بهما مسؤولية الإشراف على الانتخابات) والدائرة القانونية إلى التأكيد على الطبيعة الديمقراطية لقرار آل خليفة بإقامة المجلس التأسيسي وبالتالي توسيع قاعدة المشاركة في الحكومة. وقدم الدكتور حسين البحارنه رئيس دائرة الشؤون القانونية عدة تفسيرات حول قانون المجلس التأسيسي[ص]، وعبر في تعليقاته على أنه بإمكان المرشح القيام بحملة انتخابية مستقلة في إطار القانون وضمن منطقته الانتخابية. وأصر على أن القرار بتعيين نصف أعضاء المجلس يستند إلى التجربة الاجتماعية والسياسية والثقافية للمنطقة وشرح بأن تحديد السن الانتخابي بعشرين سنة يستند على الاعتقاد بأن رجلاً يبلغ 20 عاماً أكثر نضجاً ممن عمره 18 عاماً، وأن هذا القانون يتوافق مع القوانين الانتخابية لمعظم البلدان الديمقراطية. كما أكد على أن حرمان النساء من التصويت يعود لأسباب

ص ــ لقد جاءت هذه التعابير على لسان الدكتور البحارنة في مقابلة أجرتها معه جريدة الاضواء، 19 أغسطس 1972، وفي مقابلة خاصة مع المؤلف أجريت بتاريخ 31 اغسطس 1972.

عملية مثل التعرف على المرأة المحجبة. وشدد على مسؤولية المجلس التأسيسي المطلقة ليس في صياغة الدستور الجديد بل مناقشة مسودة الدستور المقدمة من قبل مجلس الوزراء خلال فترة يحددها القانون. وبعد هذه المناقشة سيقدم المجلس المسودة المقرة إلى مجلس الوزراء لاقرارها وإصدارها.

أما الشيخ عبد الله بن خالد وزير البلديات والزراعة فقد مضى خطوة تجاوز فيها الدكتور البحارنه حيث أشار إلى الطبيعة الديمقراطية للمجلس الوطني. وأكد أن مبدأ المجلس يقوم على إن الحكومة المنتخبة خير من حكم رجل واحد وهو استبداد. كما ذكر المؤلف بأنه قد جرى التفكير ملياً قبل تشكيل المجلس التأسيسي وأن عدة جلسات قد عقدت مع وجهاء المواطنين، وعبر عن أمله في أن يتمكن أولئك الذين حرموا من التصويت من النساء والشرطة والعسكريين أن يمنحون هذا الحق في الدستور الجديد. كما عبر عن رأيه بضرورة إعادة النظر بحيث يتمكن الشباب ضمن الفئة العمرية من 18-20عاماً والمجنسون من التصويت. وقدم سببين لامتناع النساء من حق التصويت وهما كون معظم النساء محجبات وبالتالي يصعب التعرف عليهن وأن غالبيتهن غير متعلمات وبالتالي لن يصوتن بذكاء. كما اعترف صراحة بأن مجتمع البحرين لا يزال ذكورياً[33].

ألقى الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة وزير الخارجية والإعلام المزيد من الضوء على موقف أسرة آل خليفة تجاه إقامة شكل دستوري للحكم، وهو بذلك أفصح من تحدث بإسم العائلة المالكة، فهو يعتقد أن تجربة البحرين الديمقراطية تنبع من الحقائق المحلية كبلد صغير مسلم وعربي في الخليج. وعبر عن دعمه لعملية اتخاذ القرار جماعياً وعن أمله في التطوير التدريجي لحكومة المشاركة الشعبية. وكرر موقف الحكومة بأن استثناء النساء من انتخابات المجلس التأسيسي هو نتيجة صعوبات عملية وليس

نتيجة قرار مسبق لحرمان المرأة من حق الانتخاب. وأكد بقوة إن الحكومة ستتقدم على طريق التجربة الديمقراطية بالرغم من بعض الانتقادات، وأنهم لن يستسلموا للديماغوجية. وعبر عن أمله في إعطاء العمال حق تشكيل النقابات لكنه حذر من أن هذا القرار سيتخذ اعتباراً لمصلحة المجتمع ككل(34).

وبالرغم من نفي الحكومة القوي، فان التطورات خلال الأسابيع القليلة التي تسبق الانتخابات، قد شهدت استقطاباً حاداً في الرؤى وغرقت البلاد في التوتر والتشكك، فلقد تعرض المعارضون إلى إجراءات انتقامية حكومية غير قانونية، ووجه المرشحون انتباههم إلى الفجوة في مصداقية الحكومة. أما نتائج الانتخابات ومفاجآتها فسوف تناقش في الفصل التالي.

الفصل السابع :

أول انتخابات وطنية وتشكيل المجلس التأسيسي

من أجل تحليل مثمر لانتخابات البحرين الوطنية للمجلس التأسيسي والتي عقدت في 1 ديسمبر 1972، يتوجب معالجة ثلاثة جوانب أساسية على الاقل سابقة للانتخابات. تتعلق الأولى بالبيئة السياسية، والثانية بالحملة الانتخابية والمرشحين، والثالثة بالانتخابات في حد ذاتها. ولاستكمال هذا التحليل، يتوجب تقديم رؤية عامة إحصائية للحملة الانتخابية. ومن أجل رسم افضل صورة حقيقية للنسيج الاجتماعي والسياسي للمجتمع البحريني غداة الانتخابات ولتأكيد رؤية المواطن البحريني العادي لأول خطوة لبلاده تجاه الديمقراطية، كان من الضروري القيام بأكبر قدر من المقابلات رسمية وغير رسمية مع ممثلي المجتمع السياسي. فممثلو المصالح الخاصة، وخصوصاً التجار الكبار، ينظرون بإيجابية إلى العملية الجديدة، ويبدو أنهم لا يشعرون بخطر من قبل المجلس التأسيسي القادم، ولم يكونوا نشيطين خلال الحملة الانتخابية[أ].

الأجواء السياسية غداة الانتخابات:

جرت الانتخابات للمجلس التأسيسي والحملة الانتخابية في جو من القلق من إمكانية قيام الحكومة بإجراءات رادعة تجاه أولئك الذين يعبرون بحرية عن آرائهم. وقد أكد العديد من المرشحين عن اقتناعهم بأنه ستكون هناك إجراءات رادعة، واستندت مخاوفهم من استمرار حالة الطوارئ المفروضة على البلاد منذ العام 1956 والتي أعيد تأكيدها في العام 1965 ولا تزال مستمرة حتى الانتخابات. ويشعر السياسيون بثقل قانون الطوارئ مباشرة من خلال الاعتقالات المفاجئة دون توجيه أي اتهام، كما يتم حبس

أ ــ إن جميع من يمثلون أرباب العمل الرئيسيين في المجلس التأسيسي جرى تعيينهم من قبل الحكومة، ولم يفز أيا منهم في الانتخابات.

المعتقلين دون محاكمة ولا يتم التبليغ عن أسباب الاعتقال والاحتجاز لا إلى المعتقل نفسه أو إلى الجمهور. كما إن الصحافة لا تنقل مثل هذه الأخبار حتى لا تطبق الدولة عليها (المادة 14 من قانون الصحافة العام 1965) مما يعني توقيف الصحيفة.

وفي المقابلات التي أجريت مع المرشحين، وخصوصاً مع اقتراب موعد الانتخابات، يشعر المرء بالتأكيد انهم لا يفضلون الحديث العلني كما لا يحبون استخدام الهاتف، ومعظمهم يشعر بالارتياح عندما يتحدثون في لقاءات خاصة في أماكن غير مشتبه بها. ويتوجب الأخذ بعين الاعتبار إن هؤلاء المرشحين وبالمقاييس الغربية هم معتدلون من تجار الطبقة الوسطى وأصحاب المهن التخصصية فهم بالتأكيد ليسوا ثوريون ولا يرغبون في تغييرات جذرية للنظام او سلطة البلاد.

لكنهم جميعهم وبطريقة أو أخرى عبروا عن قناعاتهم إن الحكومة غير مخلصة فيما تطرحه، وليست مهتمة بنجاح العملية. ويخرج المرء بانطباع أن التيار القوي للسلطة في أسرة آل خليفة ليس مقتنعاً بعد بالحكمة في لامركزية سلطة اتخاذ القرار.

يشير الناقدون إلى خمسة أحداث تدل في نظرهم على افتقاد الحكومة لحسن النية، وهي:

1 ـ جرى قمع إضراب عمال المطار في سبتمبر 1972 فوراً، وجرى اعتقال أربعة من قادة الإضراب وتم استجوابهم، وفي حين جرى إطلاق سراح أحدهم فقد أرسل اثنان إلى معتقل جزيرة جده دون محاكمة، فيما جرى نفي الرابع إلى دبي.

2 ــ جرى اعتقال ثلاثة أشخاص في بداية أكتوبر 1972 وتم استجوابهم فيما يتعلق بتوزيع منشور مطبوع على الستانسل وهو عبارة عن بيان للجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي وجرى إطلاق سراحهم.

3 ــ جرى إيقاف صحيفة صدى الأسبوع بأمر إداري من قبل وزير الإعلام في منتصف سبتمبر 1972 بدعوى خرقها لقانون الصحافة للعام 1965، وجرت محاكمة الصحيفة في أكتوبر 1972 بعد شهر من إيقافها وتم تأجيل المحاكمة حتى 1 نوفمبر 1972 وفي الحكم الصادر بحقها بتاريخ 5 نوفمبر وجدت المحكمة إن كلا من رئيس التحرير علي سيار والصحفي عقيل سوار مذنبان وجرى تغريم كل منهما خمسين ديناراً بحرينياً[ب].

4 ــ جرى اعتقال علي ربيعة أحد المرشحين المحتملين للمجلس التأسيسي، وتم استجوابه فيما يتعلق باتهامه ارتباطه بالجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي، كما جرى اتهامه بإعاقة الانتخابات بسحب ترشيحه. ورغم إطلاق سراحه، فقد جرى اعاده اعتقاله في 17 أكتوبر 1972 قبل أسبوعين من الإعلان عن فتح باب الترشيح رسمياً.

5 ــ جرى اعتقال يعقوب يوسف المحرقي رئيس أسرة الأدباء والكتاب في 22 اكتوبر 1972، وأطلق سراحه بعد يومين وتم استجوابه بتهمة ميوله الشيوعية، وكان الدليل على ذلك انه لا يصوم رمضان ولا يصلي كثيراً![1]

وكان هناك اعتقاد سائد في أوساط الناس أن المجلس التأسيسي غير قادر على إحداث تغيير ملموس في مسودة الدستور الذي أعدته الحكومة. ويستشهدون على ذلك باعتماد الحكومة مبدأ المناصفة بين المنتخبين

ب ــ راجع الفصل الثالث.

والمعينين. أما في أوساط آل خليفة فقد كانت هناك ثلاثة اتجاهات حيال المجلس التأسيسي.

الاتجاه الأول: يتمحور حول الإقرار بحتمية تنازل آل خليفة عن جزء من سلطاتهم إلى مجلس منتخب شعبياً، وبالتالي فمن الحكمة أن تقر العائلة الخليفية الدستور طوعاً قبل أن تجبر على ذلك، وهذا الموقف يتبناه وزير الخارجية وعدد من الوزراء.

أما الاتجاه الثاني: فهو متشائم تجاه عملية الديمقراطية واللامركزية للسلطات والمشاركة الشعبية. ويبدو أن هذا الاتجاه سائد في الشريحة العليا للمجلس الأعلى للأسرة ويتمحور حول رئيس الوزراء[ت]. وهذا الاتجاه يحبذ شكلاً ديمقراطياً دون محتوى ويريد ضمان بقاء السلطة الحقيقية بيد الفرع التنفيذي، أي مجلس الوزراء[ث] بغض النظر عن الانتخابات والتمثيل الشعبي.

أما الاتجاه الثالث: والذي يضم العديد من المنتمين للشريحة الثانية لصانعي القرار في العائلة الحاكمة، فبعضهم يرغب مخلصاً في نجاح التجربة الديمقراطية، وآخرون يرون ضرورة إفساح المجال للتجربة لتأخذ طريقها ولا ينظرون للنتائج بقلق. وهذا الموقف أقرب إلى اللاسياسة ضمن الأسرة الحاكمة.

إلا أن غالبية المنتمين إلى هذا التيار هم من خريجي الجامعات المتعلمين الذين يحتلون مواقع مهمة في إدارات الحكومة ويحصلون على عطاءات سنوية من الديوان الأميري. وهم في غالبيتهم أناس متعلمون ومطلعون على

ت ـــ ويسود الاعتقاد بأن الشيخ عبد الله بن خالد الخليفة وزير البلديات والزراعة والشيخ خالد بن أحمد الخليفة وزير العدل السابق يدعمان هذا الموقف.

ث ـــ أشار بيان للجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي في نوفمبر 1972 إلى ذلك.

التاريخ الحديث للعالم بما في ذلك النضالات من أجل العدالة والمساواة، لكنهم ضمن الأسرة يفتقدون إلى خبرة وتقاليد السلطة، لذلك فهم لا يعادلون بقاءهم بمدى السلطة التي سيمسكون بها، كما أنهم غير مؤثرين في مجلس العائلة لمواجهة النظرة الطاغية للنظام الاجتماعي وتغيير مخرجاته بفعالية.

في هذا الإطار، ووسط ثنائية الواقع ــ المتخيل، جرت انتخابات المجلس التأسيسي. وكان هناك شعور على عتبة الانتخابات بأن توجه الحكومة لاقامة شكل دستوري للحكم لم يردم الهوة التي تفصل الشعب عن حكومة آل خليفة. هذه الهوة، كما يجادل المنتقدون قد سلبت هذه الخطوات التاريخية تجاه الديمقراطية، وفي نظر هؤلاء السياسيين فإن جوهر المشروع برمته لا يتعدى كونه مجرد لعبة من الحكام لتجريد المعارضة من سلاحها وإضفاء شكل من السيادة الوطنية على نظام حكم القبلية المدنية بدون مشاركة شعبية حقيقية في الحكومة أو بدون سيطرة شعبية حقيقية على صنع السياسة وهي حجر الزاوية في النظرية الديمقراطية للحكم.

إن جوهر قانون الطوارئ الذي أشار إليه العديد من المرشحين في خطاباتهم أثناء الحملة الانتخابية هو قانون النظام العام لعام 1965 والذي أصدره الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة فيما كانت البحرين دولة غير مستقلة[2].

إن الإعلان رقم 1965/1 وقانون الأمن العام رقم 1965/1 المستندين إلى قانون الأمن لذات السنة يحددان طريقة تنفيذ قانون الأمن العام ذاته. وقد أفرزت هذه الوثائق الثلاث جواً سياسياً خانقاً في البلاد، وأدت إلى تطورات ما يعرف بحالة الطوارئ.

قانون الأمن العام لسنة 1965 [3]

1 ــ يعرف هذا القانون بقانون الأمن العام– 1965 ويدخل حيز التنفيذ بتاريخ 22 إبريل 1965.

2 ـ إذا ما ارتأى الحاكم في أي وقت أن جريمة ارتكبت أو على وشك الارتكاب من قبل شخص أو مجموعة من الأشخاص والتي تشكل خطراً داهماً أو تهديداً للسلامة الوطنية، فانه يمكن للحاكم أن يضع المادة من هذا القانون موضع التنفيذ حتى إشعار آخر.

3 ـ (1) إذا ما أعلنت المواد السابقة من القانون، يمكن للحاكم ما دامت المادة في حيز المفعول، أن يصدر أي أمر ضروري للصالح العام وسلامته وأمنه.

3 ـ (2) إن أي أمر بموجب الفقرة (1) من هذه المادة تعلو أي قانون يتعارض معه.

حاكم البحرين وتوابعها

17 إبريل 1965

إعلان بموجب قانون الامن العام-1965

نحن عيسى بن سلمان آل خليفة، حاكم البحرين وتوابعها، نعلن بأنه بدءاً من هذا التاريخ 22 إبريل 1965 مايلي:

حيث أننا نؤمن أن جريمة ارتكبت، أو أنها قد ترتكب والتي تقع تحت البند 2 من قانون الامن العام- 1965

لذلك نعلن بناء على السلطات المخولة لنا بموجب القانون أن نضع المادة 3 من القانون المذكور موضع التنفيذ. وتبقى ساري المفعول حتى سحبها من قبلنا.

أمر حسب قانون الامن العام رقم (1): بموجب المادة 3 من قانون الامن العام-1965

أخذاً بالاعتبار إعلان 22 إبريل 1965 وبموجب قانون الامن العام-1965، نحن عيسى بن سلمان آل خليفة أمرنا بالتالي:

1 ـــ يسمى هذا الأمر أمر الامن العام 1965/1، ويصبح ساري المفعول منذ 22 إبريل 1965.

2 ـــ إذا ما ارتأى الحاكم اعتقال أي شخص من أجل مصلحة سلامة الجمهور، فانه يمكن للحاكم أن يأمر باعتقال الشخص المذكور.

3 ـــ يعتبر اعتقال أي شخص بموجب هذا الأمر قانونياً وسوف يتم حبسه في مكان يحدده الحاكم بموجب إجراءات تحدد من قبله.

حاكم البحرين

22 إبريل 1965

الحملة والمرشحون

التقت مجموعة من المرشحين المحتملين في يوليو 1972 لمناقشة إمكانية اختيار 22 شخصاً مؤهلين مهتمين بالترشيح للمجلس التأسيسي(6). وقد حضر الاجتماع الذي عقد في منزل محمود المردي التالية أسماؤهم:

- محمود المردي، مرشحاً لاحقاً عن المنامة، الدائرة الأولى.
- عبد العزيز الشملان، مرشحاً لاحقاً عن المحرق، الدائرة الثامنة.
- جاسم محمد مراد، مرشحاً لاحقاً عن المحرق، الدائرة السابعة.
- يوسف زباري، مرشحاً لاحقاً عن المنامة، الدائرة الرابعة.
- علي راشد الأمين، مرشحاً لاحقاً عن المحرق، الدائرة التاسعة.
- محمد قاسم الشيراوي، غير مرشح.

– رسول الجشي، مرشحاً لاحقاً عن المنامة، الدائرة الأولى.
– حسن الخياط، مرشحاً لاحقاً عن المنامة، الدائرة الثانية.
– محمد خليفات، مرشحاً لاحقاً عن جدحفص، الدائرة الثانية عشر.
– حميد صنقور، مرشحاً لاحقاً عن المنامة، الدائرة الثانية.
– خليفة الغانم، مرشحاً لاحقاً عن المنامة، الدائرة الأولى.
ـ خليفة البنعلي، مرشحاً لاحقاً عن الحد، الدائرة العاشرة.
ـ محمد الزامل، مرشحاً لاحقاً عن المنامة، الدائرة الأولى.
– مكي حسين، غير مرشح.

وقد تم التوصل إلى قرار مفاده أن الوقت قد حان لعقد اجتماع آخر في بيت خليفة الغانم والذي سيشمل عدد اكبر من الأشخاص. كما جرى الاتفاق أن الاجتماع المقترح سيعقد في ذات الشهر وأنه سيتم اختيار 22 شخصاً للترشيح ككتلة. ويعتقد إن هذه الكتلة ستمارس تأثيراً أكبر في المجلس حيث أن الأعضاء الـــ22 الآخرين هم معينون من قبل الحكومة. لكن الاجتماع لم يتم.

أسهم تطوران في تفتت الكتلة المقترحة: الاول لقد غير عبد العزيز الشملان قناعته كلية بالفكرة ذاتها وقرر تشكيل مجموعة تدور في فلكه، وقد عرفت تلك المجموعة لاحقاً بكتلة الأربعة عشر[ج].

الثاني: برزت مجموعة من ثمانية بقيادة هشام الشهابي والذي كان يتمتع بعلاقات جيدة مع العمال[ح]. وهذا يعني أن محمود المردي قد ترك

ج ــ الاربعة عشرة هم رسول الجشي، حميد صنقور، حسن الخياط، محمد حسن كمال الدين، علي صالح الصالح، صقر الزياني، عبد العزيز الشملان، خليفة المناعي، خليفة البنعلي، محمد خليفات، جعفر الدرازي، عبد العزيز الراشد، ناصر محمد المبارك ومحمد حسن الفاضل.

ح ــ الثمانية هم هشام الشهابي، علي ربيعة، محمد سلمان احمد، جواد حبيب جواد، مكي حسين، سيد إبراهيم سيد مكي، حمد أبل، ومحمد جابر الصباح.

لوحده مع مجموعة صغيرة من المرشحين[خ]. ومما هو جدير بالملاحظة أن إعلان الترشيح لم يفتح رسمياً إلا في 1 نوفمبر 1972.

إضافة إلى المجموعات الثلاث غير الرسمية، فقد دخل عدد من المرشحين المستقلين في السباق، حيث اتصلت مجموعة الشهابي في نهاية أكتوبر بالمردي واقترحت عليه لقاء المجموعات الثلاث لمناقشة المناخ السياسي في البلاد، وخصوصاً حالة الطوارئ التي ستعقد انتخابات المجلس التأسيسي في ظلها، وقد تم عقد الاجتماع في الأسبوع الأخير من شهر أكتوبر في بيت عبد العزيز الشملان وحضره ما يزيد على 20 شخصا من المرشحين أو مناصريهم. وتركز الحديث حول مسارات متوازية للعمل:

1 ــ الاتصال بوزير البلديات والزراعة والطلب منه توزيع بطاقات الاقتراع لتسهيل حصول أكبر عدد ممكن من الناخبين المسجلين عليها. وقد اتفق أن يشمل الوفد المشكل لذلك عبد العزيز الشملان ومحمد المردي ورسول الجشي وجاسم مراد.

2 ــ تشكيل لجنة من بين الحاضرين لكتابة عريضة إلى الحاكم تطلب منه رفع حالة الطوارئ. وقد اختيرت اللجنة لتضم محمود المردي وهشام الشهابي وحسن زين العابدين ومحمد قاسم الشيراوي.

3 ــ أما البند الثالث والأهم فهو اقتراح باتخاذ المجموعة موقفاً واضحاً تجاه المسؤولية حيال هذه التجربة الديمقراطية وأبعادها"[7]

ونظراً لحساسية الموضوع والمخاطر التي سيتعرض لها بعض المرشحين، فقد اقترح عقد اجتماع أوسع حول قضية المجلس التأسيسي في النادي الأهلي في 30 أكتوبر 1972. وتم عقد الاجتماع في النادي كما كان مقرراً وتركزت المناقشات حول العريضة والوفد الذي سيقدمها وموقف المجموعة في حالة اتخاذ الحكومة موقفاً سلبياً حيال العريضة. وقد وقع الحاضرون على العريضة المعدة من قبل اللجنة وعددهم 32 توقيعاً.

خ ــ محمود المردي، جاسم مراد، يوسف زباري، علي راشد أمين ويوسف كمال.

تشكل الوفد الذي سيقدم العريضة إلى الحاكم من عبدالعزيز الشملان، محمود المردي، رسول الجشي وحميد صنقور، وقد أكد اكثر الحاضرين في الاجتماع انهم سيستمرون في ترشيح أنفسهم بغض النظر عن طبيعة رد الحاكم على العريضة، وأنهم موافقون على المشاركة في المجلس مدركين طبيعة الأجواء السياسية في البلاد. وفيما يلي نص العريضة:

عريضة مقدمة إلى صاحب العظمة من قبل وفد يمثل المرشحين للمجلس التأسيسي[د]

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب العظمة الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، حاكم البحرين حفظه الله

تحية ولاء...

نحن المواطنين الموقعين أدناه نعبر لحاكمنا المحبوب عن إخلاصنا وامتناننا للخطوات الإيجابية التي اتخذتموها في تطوير حكم بلادنا نحو المشاركة الشعبية. ولاشك إن هذه التطورات نابعة من اعتقادكم الراسخ في إخلاص شعبكم الوفي ووعيه وقدرته معكم للارتفاع بالمسؤوليات التاريخية التي تفرضها أهمية هذه المرحلة، حيث تدشن بلادنا طريق إصدار الدستور، وبالتالي وضع حجر الأساس للحكم الديمقراطي والذي تحبذونه وترغبون في إنجازه.

د ـــ النسخة التي اعتمد عليها للترجمة هي واحدة من ثلاث نسخ اصيلة.

صاحب العظمة

لاشك أن عظمتكم هو أول من يدرك مدى الانفتاح والتعاون والثقة المتبادلة ما بين الحكومة والشعب والذي تتطلبه المرحلة. لقد عبرتم سابقًا، وفي أكثر من مناسبة، عن رغبتكم القوية لتوفير هذه الظروف إبان فترة الانتخابات للمجلس التأسيسي. واستناداً إلى هذه النقطة وانطلاقاً من رغبة عظمتكم لخلق أجواء من الثقة المتبادلة ما بين الدولة والمواطنين وتعزيز العلاقات ما بين الطرفين، نتقدم بهذه العريضة راجين من عظمتكم الأمر بإبطال جميع القوانين والمراسيم بشأن حالة الطوارئ وكافة الإجراءات المستندة إلى ذلك، والعودة إلى القوانين الاعتيادية والتي ستضمن بالتأكيد جميع متطلبات الأمن والعدالة للدولة والمواطنين.

إن الإجراءات الإيجابية من قبل عظمتكم بشـــأن هذه العريضة سيكون لها انعكاس قوي في قلوب المواطنين الذين يتطلعون إلى عظمتكم كقائد لهذه الخطوة الديمقراطية المباركة، والتي سوف يخلدها التاريخ بإسمكم بأسطع الألوان. إننا واثقون إن هذه العريضة ستلقى الاستقبال الإيجابي من قبل عظمتكم، حيث أنها تتطابق مع الرغبة الأميرية التي دعمتموها ورسمتموها بإقامة الثقة المتبادلة ما بين الدولة والمواطنين.

حفظكم الله رمزاً للعزة والديمقراطية في بلادنا.

المخلصون

32 توقيعا(ر)

ر ـــ الموقعون هم جواد حبيب، جاسم مراد، حمد عبدالله أبل، حسن عيسى الخياط، عبدالكريم العليوات، عبدالعزيز الشملان، محمد حسن الفاضل، على راشد الأمين، حسن محمد زين العابدين، رسول الجشي، محمود المردي، محمد قاسم الشيراوي، هشام الشهابي، قاسم أحمد فخرو، محمد عبدالله الزامل، محمد يوسف محمود، على عبدالله سيار، صقر الزياني، محمد بونفور، محمد جابر الصباح، خليفة عبدالله المناعي، سلمان أحمد مطر، حميد صنقور، محمد حسن كمال الدين، حمد سلمان الزياني، يوسف زباري، يوسف سلمان كمال، حسن علي المتوج، محمد سلمان أحمد ومكي علي حسن جمعة.

قدم الوفد العريضة إلى الحاكم يوم الثلاثاء 31 أكتوبر 1972، وقد حضر الاجتماع ولي العهد الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، والشيخ محمد بن مبارك آل خليفة وزير الخارجية[ذ]. وكما ذكر أعضاء الوفد فقد كان كل من الشيخ عيسى وولي العهد متعاطفين مع الطلب، وبالرغم إن الشيخ محمد بن مبارك حاول الإيضاح للوفد انه لا توجد قانونياً حالة طوارئ، الا أن الوفد أشار إلى عدة حالات من التفتيش والاعتقال والتحقيق حدثت في الأسابيع القليلة الماضية، كما أشار الوفد إن معظم هذه الأعمال تتم من قبل القسم الخاص لدائرة الأمن، وقد وعد عظمته بالبحث في ذلك الوضع، وقد أكد الامير إلى جانب الشيخ حمد والشيخ محمد بن مبارك إن حكومة البحرين مخلصة في نجاح التجربة الديمقراطية الجارية، ووعدوا أن يتم ابلاغهم رد الحكومة على عريضة الوفد خلال أسبوعين.

ناقش مجلس الوزراء العريضة في جلسته الاعتيادية بيوم الأحد 12 نوفمبر 1972 واتخذ بشأنها قراراً وكان من المقرر إبلاغه إلى أعضاء الوفد الأربعة يوم الثلاثاء 14 نوفمبر 1972، لكن الجواب لم يبلغ، وتم اشعار الناطق بإسم الوفد إن الوفد كله سيستدعى لمقابلة رئيس الوزراء يوم السبت 18 نوفمبر 1972. وتجدر الاشارة إلى أن العديد من المرشحين كانوا متلهفين لمعرفة رد الحكومة على العريضة قبل 15 نوفمبر، وهو الموعد المقرر لنهاية تسجيل المرشحين. إلا أن اجتماع 18 نوفمبر لم يتم ولم ترد الحكومة على العريضة[ر].

ذ ـــ لم يكن رئيس الوزراء، المعني مباشرة بتدابير حالة الطوارئ، حاضراً في الاجتماع.

ر ـــ في مقابلة خاصة بتاريخ 16 نوفمبر 1972، ذكر المدعى العام أن جميع القضايا غير السياسية تعالج من قبل المحاكم بموجب قانون الاجراءات الجنائية لعام 1966 لكنه يجرى في ظل حالة الطوارى للعام 1965 تطبيق قانون الامن العام على بعض الحالات التي تعتبر تهديداً للامن الوطني. هذه الحالات هي بالاساس سياسية، حيث يتفاجأ عدد من المسؤولين كلية بنشاط القسم الخاص و لم يتمكن المؤلف من الحصول على مقابلة أيان هندرسون رئيس القسم الخاص.

وحيث اقترب موعد نهاية التسجيل (الساعة الواحدة ظهراً 15 نوفمبر 1972)، وفيما لم ترد الحكومة على العريضة فقد عقدت كتلة الشهابي عدة اجتماعات للتخطيط للمستقبل. وفي يوم الثلاثاء 14 نوفمبر وعندما اتضح أنه لا رد من قبل الحكومة، أشيع إن كتلة الشهابي لم تسجل مرشحيها للانتخابات، وتبين في الساعة الواحدة من ظهر يوم 15 نوفمبر إن كتلة الشهابي لم تسجل أسماء مرشحيها للانتخابات.

وقد أكد كل من على ربيعة في مقابلته مع المؤلف بتاريخ 12 نوفمبر وهشام الشهابي بتاريخ 15 نوفمبر أنه كان لكتلة الشهابي النية في المشاركة في الانتخابات وأنهم انسحبوا بعد إقتناعهم من عدم جدية الحكومة، مشيرين إلى عدم ردها على العريضة كدليل على ذلك. كما أكدوا أن قرارهم بعدم المشاركة هو نتيجة مداولات مطولة ولم يكن مجرد رد فعل تلقائي. كما أضافا أن القرار قد تم من قبل المجموعة ذاتها، ولم يفرض من قبل طرف خارجي[ز]. وقد صرح هشام الشهابي[س] أنه بمقاطعة الانتخابات فإن الناس ستحرم المجلس التأسيسي من أية مشروعية شعبية[ش].

انتقد مرشحون آخرون علانية قرار مجموعة الشهابي بالانسحاب. وتمركز نقدهم حول اربع نقاط عكست بالتأكيد رغبة معظم المرشحين لتبرير استمرارهم في الترشيح.

ز ـــ الاشارة هنا الى بيان للجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي، المطالب بمقاطعة الانتخابات.

س ـــ كان كلا من هشام الشهابي وعلي ربيعة أعضاء اللجنة التاسيسية والتي تقدمت في أغسطس 1971 بعريضة إلى الحكومة من خلال وزير العمل للترخيص بإنشاء اتحاد عمالي بموجب الفصل الثالث من قانون العمل لعام 1975، ولم تحصل اللجنة على ترخيص وتعرض عدد من أعضائها إلى الاعتقال.

ش ـــ كرر الشهابي هذه الاراء في مقابلة له مع السياسة (الكويتيه) في 25 نوفمبر 1972 وقد ناقش على ربيعة الاجواء السياسية العامة السائد غداة الانتخابات في مقابلة نشرت في السياسة بتاريخ 28 فبراير 1972 شاركت كتلة الشهابي ربيعة بعدها في انتخابات المجلس الوطني في ديسمبر 1973 ووصل منها 8 نواب الى المجلس.

الاولى: أنهم بانسحابهم فإن المجلس التأسيسي سيحرم من بعض الاعضاء الاذكياء، المتعلمين والوطنيين خصوصاً أنه كان متوقعاً فوز بعض مرشحيهم.

الثانية: ان طلب رفع حالة الطوارئ هو من ضمن عدة مطالب، وأن الفشل في تحقيق هذه النقطة لا يبرر الانسحاب(ص). إن انسحاب مجموعة الشهابي يصب في خانة مصلحة أفراد الاسرة الحاكمة الذين لا يحبذون حكومة دستورية. واخيراً فإن العريضة المقدمة إلى الحاكم لم تحدد موعداً نهائياً لاستلام الرد تقرر بعدها عما اذا كان سيتقدم مرشحيها أو تسحبهم. على أية حال فإن مجموعة الشهابي والذين ربطوا مشاركتهم برفع حالة الطوارئ، كان لديهم علم مسبق بوجود هذه القوانين، لكنهم وافقوا في البداية على المشاركة في الانتخابات بل كان لديهم تأثير كبير في دفع الناخبين المستائين إلى تسجيل اسمائهم[8].

وقد أسهمت قضية أخرى في توتير الجو السياسي على عتبة الانتخابات، وهي الاحتجاجات النشطة لممثلي الجمعيات النسائية ضد حرمان المرأة من حق المشاركة في الانتخابات. فلم تقدر الحكومة تبعات المادة (1) من نظام المجلس التأسيسي رقم 1972/13 والذي حصر حق الانتخاب بالرجال، في ان تتسبب بالغضب الشديد في اوساط النخبة النسائية. ففي سبتمبر 1972، قامت ممثلات جمعيات نسائية وهي جمعية نهضة فتاة البحرين، جمعية أوال النسائية وجمعية الرفاع النسائية بعقد

ص ــ في الواقع فقد أخبر عدد من المنتقدين المؤلف أنه لم تجر مناقشة حالة الطوارى الا عندما طرحتها مجموعة الشهابي الى العلن، غير أن غالبية المرشحين يدركون نشاطات القسم الخاص وخصوصاً اعتقال واستجواب علي ربيعة، ويعقوب المحرقي، كما أن هذه النشاطات ذكرت في بيانات مطبوعة على الستانسل صادرة عن الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي في أغسطس وأكتوبر 1972، وقد استلم معظم المرشحين نسخاً منها.

سلسلة من الاجتماعات والقيام بجهد منسق ممثلين في ذلك لنساء البحرين. وكان لهذه الاجتماعات أهداف ثلاثة هي: استنكار استثناء المرأة، وتأمين دعم الجمعيات والأندية الأخرى، وإعداد عريضة تطالب الحكومة بإعادة النظر في قضية حرمان المرأة.

كان الجهد الأول الموجه لتحقيق هذا الهدف عقد ندوة مشتركة تحت عنوان حقوق المرأة، في نادي البحرين بتاريخ 28 أغسطس 1972. وكان من ضمن المتحدثين ممثلون عن جمعية أوال النسائية وجمعية الرفاع النسائية ومحام وصحفي(9).

وخلال الاسبوع اللاحق أصدرت الجمعيات النسائية بياناً يطلبن فيه الدعم الشعبي لحق المرأة في التصويت(10)، حيث فندن موقف الحكومة في هذا الصدد(11). كما إن الصحيفتين المحليتين (بالعربية) دعمتا إعطاء المرأة حقها في التصويت. وكتب أحد المحررين بأنه يتوجب معاملة المرأة على قدم المساواة مع الرجل، وليس كسلعة للاستثمار.

وفي رسالة مؤرخة 23 سبتمبر 1972، طلب ممثلو المرأة من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية السماح لهن بجمع تواقيع على عريضة لتقدم لاحقاً إلى الحكومة. وقد ردت الوزارة بتاريخ 9 أكتوبر 1972 برفض الطلب بجمع تواقيع فردية، لكنهن منحن حق جمع تواقيع للمؤسسات مثل الأندية والروابط والجمعيات(12).

وفي 20 نوفمبر 1972 وقبل عشرة أيام من انتخابات المجلس التأسيسي قامت ممثلات المرأة بتقديم العريضة التالية إلى الحاكم في مكتبه بمبنى الحكومة في المنامة. وقد حضر الاجتماع الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء وقد عبر الحاكم عن تعاطفه مع قضيتهن، ولكن لم يتم اتخاذ أي موقف إيجابي(13).

العريضة المرفوعة من الجمعيات النسائية في البحرين المتعلقة بحقوقهن السياسية(ض)

نحن، الموقعين أدناه، الجمعيات الأهلية والتي تمثل النساء في البحرين، ومن أجل إقرار مبادئ القوانين والمبادئ الديمقراطية والتي كان يجب تضمينها في قانون الانتخابات للمجلس التأسيسي، حيث أن مهمته وضع دستور البلاد، نتقدم إلى مجلس الوزراء باحتجاجنا لحرمان المرأة من حق المشاركة في عملية الترشيح والانتخاب. لقد كانت البحرين دائماً في الطليعة الثقافية والاجتماعية والحضارية في الخليج، فلماذا يحرم قطاع نشط من مواطنيها من المشاركة في هذه المسيرة إلى الإمام؟

إن القرار بإبعاد المرأة عن تشكيلة المجلس التأسيسي ومناقشة الدستور هي إهانة بالغة موجهة إلى المرأة والتي ربت الأجيال وبذلت كل جهد عبر قرون في خدمة البلاد، واليوم ولسبب غير معروف تحرم من المشهد السياسي.

إن السببين المقدمين لحرمان المرأة من حقوقها السياسية ويجعلانها غير مؤهلة لذلك، يمكن تلخيصهما في التالي:

1 ــ إن المرأة محجبة وبالتالي يصعب التعرف على هويتها.

2 ــ إن المرأة غير متعلمة ولهذا فليس لها رأي مستقل وبالتالي سيؤثر الرجل على قرار تصويتها.

نعتقد إن هذين السببين غير مقنعين. فبالنسبة للأول يمكن اتباع أسلوب للتعرف على الهوية للمرأة المحجبة، أما الثاني فإن هناك نسبة كبيرة من

ض ــ حصلت على النسخة العربية من العريضة من إحدى عضوات جمعية أوال النسائية.

الرجال الجهلة أيضا والذين ليس لهم رأي مستقل. إن قانون الانتخابات لا يتطلب من الرجال أن يكونوا متعلمين أو واعيين قبل إعطائهم حق التصويت. وتحرم الأمم المتحدة قانونياً التمييز استناداً إلى الجنس في مجال الحقوق العامة ويمنح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1952 حقوقاً سياسية متساوية للرجال والنساء.

وفي منطقتنا فان المجتمعات العربية التي تواجه صعوبات متشابهة قد اعترفت بحقوق المرأة وكذلك العديد من الدساتير الأفريقية. واليوم فإننا نطالب بإسم المرأة البحرينية أن تراجعوا قراركم، ونحن نتصرف انطلاقا من تقاليد المشاركة الراسخة للمرأة البحرينية في الشؤون الثقافية والاجتماعية والسياسية في البلاد. وعلى سبيل المثال، فقد سبق أن التقينا بممثل الأمم المتحدة وأكدنا أصرارنا على عروبة البحرين.

بإسم المرأة البحرينية والتي لها تاريخ عريق في التعليم يتجاوز الخمسين عاماً، نتقدم لكم بعريضتنا هذه آملين أن يترتب عليها نتائج إيجابية. إن إنسانية المرأة لا تنفصل أبداً عن الإنسانية ككل، ونعتقد أنه في اليوم الذي يرفع فيه الظلم عن المرأة فسوف تؤكد البحرين التزامها بالحرية والديمقراطية والمساواة في حقوق الإنسان والمسؤولية[ط].

الضغوط الخارجية خلال الحملة الانتخابية

كجزيرة صغيرة نالت استقلالها حديثاً، تعرضت البحرين في سنوات التأسيس الاولى إلى مختلف الضغوط من قبل القوى الإقليمية والتي أثرت في عملية تطوير النظام السياسي. ففي الإطار الخليجي، فان هذه المؤثرات

ط ــــ وقعت من قبل عدد من ممثلين الاندية والجمعيات في البحرين. وقد جرى لاحقاً تقديم رسالة أخرى إلى المجلس التاسيسي حيث جاء فيها أن المجلس يفتقد إلى الالتزام تجاه حقوق المرأة السياسية. وقد وقع الرسالة ثلاث جميعات نسائية هي (جمعية نهضة فتاة البحرين، وجمعية أوال النسائية، وجمعية فتاة الريف) وقد دونت في محضر جلسات المجلس التأسيسي بتاريخ 20 فبراير 1973.

الخارجية متداخلة، وعلى الضد من رغبة القيادة البحرينية في تطوير تجربتها السياسية.

لقد تسببت هذه الضغوط الخارجية في توترات وضغوطات على النظام السياسي وبالتالي أسهمت في بروز تناقضات لها جذورها خارج البحرين، ولذى فان أي نظام سياسي لا يستطيع إلزام ذاته بأية التزامات أو اتخاذ قرارات مصيرية. ويمكن تصنيف هذه المؤثرات إلى فئتين أساسيتين: محافظ وآخر نابع من التطور.

يأتي التأثير المحافظ إلى البحرين من جيرانها ذوي الحكم العشائري والأسر الحاكمة، والتي ترغب في بقاء الوضع القبلي على حاله ليس في البحرين وحدها ولكن في المنطقة بأسرها. ورغم أن ممثلي هذا الاتجاه قد راقبوا باهتمام التجربة البرلمانية وأول مغامرة أميرية باتجاه الديمقراطية، فقد كانوا مهتمين باحتواء التجربة. وحيث كان لدى آل خليفة ذات الهدف في أفكارهم، فقد فضلوا أن تتطور التجربة إلى صيغة عصرية لحكومة قبلية، وبالتالي فان المحافظين والضغوطات الخارجية لم يمارسوا تلك الضغوطات التي تفقد النظام السياسي الجديد مرونته.

تمثلت الضغوطات الخارجية ذات المنحي التغييري، في الايديولوجيات الثورية في المنطقة، وبشكل خاص في الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي. ففي الأشهر التي سبقت انتخابات المجلس التأسيسي، أصدرت الجبهة الشعبية ثلاث بيانات موجهة للبحرين[ظ] ، وقد وزعت سراً

ظ ــــ صدر أول البيانات في أغسطس والثاني في أكتوبر والثالث في نوفمبر 1972 والرابع في يناير 1973 وقد دعت الجبهة النواب المنتخبين في المجلس التأسيسي للانسحاب من المجلس.

في عموم البلاد[ع]. وبالرغم من محدودية التأييد الذي تتمتع به الجبهة وفرعها البحريني والذي واجه المنظومة السياسية في البحرين، أي انصار الحكومة القوية والطامحين للسلطة والذين برزوا كأنصار لها، إلا أن بيان الجبهة حول الانتخابات قد أوجد توتراً ملحوظاً لدى الاسرة الحاكمة وأشاع جواً غير مريح في اجواء ما قبل الانتخابات.

وقد أشارت نتائج الانتخابات، كما سيتم توضيحه لاحقاً، أن موقف الجبهة الشعبية قد استند على ضعف التأييد الشعبي لها، إلا أن ما يهمنا في هذه الدراسة، هو الدور الذي لعبته بيانات الجبهة في تطور الحملة الانتخابية وخاصة في الفترة ما بين 15 نوفمبر ويوم الانتخاب، وهي الفترة التي تلت انسحاب كتلة الشهابي، حيث انتشرت إشاعة قوية بأن حملة واسعة من المقاطعة ستتم.

وفي تعليقها على قانون المجلس التأسيسي الذي أصدرته في أغسطس 1972، طالبت الجبهة حكومة البحرين توفير الضمانات التالية:

1 ـ الحريات العامة الأساسية، حرية الرأي والتعبير والتجمع.

2 ـ السماح للعمال بتشكيل اتحاد عمالي، ومن خلاله يدافعون عن حقوقهم بحرية.

3 ـ إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وعودة جميع المنفيين.

4 ـ إيقاف جميع نشاطات "القسم الخاص" من مضايقات واعتقالات.

5 ـ رفع حالة الطوارئ المفروضة على البلاد منذ 1956.

6 ـ ضمان الحقوق السياسية والديمقراطية للمرأة.

7 ـ إلغاء مبدأ المناصفة في تركيبة المجلس التأسيسي.

ع ـ جرى استلام البعض بالبريد، وآخرين سلموا باليد، وجرى توزيع البعض الآخر في الشوارع. تصل هذه البيانات إلى عدد كبير من المواطنين وصناع الرأي العام في البلاد، وتقوم المخابرات بمحاولة إحباط توزيعها ومصادرها.

8 ـــ تخفيض سن الترشيح إلى 26 سنة وسن الانتخاب إلى 18 سنة.

تتعلق المطالب الثلاثة الأخيرة بقانون المجلس التأسيسي والذي جرى إصداره للتو. لكن الجبهة الشعبية فشلت في تأمين دعم واسع لموقفها. أما بالنسبة للنقاط الأخرى فان العديد من النشطاء السياسيين يشاركون الجبهة موقفها فيما يتعلق بالحريات الاساسية والحريات النقابية واحترام القانون (وهو محور موقف الجبهة) باعتبارها قضايا دستورية وبالتالي سيتم مراجعتها في ضوء مشروع الدستور المطروح أمام المجلس التأسيسي. كما أضحت قضايا مثل حالة الطوارئ والتضييق على الحريات، قضايا مطروحة في برامج المرشحين، خلال الأسابيع الأخيرة من الحملة الانتخابية. وهي قضايا حفزت المرشحين لكتابة عريضة بذلك إلى الحاكم.

وفي أكتوبر 1972 أصدرت الجبهة بيانا حول المجلس التأسيسي دعت فيه الناس إلى تنظيم أنفسهم من أجل تحقيق مطالب الجبهة والتي طرحتها قبل أغسطس. وقد بدا الموقف الأيديولوجي للجبهة حينها باعتبار المجلس التأسيسي مؤامرة إمبريالية، لكثير من البحرينيين بأنه غير واقعي(غ). وفيما يلي مقتطفات من البيان:

من خلال التدقيق في الأحداث الأخيرة في البحرين، والتحركات المحمومة للمخططات الإمبريالية التي تحيكها الدوائر الإمبريالية في واشنطن ولندن، فقد أصبحنا مقتنعين بالعلاقة القائمة بين طبيعة النظام، والذي وسع من أدواته القمعية، ولعبة الانتخابات، أي المجلس التأسيسي.

إن انتخابات المجلس هي قناع تحاول الإمبريالية وضعه لخلق إرباك للجماهير، وبالتالي تحويل الصراع من إطاره الجماهيري إلى مؤسسات مثل المجلس التأسيسي والمجلس الوطني. إن هدف السلطة هو إحباط المطالب

غ ـــ جرى تكرار هذه الفكرة من بيان للجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي في نوفمبر.

الشعبية لمشاركة شعبية حقيقية في إعداد الدستور. في ذات الوقت الذي تتحدث فيه السلطة عن الديمقراطية فإنها لازالت تفرض حالة الطوارئ المفروضة منذ 1956 وتشمل المواجهات الوحشية مع العمال المضربين المطالبين بحقوقهم المشروعة، وأبرز مثال على ذلك سحق إضراب عمال المطار في سبتمبر.

وفي مواجهة هذه الحقائق، يتوجب على جماهيرنا أخذ المبادرة بتنظيم عمل جماعي يفرضون به أنفسهم على السلطة. إن البنية التي يبنيها النظام ستخدم في النهاية الطبقة الحاكمة والتجار الكبار والملاكين العقاريين وباقي الفئات المرتبطة مصلحياً بالوجود الإمبريالي واستنادا إلى هذه الحقيقة فان الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي- فرع البحرين ستناضل يومياً لفرض المطالب الشعبية من أجل الحريات السياسية المنتزعة من السلطة لصالح الجماهير وليس هبة من النظام أو المجلس التأسيسي، وهي نتيجة حتمية للنضال الجماهيري الطويل وتضحيات الشهداء والمئات من المعتقلين والمنفيين. وبالتالي فإنه من الضروري إقامة جبهة وطنية عريضة تضم جميع القوى والمجموعات الوطنية في البحرين.

وبحلول نوفمبر تيقنت الجبهة أن حكومة البحرين ليست في عجلة من أمرها، وأنها لا تنوي تنفيذ مطالب الجبهة أو غيرها من المطالب بما في ذلك تلك التي رفعها المرشحون أنفسهم. وأضحت الجبهة مقتنعة اكثر بأنه لن يكون هناك تحرك شعبي واسع في الأفق. وبغض النظر عن ضآلته فقد بذلت جهود جماعية، كالجهود التي بذلها المرشح محمود المردي وغيره لتشكيل تكتل وطني موحد، لكنها لم تحقق أي نتيجة.

وحيث أن أيا من هذه التحركات لم تدعم بيان الجبهة في أكتوبر فقد اتخذ بيان الجبهة في نوفمبر 1972 لهجة أقسى من سابقتها.

هناك ثلاثة خطوط متوازية في بيان نوفمبر، الأول محاولة الجبهة جعل خطابها معبراً عن المطالب الشعبية المدعومة من قبل الحركة العمالية وغيرها من القضايا المطروحة حينها في البلاد. حيث لم تزل إضرابات مارس 1972 والمطالبات بالحقوق العمالية حية في ذاكرة الناس، ولذلك عنون البيان بالخامس من مارس احتفالا بذكرى الإضراب. والثاني كما يتبين بوضوح تام في خطاب الجبهة، وهو محاولتها تصوير عملية الدمقرطة بأنها عملية حفظ ماء الوجه من قبل القوى الإمبريالية للأنظمة التابعة لها في الخليج، ولذلك كان من الطبيعي أن يكون المجلس التأسيسي الهدف الأول لهجمات الجبهة.

أما الخيط الثالث في بيان نوفمبر فهو تأكيده على الطابع القبلي لحكم آل خليفة. وطرحت الجبهة رؤيتها لطبيعة النظام القبلي الذي تمثله أسرة آل خليفة حيث ترى بأن النظام غير قابل لدعم حكم ديمقراطي. واستناداً إلى هذا المنطق دعت الجبهة شعب البحرين لمقاطعة الانتخابات.

وبناء على هذه المسببات، فإن المقاطعة الشعبية للانتخابات، ستعني أنه لن يكون للمجلس التأسيسي شرعية. وفيما يلي بعض المقتطفات من بيان نوفمبر:

"لقد رأينا، كيف جاء المشروع، كمرحلة جديدة من مراحل المخطط الامبريالي لإحكام القبضة وتشديدها على شعبنا، هذا المشروع الذي لا ينفصل عن مجمل المشاريع الكرتونية التي وزعها الاستعمار على إمارات المنطقة وسلطنتها، في محاولة لترميم الاشكال البائسة لأنظمة القرون الوسطى، لمواجهة الوعي السياسي والتفجر الطبقي الذي يجتاحان ساحة عمان والخليج العربي، في السنوات الأخيرة امتداداً للنضال الوطني الذي خاضة شعب المنطقة منذ ثلاثينات هذا القرن حتى الآن". "إن الظروف التي نعيشها والتي تفتقر لأبسط الحقوق الانسانية، لا تسمح للمواطن أن يمارس حقوقه السياسية والديمقراطية في أي نوع من الانتخابات، كما أن القوانين

الجائرة والبعيدة عن أي شكل من أشكال الديمقراطية، القوانين التي صدرت في مرسوم المجلس التأسيسي، والتي يبدو أن النظام غير قادر على إعادة النظر فيها، تعطي السلطة فرصة كاملة للسيطرة التامة على المجلس، وعلى رأس هذه القوانين قانون التعيين، المناصفة في المجلس، سن الانتخاب، حرمان المرأة".

شددت الجبهة مرة أخرى على أن أي مناقشة لانتخابات المجلس التأسيسي بانفصال عن تحقيق المطالب الشعبية العاجلة تعتبر ترويجاً للكذب والخديعة ضد الشعب وستخدم في النهاية بنجاح المخططات الإمبريالية والأنظمة القبلية التي لا علاقة لها بنضال الشعب. وحيث إن مشاركة الشعب في هذه المشاريع يعتمد على وجود مناخ ديمقراطي محلي، تفرضه طبيعة المرحلة الحالية من تاريخنا، فان المقاطعة للانتخابات هي الحل الوحيد الذي سيجبر السلطة للاستجابة لهذه المطالب. إن الدماء التي سالت في مارس 1972 لم تجف بعد.

"إن نظرة فاحصة على الأسرة الحاكمة تدل على أن الحاكم عيسى بن سلمان هو رأس شكلي بدون دور حقيقي في صياغة سياسة البلاد العامة، عدا دوره في وهب الاراضي وتوزيع الساعات والمقابلات الروتينية وأخيراً التوقيع على المراسيم الجاهزة".

السؤال الملح لماذا يعتبر ولي العهد الشخص الثالث في حين يتوجب أن يكون الشخص الثاني في الحكم؟

هذا شيء غير طبيعي ومخالف لما هو موجود في أبوظبي والكويت وقطر حيث ولي العهد هو رئيس الوزراء والرجل الثاني في ذات الوقت.

تشعر أسرة آل خليفة بأن طرحها للنظام البرلماني قد يقلل من غضب الجماهير ويكسبهم ثقة الشعب. كما تشعر الأسرة أن النظام لايمكن أن يتوافق مع الوعي الجماهيري المتزايد رغم أن مثل هذه الإصلاحات كإقامة المجلس التأسيسي هي لإحباط المطالب الشعبية الأساسية وتفريغ هذه

المطالب من محتواها. إن الديمقراطية تصنعها الجماهير الشعبية ولا يمكن أن تصدر بمراسيم أميرية فوقية.

إن تأثير هذه البيانات على الحملة الانتخابية وخصوصاً في الأسبوع الأخير كان ملحوظاً للغاية. فقد كان رد فعل النظام متشنجاً حيال بيان الجبهة ومضخماً وخصوصاً بعد قرار مجموعة الشهابي الانسحاب من الترشيح للانتخابات. وقد عبر العديد من الوزراء وكبار المسؤولين خلال الاجتماعات الوزارية عن رد فعل قوي تجاه بيانات الجبهة، كما عبر بعضهم عن اقتناعه بإن توقيت بيان الجبهة وانسحاب مجموعة الشهابي ليست مصادفة. ورغم أن نتائج الانتخابات خيبت ادعاءات الجبهة بالتفاف شعبي حولها، فان رؤية النظام لنفوذ الجبهة أثر في عملية اتخاذ القرار في تلك الفترة.

الأيام الأخيرة للحملة

مع اقتراب الحملة الانتخابية من نهايتها، قد أضحى موقف النظام أكثر تشاؤماً، وفي معرض تعليقه قال مسؤول كبير: "لقد تعرضت البحرين عام 1972 لثلاث نكبات: الكوليرا، وحريق بابكو والانتخابات"[ف]، هذا الوصف للانتخابات يدل على الصراع والنزاع داخل أسرة آل خليفة فيما يتعلق بالتجربة الديمقراطية برمتها.

وفيما ارتفعت شعارات المرشحين أعلى فأعلى ازدادت التناقضات داخل الأسرة الحاكمة حدة واستقطاباً. وترتب عليها ظهور مجموعتين وهما القبلية والواقعية. فالقبليون في الأسرة هم أولئك الذين لا يرون حاجة لأي شكل من الديمقراطية الحديثة ويشعرون أن آل خليفة قد حكموا البلاد لأجيال

ف ــ انتشر وباء الكوليرا في أكتوبر ــ نوفمبر 1972 وأدى إلى اغلاق المطار، لكن وزارة الصحة تمكنت أخيراً من احتوائه. وفي 24 نوفمبر 1972 اندلع حريق مدمر في مصفاة شركة نفط البحرين ودمر 8 خزانات نفط مسبباً خسائر قدرت ما بين 10-15 مليون دولار وتم احتوائه خلال 48 ساعة.

وأنهم يوفرون لشعبهم ما يرونه ضرورياً وأن ذلك كان جيداً. أما الواقعيون فإنهم يرون أنه من أجل استمرار حكم أل خليفة في مواجهة مطالب شعبية متزايدة للمشاركة السياسية، يتوجب عليهم إقامة نوع من الجسم المنتخب يضفي شعبية على المشاركة في عملية صناعة القرار، إلا أنهم في الوقت ذاته يرون ضرورة أن تبقى السلطة الحقيقية في يد آل خليفة. ويقال أن رئيس مجلس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة الذي كان يمثل المجموعة الأولى، قد التحق بالواقعيين، وقيل بأنه سيكون تحت إمرة وزير الخارجية، الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، والذي يطلق عليه "ميكافيلي الخليج"[15].

كانت الحكومة تأمل أن تتم العملية الانتخابية بهدوء، دون مطالب جدية ودون طرح قضايا محرجة. لم يتبين صناع القرار داخل أسرة آل خليفة جيداً أبعاد العملية والمطالب والضغوط التي تتولد عن أي تحرك نحو الديمقراطية. إن الإجماع الذي يميز الحكم الاوتوقراطي هو أول ضحايا التقدم على طريق الديمقراطية، إن المعارضة وعدم الاقتناع هما الثمن الذي يجب أن يدفعه أي مجتمع ديمقراطي، أو شعب أو حكومة من أجل أن تكون الحكومة نابعة من الشعب ومن أجل الشعب. وفي أنظمة الحكم الديمقراطية لايمكن أن يكون الدستور عبارة عن مراسيم أميرية أو إعلانات حكومية يمكن تجاهلها أو تفسيرها بإرادة الحكومة. إن إقامة أساس النظام الديمقراطي للحكم أو وضع دستور مكتوب يجلب الآلام للاوتوقراطيين لأنهم سيرون أن هناك مجتمعاً ومواطنين مصممين على أن تكون لهم كلمة في حكم أنفسهم. وستكون مكرمات الحاكم مكان اختبار صعب، لأنه متى ما كتب الدستور، فانه يتوجب عليه وعلى عائلته أن يحكموا في ظل رقابة مواطنيهم.

وما حدث في البحرين غداة الانتخابات هو أن بيانات الحكومة حول فوائد الديمقراطية قد خلق قوة دفع، وحركت الأحداث والقضايا بأسرع مما كان متوقعاً. إن القضايا التي أثارها المرشحون في الاجتماعات العامة والأسئلة التي طرحت في هذه الاجتماعات لم تقرب ما بين الحكومة والشعب، بل ازداد الرفض لأسرة آل خليفة.

لقد كان المصدر الأول للقلق خلال الحملة هو محتوى الدستور المقترح. وفي هذا الإطار انصبت المناقشات حول قضايا رئيسية. ويمكن القول أنه خلال أي لقاء للمرشحين فقد كان السؤال الموجه لهم عما إذا كانوا يدعمون حقوق الإنسان والنقابات العمالية وحق المرأة في المشاركة وحكومة دستورية. كما طرحت عليهم الأسئلة مراراً عما إذا كانوا سيتكلمون في المجلس حول قضايا مثل النشاطات غير المشروعة للشرطة والتضخم ونصيب الأسرة الحاكمة من الدخل الوطني ونفي المواطنين البحرينيين.

وقد عبر العديد من المرشحين عن آرائهم حول القضايا الرئيسية في مقابلات أجراها محمد قاسم الشيراوي طوال الشهرين الذين سبقا الانتخابات[16]. وبالرغم من أن بعضهم قد سبق أن أجريت معهم مقابلات في بداية 1972، فان تعليقاتهم قبيل إجراء الانتخابات كانت أكثر تحديداً فيما يتعلق بمهام المجلس التأسيسي ومواقفهم تجاه القضايا التي ستناقش في المجلس[ق].

توقع رسول الجشي المرشح عن الدائرة الأولى لمدينة المنامة أن يتعرض أعضاء المجلس التأسيسي إلى مختلف أنواع الضغوط، لكنه أكد أنه

ق ــ لقد أجرى المؤلف مقابلات مع غالبية الشخصيات التي وردت في مقابلات الشيراوي، وعبروا عن مواقف شبيهة بما ورد في الصحيفة.

لا مجال للتسوية تجاه الحقوق الأساسية والتي يتوجب أن يتضمنها الدستور[ك].

أما جاسم محمد مراد المرشح عن الدائرة السابعة لمدينة المحرق، والذي أضحى لاحقاً متحدثاً أساسياً في المجلس ويتميز بموقف ليبرالي متشدد حول القضايا الاجتماعية فقد تعرض للحصانة السياسية لأعضاء المجلس، بأن طالب أن يتضمن الدستور حقوقاً وحريات أساسية استناداً إلى تلك الحقوق والحريات التي أقرتها الأمم المتحدة[17].

أما قاسم أحمد فخرو المرشح عن الدائرة الرابعة لمدينة المنامة، والليبرالي الصريح، والذي أضحى لاحقاً سكرتير المجلس، فقد توقع أن تكون المناقشات داخل المجلس حرة ومفتوحة. كما لم يتوقع أن تمارس ضغوط على الأعضاء وان الدستور سيصاغ من قبل المجلس التأسيسي. وأضاف أنه ليس المهم من يكتب الدستور ولكن الاهم هو العقلية التي كتب بها. وشدد على إن من الضروري أن تكون المواطنة واحدة ومتساوية للرجل والمرأة[18].

أما عبد العزيز الشملان المرشح عن الدائرة الثامنة لمدينة المحرق والذي أضحى نائباً لرئيس المجلس وهو من الشخصيات المعروفة المحترمة، فقد عبر فيما يتعلق بالدستور عن رغبته في أن يتم إقراره من قبل المجلس، وان يضمن الدستور الحرية الفردية وإقامة مجلس تشريعي حر، وحبذ استقلال القضاء والفصل بين السلطات وضمان جميع أنواع الحريات الأساسية[19].

ك ــ الاضواء، 18 اكتوبر 1972، الجشي هو ليبرالي شيعي، ولعب لاحقاً دوراً مركزياً في المجلس كوسيط ومخطط لتصويت الجناح الليبرالي في المجلس ومعظم أعضائها من السنة إضافة إلى جناح شيعي محافظ.

أما علي عبدالله سيار المرشح عن الدائرة التاسعة لمدينة المحرق وصاحب ورئيس تحرير صدى الاسبوع، فقد اتخذ مواقف حيال قضايا دستورية معينة شبيهة بما كتب في افتتاحيات صحيفته. لقد كان سياسياً ليبرالياً حول قضايا مثل الحريات الاساسية والفصل بين السلطات وحقوق المرأة والتعليم والمالية والإجراءات القانونية. وقد أضحى على سيار متحدثاً رئيسياً في المجلس بإسم الجناح الليبرالي. وأكد على ضرورة أن يضمن الدستور استقلال القضاء ومراقبة السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية. كما يتوجب أن يضمن الدستور حق أعضاء السلطة التشريعية في استجواب أعضاء الحكومة وأن يتمتعوا بالحصانة النيابية[20].

أما محمد عبدالله محمد السماهيجي مرشح الدائرة الحادية عشر للمحرق والذي مثل القطاع الزراعي الفقير في البحرين، فقد تحدث عن مصالح محددة عن منطقته عندما طالب بان ينص الدستور على تطوير القطاع الزراعي وعبر عن اهتمامه بضرورة حصول سكان القرى على فرص متساوية في التعليم والإسكان والصحة وفي التنمية الاقتصادية بشكل عام[21].

ورغم خسارته في الانتخابات، فان صاحب صحيفة الأضواء، محمود المردي، قد تحدث بفصاحة أكثر من المرشحين الآخرين ولخص أمل الكثير من الناس المتفائلين الذين يريدون أن تكون هذه هي الخطوة الاولى على الطريق للديمقراطية الحديثة.

وفي إطار برنامج (لقاء مع المرشح) والذي نظمه النادي العربي وعقد يوم 25 نوفمبر 1972، عبر المردي عن شعوره بأن يشارك الناس في التجربة الديمقراطية لان التعامل مع المجلس التأسيسي سيساعد على افراز دستور جيد. وشدد على ضرورة أن يضمن الدستور عدداً من المبادئ الأساسية والتي يجب أن لا يساوم عليها أعضاء المجلس مثل الحريات الأساسية والحق في تشكيل نقابات عمالية وحقوق المرأة والضمان

الاجتماعي وحكم القانون وأن المتهم بريء حتى تثبت إدانته، كما شدد على الحق المطلق في الجنسية وأن تكون جلسات المجلس مفتوحة لحضور الجمهور(ل).

تشير المقابلات السابقة إلى خمس مجالات متفق عليها فيما بين المرشحين، وهي:

1 ــ ضمان الحريات الفردية الأساسية في صورة قانون.

2 ــ السماح بقيام النقابات العمالية.

3 ــ حتمية الحقوق السياسية للمرأة وضرورة السماح بها.

4 ــ أن تتضمن الحكومة الدستورية الفصل بين السلطات والتي تشمل استقلال القضاء والنص على أن المجلس الوطني هو السلطة التشريعية الوحيدة.

5 ــ لابد من حماية حقوق المتهم، وبالتالي ضرورة وجود إجراءات قضائية صحيحة، لضمان عدم قيام أجهزة الامن بالاعتقالات والحبس المطول دون توجيه اتهامات محددة أو محاكمة.

أما على الجانب السلبي، فقد شعر العديد من المرشحين إن الانتخابات والمجلس التأسيسي برمته سيواجه العقبات التالية:

1 ــ إن التجربة الديمقراطية جديدة تماماً، كذلك غياب تقاليد شعبية للمجتمعية السياسية في تجربة المواطنة.

2 ــ الشعور أن الحكومة لم تظهر التزاماً جدياً لإنجاح التجربة الديمقراطية.

3 ــ شكوك الناس تجاه أية مبادرة تأتى من قبل الحكومة حول المشاركة الشعبية.

ل ــ حضر المؤلف هذه المناظرة.

4 ــ الاضطرابات العمالية وتوتر العلاقة ما بين العمال وكبار المستخدمين في شركات كألبا وطيران الخليج.

5 ــ عدم سماح الحكومة للعمال بتشكيل نقابات بموجب الفصل الثالث في قانون العمل لسنة 1957.

6 ــ تطبيق الحكومة لقانون الطوارئ لعام 1965 على قضايا سياسية دون إجراءات قانونية صحيحة.

7 ــ رفض الحكومة إنهاء حالة الطوارئ حتى بعد تقديم عريضة بذلك إلى الأمير من قبل غالبية المرشحين للمجلس التأسيسي[م].

8 ــ بيان الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي والذي طالب المواطنين بمقاطعة الانتخابات.

9 ــ انسحاب مجموعة علي ربيعة وهشام الشهابي الوطنية والتي تمثل اليسار العمالي من الحملة الانتخابية.

10 ــ اعتقاد كثير من الناس إن المجلس التأسيسي لن يتمكن من تغيير سياسات الحكومة.

وكنتيجة لهذه العوامل المؤثرة، فقد كان الاعتقاد السائد حتى أسبوع من إجراء الانتخابات أن الإقبال عليها سيكون محدوداً، وأن الجو السياسي في البلاد لا يساعد على الحصول على تجربة ديمقراطية حقيقية[ن]، وبقيت الفجوة كبيرة بين المواطنين والحكومة، كما واصلت الأسعار في الارتفاع

م ــ فرضت حالة الاحكام العرفية، بعد الانتخابات مباشرة والتي اعتبرتها الحكومة ناجحة. وقد جرى اعتقال مجموعة من المواطنين في منطقة الحورة بالمنامة في الاسبوع الاول من ديسمبر لاسباب سياسية في ذات الوقت جرى اطلاق سراح اثنين من السجناء السياسيين من سجن جزيرة جدة في مارس 1972.

ن ــ جرى التعبير عن هذه الآراء وغيرها في ندوة خاصة عقدت بتاريخ 27 نوفمبر 1972 لمناقشة الحملة الانتخابية والمرشحين في آخر يوم من أيام الحملة. وكان على المنصة: حسن الجشي ومحمود المردي وعلي سيار وأحمد كمال (مدير المطبوعات في وزارة الإعلام) وحافظ إمام (صحفي) وجاسم مراد ومحمد قاسم الشيراوي (منظم الندوة).

وازداد تذمر العمال والذين رددوا خيار المقاطعة. وفي ظل هذه الأجواء أضحت الحكومة أكثر عصبية وازداد ميلها إلى السرية. وفي الاول من ديسمبر 1972، ذهب الناخبون إلى صناديق الاقتراع في 14 دائرة لانتخاب 17 ممثلا.

تحليل الانتخابات وتركيبة المجلس التأسيسي

كانت مفاجأة سارة للجميع أن تمت أول انتخابات في البحرين في جو من الهدوء والتحضر، فلم تسجل حالة واحدة مخالفة للنظام[ه]. وتمخض عن الانتخابات عدة مفاجآت منها كثرة الإقبال على التصويت (88.5%) والاستقطاب الطائفي معبراً عنه بمن نجحوا (السنة مقابل الشيعة). أما أحد مدلولات المستقبل لمسار الديمقراطية في البحرين فهو أن أجواء الانتخابات قد برهنت على الخطأ الكبير لقلق السلطات غير المبرر. وكسرت المشاركة رهبة الإقدام على تجربة الديمقراطية والتي يتطير منه الجناح المحافظ من آل خليفة. وأظهرت الانتخابات إن الناس ليسوا ثوريين بالضرورة، بل العكس هو الصحيح، فقد كشف التصويت الشعبي توجهاً محافظاً من جهة والعمل على إبقاء الوضع الراهن حسب رؤية قادة آل خليفة.

وشكل الاقبال الكبير على الانتخابات، كما ذكرت سابقاً، مفاجأة ملحوظة. فقد ساد الاعتقاد في أوساط اليمين واليسار على أن انسحاب مجموعة الشهابي قد يدفع بأعداد كبيرة من الناخبين للمقاطعة. وإذا ما راجعنا تسلسل الأحداث فان كلا من الفريقين آل خليفة واليساريين كانوا مخطئين في أحكامهم وفشلوا في قراءة القوى الفاعلة في الساحة. فقد ارتكزت رؤية آل خليفة للانتخابات بمجملها على موقفهم السلبي المسبق

هـــ الشيخ خالد بن محمد الخليفة، هو الوزير السابق للعدل وأحد رموز الحرس القديم في الاسرة الخليفية، أدلى بتصريح بعد انتهاء التصويت أن أول تجربة للديمقراطية في البحرين كانت ناجحة. رويتر، الاخبار، 2 ديسمبر 1972.

للديمقراطية والمشاركة الشعبية وكلما اقترب موعد الانتخابات ازدادوا توتراً وعصبية، وبالتالي أضحت تقييماتهم أكثر محافظة وأقل واقعية. ومن ناحية أخرى فان اليسار الذي تمثله مجموعة الشهابي ـــ ربيعة قد أظهر قدراً كبيراً متساوياً لخطأ الحكم في نظرته المتشائمة إلى الأمور قبيل الانتخابات، فقد استندت آمالهم بمقاطعة الناس للانتخابات على تفكير ذاتي وليس استناداً على تقييم موضوعي لطبيعة رأي الأغلبية في البحرين(و).

أظهر الناخبون في كل الدوائر بما في ذلك الدوائر العمالية الثامنة والتاسعة في المحرق، إقبالاً شديداً على الانتخابات حيث وصلت نسبة المصوتين 83% في الدائرة الثامنة و90% في الدائرة التاسعة مثلاً.

ومع إغلاق صناديق الاقتراع أصيب اليسار بصدمة وظهرت حاجتهم إلى برنامج جديد. الا ان من الضرورة إضافة أنه لا يجب تصوير الإقبال الشديد على الاقتراع بمثابة انتصار لقوى الامر الواقع. ولايمكن القول، كما قال بعض المسؤولين الحكوميين بعد الانتخابات، بأن الإقبال الشديد للناخبين قد أظهر أن البحرينيين يتمتعون بمستوى عال من النضج السياسي، فذلك نوع من السذاجة لتشويه صورة اليسار لدى الناخب العادي. وكأي نظام سياسي، فان الديمقراطية يمكن تدميرها عندما يتم التركيز على المظهر على حساب الجوهر. إن إظهار الديمقراطية كواجهه لامعة لا يخدم قضيتها وليس بديلاً للتجربة الديمقراطية الحقة بكل ما تحمله من آمال واحباطات واجماع وانشقاق ومسؤولية وانفتاح.

أما النقطة الثالثة التي أفرزتها وكشفت عنها الانتخابات، فهو الاستقطاب الطائفي العميق ما بين الشيعة والسنة. لقد كشفت اتجاهات التصويت في جميع الدوائر بما في ذلك دوائر المنامة حيث الكثافة السكانية

و ـــ من أجل تحليل معمق للانتخابات، أنظر السياسة (الكويت) 18 ديسمبر 1972، حيث نشرت في هيئة رسالة لرئيس التحرير من قبل مجموعة من الطلبة البحرينيين في الجامعة الاميركية في بيروت.

والتطور المديني، كما دلت عليه الدائرة الأولى حيث نسبة المقترعين 91% والدائرة الثانية 90%، عن هوة واسعة تبعا للمذهب.

ولاشك إن الشيعة عملوا بجد للحشد والتصويت لمرشحيهم بغض النظر عن كفاءة ومؤهلات المرشحين. ويمكن فهم هذا التوحد لدى الشيعة على ضوء تاريخ طويل من هيمنة السنة على الحكم[ي].

أظهر تحليل اتجاهات الناخبين في الدائرة الأولى في المنامة إن من بين المرشحين الشيعة اللذان فازا وهو رسول الجشي قد حصل إضافة لأصوات الشيعة على 250 صوتا من السنة، حيث يدل ذلك على أن كلا من الشيعة والسنة يرون فيه شخصاً مؤهلاً للمجلس التأسيسي[أأ].

أما الثاني فقد نجح بأصوات الشيعة فقط، في حين توزعت أصوات السنة على عدد من المرشحين، مما أدى إلى فشل مرشحين مؤهلين مثل محمود المردي وحسن زين العابدين[بب]. لقد كانت كتلة التصويت الشيعية مؤثرة جداً بحيث أوصلت إلى المجلس 14 من بين 22 من مجموع أعضائه، وهي نسبة أعلى من نسبة الشيعة من السكان[تت].

أما في المناطق الريفية حيث التنافس يتركز بين المرشحين السنة والشيعة، فقد اتجهت الأصوات تبعاً لاعتبارات دينية، والتزام المرشح بالعبادة. وقد أظهرت نتيجة التصويت في الدائرة الثانية عشرة (حيث 90% مشاركة) ذلك بوضوح حيث إن المرشح المؤهل وهو محمد خليفات، خريج

ي ــ يتوجب التنويه إلى أن الشيعة عوملوا بشكل لابأس به في ظل حكم آل خليفة، حيث يتقلد الشيعة أربعة مناصب وزارية وهم ممثلون بشكل جيد في الطبقة التجارية الغنية في البحرين.

أ أ ــ علق أحدهم على تصويت السنة للجشي بفوز السناتور ايدوارد بروك في مساشوتس.

ب ب ــ دفع الخوف من هذه الظاهرة محمود المردي وغيره إلى محاولة اقناع بعض مرشحي السنة بالانسحاب قبل الانتخابات لكنهم فشلوا في ذلك.

ت ت ــ يستخدم مرشحو الشيعة عادة المآتم (الحسينية) في حملاتهم الانتخابية.

الجامعة الأمريكية وهو شيعي لكنه ليبرالي، هزم هزيمة مدوية من قبل رجل دين شيعي(ثث).

وهناك مؤشر آخر أظهرته الانتخابات وهو مؤشر العنصرية واستناداً إلى الأصل وخصوصاً العربي (مسلم سني) في مقابل ذي الأصل الإيراني (مسلم شيعي). فقد أظهرت نتائج التصويت للدائرة الثالثة (83% تصويت) أن الناخبين العرب دعموا بقوة الفائز محمد كمال الدين ضد المرشح حسين باقر آريان وهو تاجر عملة حيث حصل الأول على 986 صوتا فيما حصل الثاني على 215 صوتاً. كما كشفت نتائج الدائرتين الثانية والتاسعة عن ذات التوجهات حيث سقط مرشحان من اصل إيراني سقوطا مدويا(جج).

وفيما يتعلق بالمجموعات التي تشكلت قبيل الانتخابات فيتوجب التأكيد على ثلاث نقاط هي. كون هذه المجموعات من الناس ترتبط ببعضها البعض بروابط هشة تستند على الصداقة والزمالة. ولم يترشح المرشحون رسميا ضمن قوائم، ولكن صناع الرأي العام يعرفون المجموعة غير الرسمية التي ينتمي إليها المرشح. فهناك مجموعة الشملان، مثلاً، المعروفة بالمجموعة الوطنية الديمقراطية والتي أظهرت نتائج جيدة حيث فازت في ثمان دوائر من بين أربعة عشر(حح). وإلى جانب السمعة الشخصية فان السبب الرئيسي لفوز كتلة الشملان كونها تضم سنة وشيعة. وكما ذكرنا سابقاً فإن الكتلة الثالثة وهي

ث ث ـــ يكفي أن يذكر الملا الناخبين أن المرشح خليفات لم يكن يصوم رمضان أو لم يكن يصلي بشكل منتظم.

ج ج ـــ يكفي للمرشحين العرب لضمان انتخابهم في مواجهة المرشحين من أصل إيراني أن يذكروا كيف يكسر خصومهم قواعد اللغة العربية.

ح ح ـــ رسول الجشي (الدائرة الاول) محمد حسن كمال الدين (الثالثة) علي صالح الصالح (الخامسة – بالتزكية) عبد العزيز الشملان (الثامنة)، خالد عبد الله المناعي (التاسعة)، خليفة البنعلي (العاشرة)، عبد العزيز الراشد (السادسة عشرة) ومحمد حسن الفاضل (التاسعة عشرة بالتزكية).

كتلة الشهابي لم تشارك في الانتخابات، فيما فشلت الكتلة الثانية وهي كتلة المردي فشلا ذريعاً، باستثناء نجاح جاسم مراد في الدائرة السابعة.

وبالاضافة إلى أن التصويت قد سار تبعاً لاعتبارات مذهبية أو عرقية، فقد تأثر أيضاً بخمسة عوامل على الأقل هي:

1 ــ كونها أول تجربة ديمقراطية في البحرين، فقد شعر الناس أنه يتوجب إعطائها فرصة للنجاح.

2 ــ بالرغم من تركيبة المناصفة للمجلس التأسيسي، فقد شعر الكثيرون بضرورة الاستماع إلى المعارضة المتحكمة بالنظام في المجلس على الأقل.

3 ــ إن المرشحين للمجلس التأسيسي، وبغض النظر عن كفاءاتهم، هم مواطنون مخلصون مما يعني أنه يتوقع من التجربة أن تضيف عناصر جيدة إلى المشهد السياسي(22).

4 ــ هناك عنصر آخر أسهم في ارتفاع نسبة المقترعين وهو أن جميع المرشحين عارضوا انسحاب كتلة الشهابي من الانتخابات، واعتبروها سلبية وغير مثمرة.

5 ــ هناك سبب آخر وهو الخوف من إقدام الحكومة على إجراءات بحق من لم يشاركوا في الانتخابات، حيث اقدمت الحكومة على ختم جوازات الناخبين(خخ).

وترتب على الانتخابات أن معظم الفائزين هم من الشباب الشيعة(دد) ومتعلمين نوعاً ما(ذذ)، ويمكننا الاستنتاج باطمئنان إن أولئك الذين جرى

خ خ ــ كان يمكن تبرير ذلك بأثر رجعي لو أن الاقبال على الانتخابات كان ضيئلاً لكن الاقبال الكثيف على الانتخابات يبطل مثل هذه الادعاء.

د د ــ كان أحد عشر عضواً من بين أعضاء المجلس التأسيسي من هم دون سن 39، وتجدر الاشارة إلى أن 80 % من السكان هم من هذه الفئة العمرية.

ذذ ــ من بين أعضاء المجلس التأسيسي فقد كان ثمانية خريجي الجامعات واثنان حاصلان على الدبلوم.

انتخابهم يمثلون الطيف السكاني للبحرين. يظهر الجدول (رقم 7-1) والجدول (رقم 7-2) إن مجموع المرشحين الـ59 في 19 دائرة انتخابية، ترشح 33 منهم في دائرة مكتظة السكان ومرتفعة الوعي السياسي (الدائرتين الأولى والثانية في المنامة والدائرة التاسعة في المحرق). إن تعدد المرشحين في هذه الدوائر الثلاث والتوجهات المذهبية في التصويت وخصوصاً في الدائرتين الأولى والثانية قد خلق ترقباً شديداً مما حفز الناخبين للتصويت، وقد سجلت الدوائر الثلاث هذه أعلى نسبة تصويت بلغت 91 % في الأولى و 90% في الثانية و90% في التاسعة. كما سجلت الدوائر الثلاث المذكورة أعلى عدد من الناخبين المسجلين وهم على التوالي 1732 في الأولى و 1531 في الثانية و1640 في التاسعة.

شمل المرشحون الثمانية في الدائرة الأولى شيعي ليبرالي صيدلاني (ضمن قائمة الشملان) وشيعي محافظ (مدرس متقاعد) وتاجر ذا تعليم جامعي وعقاري وصحفي وتاجرين ورجل دين كبير السن.

وكشفت نتائج التصويت عن مفاجئتين وهما، انتصار المدرس المتقاعد الشيعي (العريض بـ662 من 1585 أصوات) والفشل الذريع لصحفي مثقف ومؤهل (المردي حيث نال 171 صوتاً)، أما النجاح المتقدم للجشي بـ885 صوت فقد كان متوقعاً. وكشف نجاح العريض عن تبعثر أصوات السنة، في حين إن تكتل أصوات الشيعة دل على استقطابات طائفية فعلية لم يعترف بها المرشحون ظاهرياً(رر).

هناك أسباب عديدة أسهمت في هزيمة محمود المردي ومن بينها ما يلي:

1 ـ ترشح في دائرة لا يسكن فيها(زز).

ررـ حتى المرشح الليبرالي الشيعي رسول الجشي استخدم المآتم (الحسينية) للحصول على اصوات الشيعة في حملته الانتخابية، والكتلة الشيعية هي التي أوصلت العريض إلى النصر.

ززـ كان يقطن في الدائرة الثالثة (السلمانية).

2 ـــ لم يتوجه طائفياً، بل ركز في حملته الانتخابية على قضايا الناس.

3 ـــ رغم كون المردي في وضع جيد أيديولوجياً كبرجوازي وطني، فلم تكن الانتماءات الأيدلوجية قادرة على صد رياح الطائفية.

أما بالنسبة لهزيمة رجل الأعمال المثقف حسن زين العابدين والذي حصل على 336 صوتاً فهناك تفسيران لذلك:

* كان معروفا ضمن شريحة محددة فقط، حصل من خلالها على الاصوات، في الدائرة الاولى(س س).

* دعت ملصقاته إلى دعم (المرشح الجامعي)، مما تسبب في إبرازه كمتعالي على الناس، مما أثر في رفضه من قبل الناخبين. ويمكن معرفة الأثر المدمر لمثل هذه الدعاية عندما ندرك انه فيما بين عام 1950 حيث أول خريج بحريني وعام 1970 لم يكن في البلاد سوى 300 خريجاً جامعياً.

شكل فشل حميد صنقور في الدائرة الثانية (344 صوتاً من 1378) مفاجأة كبيرة. أما نجاح العليوات (841 صوتاً) والماحوزي (451 صوتاً) فقد أكد أهمية الاستقطاب الطائفي والاتجاه المحافظ على حساب الوطنية وقد أسهم هذا العامل أيضاً في هزيمة محمد خليفات في الدائرة الثانية عشر (323 صوتاً من 1458 صوتاً)، حيث ترشح في هذه الدائرة أربعة مرشحين شيعة، فخسرت وهزمت توجهات خليفات الليبرالية الداعية لاحترام الحريات الأساسية وحق المرأة في التصويت وإصلاح الحكومة(ش ش)، بينما دعم المخلصون الشيعة منافسه ملا حسن زين الدين، حيث اكتسح الملا الشيعي المحافظ منافسيه وحصل على 596 صوتاً.

س س ـــ أتت معظم الاصوات لصالحه ممن يعتبرون أنفسهم الهولة وهم العرب الذين استقروا على الشاطئ الغربي لفارس خلال القرن السابع ثم عادوا مرة أخرى إلى الشاطئ العربي من الخليج.

ش ش ـــ أنظر تصريحه في صحيفة الاضواء بتاريخ 26 أكتوبر 1972. ص 2ـــ3 و16.

أما النصر الحاسم لجاسم مراد التاجر الثري في الدائرة السابعة بحصوله على 648 صوتاً من 1069 صوتاً فيعكس أساساً شعبية الرجل ذاته. فقد عاشت عائلة مراد أساساً في المحرق وكان مراد نشطاً دائماً في القضايا التي تهم الأهالي وكان سخياً في التبرعات للأهالي، وأظهر اهتماماً لمشاكل المواطن العادي. أما منافسه، صقر الزياني، الذي هزم هزيمة شنيعة بحصوله على 260 صوتاً فقط، فقد كان قاضياً معيناً حتى استقالته ليتفرغ للانتخابات(ص ص).

إن فوز عبدالعزيز الشملان في الدائرة الثامنة بـ 716 صوتاً من 1041 صوتاً كان متوقعاً أصلاً، خصوصاً عندما انسحب علي ربيعة عضو كتلة الشهابي المدعوم عمالياً ويسارياً من السباق. إن اسم الشملان وتاريخه الوطني وتضحياته الشخصية كونه منفياً إلى سنت هيلانة عام 1956، أسهمت كلها في فوزه. وقد جرى انتخابه نائباً لرئيس المجلس التأسيسي.

أما في الدائرة التاسعة، فقد كان متوقعاً أن ينجح علي سيار وتأكد فوزه بعد انسحاب هشام الشهابي من السباق، ونال سيار 841 صوتاً من 1472 صوتاً، مما يعكس دعماً قوياً له. لقد جرى توقيف صحيفته الأسبوعية لمدة شهرين بأمر حكومي في الفترة ما بين سبتمبر ونوفمبر. أما المرشح الآخر والذي كان متوقعاً فوزه لكنه فشل مع ذلك فهو علي راشد الأمين وحصل على 377 صوتاً فقط، وهناك سببين لذلك أولهما هو كونه حديث السكن في دائرته التاسعة حيث معظم أقاربه، كما لم يخض الحملة الانتخابية بحيوية وحماس، وبالتالي فقد الاندفاع والأمل.

يمكن من أجل فهم المغزى الإحصائي لنتائج الانتخابات للمجلس التأسيسي ونسبة المشاركة المرتفعة في الإطار الديمغرافي من خلال جدول

ص ص ـــ فمثلاً كان نادي الجزيرة في الدائرة السابعة بالمحرق يلقى دعماً مالياً منتظماً من مراد. بالنسبة للزياني فقد أعيد تعيينه كقاضي في المحكمة الصغرى في 3 ديسمبر 1972، دولة البحرين، الجريدة الرسمية، 4 يناير 1973.

7-3. ونسجل هنا الملاحظة الأولى وهي أن قانون انتخابات المجلس التأسيسي قد حصر التصويت بالرجال البحرينيين الذين لا تقل أعمارهم عن 20 عاما في يوم التصويت (المادة 1). وكان لهذه المادة تأثير مباشر على مشاركة النساء والمجنسين حديثاً وأفراد الشرطة والقوات المسلحة، حيث يظهر جدول (رقم 7-3) حقائق مهمة، لعل الأبرز فيها هو أن التوجه للديمقراطية من خلال المجلس التأسيسي المنتخب محصور بتصويت 10% فقط من السكان، مما يعني أن شريحة صغيرة من السكان فقط معنية بالعملية الديمقراطية، مما يترتب عليه إضعاف شرعية نظام النخبة حيث تستمر أسرة آل خليفة في لعب دور المسيطر عليه.

وهناك ملاحظة أخيرة، حاولت الحكومة دائماً المحافظة عليها، وهي أنه في ضوء العدد الاكبر من الشيعة الذي جرى انتخابهم، فقد صرح رئيس الوزراء أنه سيجري تعديل الاختلال من خلال التعيين. لذا فان الثمانية الذين جرى تعيينهم كانوا ثلاثة شيعة وهم (إبراهيم العريض وصادق البحارنه ومحمد حسن ديواني)، وخمسة من السنة، وأصبح أعضاء المجلس 17 شيعياً و13 سنياً، لكن إذا أضفنا لهم أعضاء مجلس الوزراء وهم 4 شيعة و8 سنة، وهم حكماً أعضاء في المجلس يصبح لدينا 21 شيعة و21 سنة ومجموعهم 42 عضواً. (أنظر جدول رقم 7-4)

هؤلاء هم (الاباء المؤسسون) لتجربة البحرين الدستورية الحديثة(ض ض).

جدول رقم 7 – 1

قائمة المرشحين للمجلس التأسيسي

رقم الدائرة	مجموع	أصوات
المنامة/1	**1585**	
رسول الجشي		**885**
عبدالحميد العريض		**662**
حسن محمد زين العابدين		**336**
محمد يوسف محمود		**315**
محمد عبدالله الزامل		**211**
محمود محمد المردي		**171**
خليفة غانم الرميحي		**165**
محمد صالح العباسي		**134**
المنامة/2	**1378**	
عبدالكريم علي العليوات		**841**

ض ض ـــ من المثير للاهتمام أن المجلس في جلسته الافتتاحية انتخب إبراهيم العريض كرئيس للمجلس وعبد العزيز الشملان كنائب للرئيس. ومن المعروف أن ابراهيم العريض هو شاعر وأديب وناقد ورجل معروف على نطاق العالم العربي. اما الشملان فهو شخصية وطنية سياسية وأحد قيادات هيئة الاتحاد الوطني في منتصف الخمسينات ومن أجل معرفة افضل بالهيئة، أنظر: عبد الرحمن الباكر من البحرين الى المنفى، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1965.

أما قاسم فخرو والذي انتخب كسكرتير للمجلس فهو خريج جامعة ورجل أعمال ناجح. وفي خطاب قبوله لانتخابه كسكرتير للمجلس قال قاسم فخرو أنه بانتخاب المجلس لهؤلاء الثلاثة لموقع القيادة، فانه بذلك يعترف بتقاليد البحرين الادبية والثقافية والتاريخ الطويل للنضال السياسي الشعب وللجيل الجديد من المتعلمين والمتخصصين (نقلا عن بث حي لاذاعة البحرين لحفل افتتاح المجلس التأسيسي) وتكمن المفارقة في أن الثلاثة والذين ترشحوا لانتخابات المجلس الوطني قد خسروا في تلك الانتخابات.

محمد سعيد جعفر الماحوزي		451
حميد علي صنقور		347
حسن عيسى الخياط		343
عبدالرسول الحلواجي		268
عبدالحسين محسن جواهري		207
عبدالمنعم علي كاظم		182
المنامة/3	**986**	
محمد حسن كمال الدين		869
حسين محمد اريان		177
المنامة/4	**619**	
قاسم أحمد فخرو		243
محمد عبدالله هرمس		173
حمد سلمان الزياني		134
يوسف زباري		65
المنامة/5		
علي صالح الصالح		
المنامة/6	–	
علي ابراهيم عبدالعال	–	
المحرق/7	**1069**	
جاسم محمد مراد		648
صقر محمد الزياني		260
أحمد سند محمد سند		142
خليل ابراهيم الدوي		119
المحرق/8	**1041**	
عبدالعزيز الشملان		716
جاسم منصور النايم		149

علي عبدالله كريمي		136
محمد حسن الحسن		40
المحرق/9	**1472**	
علي عبدالله سيار		841
خليفة عبدالله المناعي		452
حاجي ابراهيم حاجي		408
علي راشد الأمين		377
سبت سالم سبت		105
المحرق/ 10	**692**	
خليفة أحمد البنعلي		353
محمود ابراهيم المحمود		339
المحرق /11	**806**	
محمود عبدالله محمود السماهيجي		420
علي حسن ابراهيم		386
جدحفص/12	**1458**	
ملا حسن أحمد زين العابدين		596
محمد علي سالم خليفات		323
محمد علي العكري		273
عبدالله عيسى الزيرة		266
جدحفص/13		
عبدالله محمد المدني		
البديع/14	**1260**	
عيسى أحمد قاسم		984
جعفر علي الدرازي		215
محمد جعفر محسن العرب		61
دمستان/15	–	

محمد علي ضيف	–	
مدينة عيسى/16	**834**	
عبدالعزيز الراشد		**469**
يوسف سلمان كمال		**197**
فيصل عبدعلي العليوات		**168**
عالي/17	**1194**	
عبدالعزيز منصور العالي		**468**
يوسف شيخ محمد المبارك		**359**
ناصر محمد ناصر		**165**
سترة/18	**1194**	
حسن علي التوج		**1025**
حسن أحمد علي		**135**
شيخ علي يوسف الستري		**34**
الرفاع/19	–	
محمد حسن الفاضل	–	

جدول رقم 7-2

الأعضاء الفائزين للمجلس التأسيسي ودوائرهم الانتخابية

الدائرة	الأصوات المسجلة	الأصوات الفعلية	%	المرشحون	العمر	المذهب	التعليم	المهنة	أصوات المرشح
1	1732	1585	91	الجشي	38	شيعي	بكالوريوس	صيدلة	885
				العريض	50	شيعي	ابتدائي	مدرس	662
2	1531	1378	90	عليوات	43	شيعي	ثانوية	تاجر	841
				الماحوزي	32	شيعي	ثانوية	صيدلي	451
3	1211	986	83	كمال الدين	31	شيعي	بكالوريوس	مدرس	869
4	768	619	88	فخرو	46	سني	بكالوريوس	محاسب	243
5	تزكية			الصالح	30	شيعي	بكالوريوس	تاجر	-
6	تزكية			العالي	49	شيعي	ثانوية	مقاول	
7	1235	1069	87	مراد	41	سني	ثانوية	تاجر	648
8	1255	1041	83	الشملان	61	سني	ثانوي	تاجر	716
9	1640	1472	90	سيار	44	سني	ثانوي	صحفي	841
				المناعي	36	سني	ثانوي	تاجر	452
10	799	692	86	البنعلي	33	سني	بكالوريوس	محامي	353
11	900	806	89	السماهيجي	31	شيعي	بكالوريوس	مدرس	420
12	1566	1458	90	زين الدين	42	شيعي	رجل دين	—	596
13	تزكية			المدني	39	شيعي	بكالوريوس	مدرس	-
14	1449	1260	86	قاسم	32	شيعي	رجل دين		984
15	تزكية			آل ضيف	53	شيعي	رجل دين	تاجر	-
16	942	834	87	الراشد	35	سني	بكالوريوس	محامي	496
17	1024	992	97	العالي	40	شيعي	ابتدائي	مقاول	468
18	1316	1194	90	المتوج	38	شيعي	ثانوي	تاجر	1025
19	تزكية			الفاضل	47	سني	ثانوي	تاجر	-

جدول رقم 7-3 تحليل ديمغرافي للناخبين

مجموع السكان (1971)	
البحرينين	178793
النساء البحرينيات	88421
الرجال البحرينين	89772
ذكور دون سن 19	53248 (ب)
الرجال ممن هم في سن التصويت	36524
الذكور المستثين من التصويت (عسكريين)	2000 (ت)
الذكور المجنسين المستثنيين من التصويت	4000
الرجال ممن يحق لهم التصويت	30524
مجموع المسجلين للتصويت	22363
نسبة المسجلين من مجموع الناخبين المؤهلين	%73.2
مجموع الناخبين المسجلين في دوائر التزكية	4995
مجموع الناخبين المسجلين في باقي الدوائر	17368
مجموع الناخبين الفعليين	15385
نسبة الناخبين المسجلين	%88.5
نسبة الناخبين من مجوع السكان البحرينين	%8.6
نسبة الناخبين من مجموع سكان البحرين	%7.1

(أ) المصدر: دولة البحرين ، وزارة المالية والاقتصاد الوطني–الإحصاء السكاني لعام 1971

(ب)إن ما يزيد عن 50% من سكان البحرين هم دون التاسعة عشر، وعندما نحتسب البحرينيين فقط فهم يشكلون 60%

(ت) استناداً على تقديرات من وزارة الأعلام

جدول رقم 7-4

أعضاء المجلس التأسيسي

العضو	المذهب
الاعضاء المنتخبين	
1-رسول الجشي	شيعي
2-عبدالحميد العريض	شيعي
3-عبدالكريم العليوات	شيعي
4-محمد سيد جعفر الماحوزي	شيعي
5-محمد حسين كمال الدين	شيعي
6-قاسم أحمد فخرو	سني (سكرتير المجلس)
7-علي صالح الصالح	شيعي
8-علي إبراهيم عبد العال	شيعي
9-جاسم محمد مراد	سني
10-عبدالعزيز الشملان	سني(نائب رئيس المجلس)
11-علي عبدالله سيار	سني
12-خليفة عبدالله المناعي	سني
13-خليفة أحمد البنعلي	سني
14-محمد عبدالله السماهيجي	شيعي
15-ملا حسن زين العابدين	شيعي
16-عبدالله محمد المدني	شيعي
17-عيسى أحمد قاسم	شيعي
18-محمد على آل ضيف	شيعي
19-عبدالعزيز الراشد	سني
20-عبدالعزيز منصور العالي	شيعي
21-حسن علي المتوج	شيعي
22-محمد حسن الفاضل	سني

الاعضاء المعينون	
1-إبراهيم حسن كمال	سني
2-إبراهيم العريض	شيعي (رئيس المجلس)
3-أحمد علي كانو	سني
4-محمد حسن خليل ديواني	شيعي
5-محمد يوسف جلال	سني
6-طارق عبدالرحمن المؤيد	سني
7-صادق البحارنة	شيعي
8-راشد عبدالرحمن الزياني	سني

أعضاء مجلس الوزراء	
1-الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة (رئيس الوزراء)	سني
2-الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة (ولي العهد)	سني
3-الشيخ محمد بن مبارك آلخليفة (وزيرالخارجية والأعلام)	سني
4-الشيخ خالد بن محمد الخليفة (وزير العدل)	سني
5-الشيخ عبدالله بن خالد الخليفة (وزير البلديات والزراعة)	سني
6-الشيخ عبدالعزيز بن محمد الخليفة (وزير التعليم)	سني
7-الدكتور علي فخرو (وزير الصحة)	سني
8-محمد أحمد العلوي (وزير المالية والاقتصاد)	شيعي
9-يوسف أحمد الشيراوي (وزير التنمية)	سني
10-إبراهيم حميدان (وزير العمل والشؤون الاجتماعية)	شيعي
11-الدكتور حسين البحارنة (وزير الشؤون القانونية)	شيعي
12-جواد سالم العريض (وزير الدولة)	شيعي

الفصل الثامن: الاستنتاج:

نحو نموذج فاعل للمدينية القبلية

يتوجب على أي محاولة لتطوير نموذج في علم الاجتماع أن تأخذ في اعتبارها ثلاثة عناصر على الأقل: المكونات الحقيقية الممثلة في النموذج، ومكونات النموذج ذاته ودرجة العلاقة السببية ما بين الواقع والتمثيل. فإذا لم يتم تضمين هذه العوامل بطريقة صحيحة مقاربة لبعضها البعض وللنظام الذي جرى تصميمه نظريا ليعكسها والذي تعتمد عليه التغيرات المستقبلية المتوقعة ضمن النظام، فان أي محاولة لبناء النموذج لن تحقق نتيجة مثمرة.

في هذه الحالة، يتوجب على عالم الاجتماع أن يمزج بين الفوضى الناجمة عن النظام الجاري دراسته وعملية التسييس النظري، والذي يفترض أن يضعه النموذج موضع الحراك.

إن الاعتبار الأساسي في بناء النموذج هو التعريف اللغوي لكلمة نموذج، حيث إن التعريف الدقيق لهذه الفكرة قد تسبب كثيراً في انحراف علماء الاجتماع الذين استخدموا هذا المنهج. وبشكل محدد فإنه يتوجب على علماء الاجتماع أن يحددوا النموذج بمفردات المجتمع الذي يتعاملون معه، حيث يستخدمه الاقتصاديون تعبيراً عن الإنتاج، وعلماء السياسة تعبيراً عن الوحدة السياسية ــ القبيلة، مدينة أو ولاية[أ].

أ ــ من أجل الاطلاع على مناقشات مثيرة للنماذج واستخدامها في العلوم الاجتماعية راجع

Irving Louis Horowitz, Three Worlds of Development, The Theory of Internatonal Stratification, 2nd ed. (New York: Oxford University .Press, 1972), pp. 271-283.

من هنا فان أي شخص يحاول بناء نموذج ممثل لواقع معين يتوجب عليه تحديد مفهومه للنموذج وماذا يتوقع أن ينجز.

هناك عنصر آخر يجب أخذه بعين الاعتبار في بناء النموذج. فبشكل عام، يعتبر النموذج في علم الاجتماع إما نمطي أو وصفي. وللنموذج النمطي الأولوية في تمثيله الأفضل للمجتمع الجيد، وليس أي مجتمع. ذلك يعني إن القدرات المتوقعة لهذه النماذج مندمجة في رؤية واضع النموذج لمثالية معينة، وليس في وظيفة النموذج ذاته. فمثلاً الملك الفيلسوف لدى أفلاطون لا يمثل فقط رأس الدولة، بل هو المؤهل الوحيد الذي يمكنه تمثيل المجتمع.

أما النموذج الوصفي فهو يصف واقعاً معيناً يستخدمه كموضوع للتحليل. إضافة إلى ذلك فعندما يتوقع تغييرات مستقبلية ضمن هذا الواقع، فإن قيمة النموذج محايدة، وينمو التوقع المستقبلي في النموذج الوصفي إلى دفع الأمور باتجاه إنساني كلما أمكن بدلا من المستحيل. إن القيمة المستقبلية في هذا النموذج تكمن في قدراته على الحد من صدمة المفاجئات.

وحيث أن كلا من النمونجين النمطي والوصفي مصممان ليتجاوزا الواقع فإنهما مصممان على أساس التطبيع على وقائع مماثلة، لذا يتوجب على عالم الاجتماع في البداية وضع المنطلقات الفلسفية لنمونجه[ب].

عند اختبارنا للصفات العامة للبلدان النامية وجميع العوامل التي تحدد تصنيفها في مجموعات ورغم إن الدول القبلية المستقلة حديثاً في الخليج، لا

ب ـــ عرف البروفيسور هورفيتس النماذج الثلاثة في علم الاجتماع علىالنحو التالي: نموذج كالمجتمع ذاته، وكهدف استراتيجي، وكنموذج نظري. وبالنسبة للمجتمع، فان النموذج يشير إلى " كيف تشكل العالم"، أما بالنسبة للاستراتيجي، فان النموذج يشير "كيف يسير المرء لقولبة العالم" اما النظري، فإن النموذج يؤكد "كيف يمكن للتفسيرات حول المتغيرات أن تحصل بالشكل الامثل". المرجع السابق، ص 271.

تنتمي للعالم الثالث، فانه يمكن اعتبار الدول الخليجية مجموعة فرعية لها صفاتها الخاصة. إن عوامل هذه البلدان مثل الثقافة الإسلامية وتاريخ هذه الدول ونظام الحكومة القبلي وتطورها عبر قرون، والدعائم الثيوقراطية للحكم القبلي، والتركيبة الديمغرافية والاقتصاد المستند إلى النفط، قد أسهمت جميعاً في خصوصية مجموعة الدول الصغيرة هذه. والتي تتكون من الكويت وقطر واتحاد الإمارات والبحرين.

إن بعض الصفات التي تميز دول الخليج تشمل ما يلي:

1 ــ تحكم جميع الدول عائلات قوية، والتي هي العشيرة المتطورة لقبيلة تقليدية.

2 ــ تسيطر على الحكم العائلات الحاكمة والتي تتخذ أهم القرارات بدون مشاركة شعبية في عملية اتخاذ القرار.

3 ــ في جميع هذه الدول القبلية، فان العائلات الحاكمة تتلمس طريقها بحذر لنوع من المشاركة الشعبية في الحكومة. لكن جميع هذه العائلات الحاكمة أوضحت بجلاء لشعوبها بأن المشاركة الشعبية هي امتداد لمفهوم الشورى الإسلامي. وإذا ترجمنا ذلك إلى لغة الواقع فان ذلك يعني إن الحكم ليس ملزماً بأي قرار أو توجيه صادر عن المجالس الاستشارية.

4 ــ تركزت التحركات التي أقدمت عليها الأسر الحاكمة في هذه الدول باتجاه المشاركة الشعبية على الإعداد لوثيقة دستورية، تقرها أولاً الأسرة الحاكمة وبعدها تقدم إلى نوع ما من المجلس التمثيلي، يطلق عليه عادة المجلس التأسيسي.

5 ــ إن دول الخليج الجديدة أقرب ديمغرافياً وادارياً وجغرافياً الى نمط الدولة التقليدية منه إلى الدولة الحديثة او دولة الأمة، خصوصاً كما تعرف في قانون الأمم. لكنه وفي كل من هذه الدول، فقد أظهرت الأسر الحاكمة

قدراً من المرونة والرغبة في تحول دول شاطئ الخليج إلى كيانات حديثة وتتطلع إلى نموذج الدولة الأمة.

6 ــ من الناحية الاقتصادية فإن دول الخليج منغمسة في عملية نشطة للتنمية. ورغم عدم امتلاكها لخطة تنمية علمية بعيدة المدى، فان حكومات هذه الدول بنت لنفسها صورة الحداثة للمجتمع الجديد الجاري بناؤه. وقد ساعدت الثروة المتأتية من النفط هذه الدول بالمضي قدماً في عملية تحول مادية لمجتمعاتهم القبلية، وبالتالي تمهيد الأرض لتحديث اجتماعي ونفسي وتنظيمي.

يمكن هنا إيراد ملاحظتين في ضوء الصفات السابقة. أولاً: خصوصية الخليج كمنطقة فرعية في النظام السياسي الدولي وخصوصاً تلك المتعلقة بدراسات العالم الثالث، حيث تغري دول الخليج الباحثين الأكاديميين بالدراسة. إن إمكانية أن تفتح مثل هذه الدراسة الجامعية آفاقا جديدة يشكل سبباً كافياً للقيام بدراسة أكاديمية مستقلة.

أما الملاحظة الثانية فهي أن النموذج والمنهج ومحاولات التنظير والتي ابتدعها علماء الاجتماع خلال العقدين الماضيين لوصف التطورات الحالية والمستقبلية في العالم الثالث، هي محدودة الاستخدام عندما يتم تطبيقها على دويلات الخليج الجديدة، فهذه المناهج تلائم منطقة الخليج منطقياً، ومن هنا تنبع الحاجة إلى محاولات لتنظير جديد لبناء النموذج الملائم للخليج.

أضحى ممكناً اكتشاف نموذج جديد يلائم واقع الخليج. ويتوجب أن يكون هذا النموذج الجديد نموذج المدينية القبلية. ويمكن أن يعرف هذا النموذج في هذا الإطار بأنه مجموعة مترابطة من الوظائف لها قدرة تنبؤية. من الناحية الفلسفية فان هذا النموذج لا هو نمطي ولا وصفي. وأنه مصمم لكي يمثل الواقع الجديد والتنبؤ بالتحولات المستقبلية. كما أنه مصمم

ليؤدي وظيفة مما يجعل ممكناً اختبار احتمال مختلف الفرضيات في النظرية السياسية مقابل المعطيات الرقمية[1].

يجب الاعتراف في النهاية أنه في هذه الرحلة الصعبة ونظراً للحاجة إلى المزيد من البحوث فإن نموذج المدينية القبلية لا يعدو كونه الافراز والحصيلة للمجتمع القبلي التقليدي مع الحداثة. وقد برهنت عملية التمدين في الخليج بأنها عملية طويلة تعتمد أساساً على عامل أساسي، هو التحول النفسي من ثقافة القبيلة الى التنظيمات المنتمية إلى القرن العشرين بما يتضمنه ذلك من إدخال المبادئ الاسلامية من الشريعة والشورى لتشكل أحد مكونات الديمقراطية السياسية.

وهذا الكتاب، كما أشير إلى ذلك في المقدمة، دراسة حالة البحرين ــ مجتمع في طور التكون، وهذه الدراسة من خلال تحليلها للعوامل المختلفة للنظام السياسي في البحرين، اقترحت نموذج القبيلة المدينية. والطموح أن يكون هذا النموذج قادراً على الامتداد لبقية دول الخليج سيكون باعثاً للاندهاش، ومبعث هذا الاندهاش سيضاف بالبرهنة على امكانية تفاعل المجتمعات القبلية العشائرية والتحديث. وبالتالي فان نموذج المدينية القبلية سيكون التوصيف للنتائج المنبثقة عن هذه العملية: المجتمعات الخليجية الجديدة.

خاتمة

التطورات السياسية التي حصلت في البحرين بعد كتابة هذا الكتاب قد أكدت على الخيط الذي أشارت إليه الدراسة: التوتر بين القبلية التقليدية المستندة على حكم العائلة والمشاركة الشعبية المعتمدة على التمثيل والكفاءة وشفافية الحكومة. لقد تم انتخاب أعضاء المجلس الوطني في ديسمبر 1973، واستمر عملهم طيلة أقل من عامين. وكنتيجة للصراع المستمر بين المجلس الوطني والحكومة، فان أمير البحرين، وبناء على مقترحات أخيه رئيس الوزراء، أصدر أمراً في السادس والعشرين من اغسطس 1975، بحل المجلس الوطني فوراً، وللدفاع عن هذه الخطوة، فإن الاسرة الحاكمة قالت بأن هناك بعض العناصر في المجلس الوطني، اليساريين على الاقل، قد سدوا كافة المنافذ للتعاون بين الحكومة والمجلس. وفي تصريحه للصحافة قال رئيس الوزراء بأن المجلس الوطني قد عرقل تطور البلاد في المناقشات العقيمة.

والأزمة الدستورية التي تفاقمت بحل المجلس الوطني تشير إلى أنها أعمق من أية مسألة خلافية بين رئيس الوزراء وأعضاء الكتلة اليسارية حول قضايا تشريعية محددة، إن الازمة، كما تشير إلى ذلك محتويات الكتاب، تنطلق أساساً من مسألة دمقرطة النظام. فقد منح المجلس الوطني فرصة المنتدى الشعبي لأول مرة في تاريخ البحرين بالانتخابات الشعبية

المباشرة لانتقاد النهج الاقتصادي والسياسي والمجتمعي الذي تسير عليه الحكومة، وبالرغم من أن هذه الانتقادات كانت محصنة بالدستور الجديد، والحريات الفردية خارج المجلس، فيما يتعلق بحرية الصحافة والتعبير والتنظيم والاجتماع، لكنها مقيدة بالقوانين غير الدستورية السابقة. وفي الحقيقة فان مشروع الحكومة المتمثل في قانون الامن العام هو الذي بلور الصراع، وعندما أيقنت حكومة خليفة بأنها لن تضمن الحصول على الاصوات الكافية لتمرير القانون في المجلس، قاطعت الجلسات، وحرمت المجلس من المناقشة وقادته إلى قرار الحل. ومنذ أن تم حل المجلس الوطني عام 1975 وحالة الطوارئ مفروضة على البلاد[ت].

ت ــــ من أجل استعراض خاتمة الصراع الذي انتهى بحل المجلس الوطني، أنظر:

الاضواء (البحرين)، مايو ــــ يوليو 1975.

صدى الاسبوع (البحرين)، مايو ــــ يوليو 1975.

الطليعة (الكويت)، مايو ــــ أغسطس 1975.

المواقف (البحرين)، مايو- أغسطس 1975.

ومحاضر اجتماعات المجلس الوطني (البحرين)، مايو- يونيو 1975

هوامش الفصل الاول:

المقدمة

1. Lucian W. Pye, "Transitional Asia and the Dynamics of Nation Building," in Marian D. Irish, ed., *World Pressures on American Foreign Policy* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1964), pp. 154-171.

2. Gabriel A. Almond and James S.Coleman, eds., *The Politics of the Developing Areas* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1960). Page reference herein is made to the 1970 paperback edition.

3. Ibid., pp. 3-64.

4. Lucian W. Pye, ed., *Communication and Political Development* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1963),p. vii.

5. Leonard Binder et al., eds., *Crises and Sequences in PoliticalDevelopment* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1971),p. vii.

6. Ibid., p. 75.

7. Ibid., p. 77.

8. See State of Bahrain, Ministry of Finance and National Economy, *Statistical Abstract,* 1972, pp. 1 and 9. See also *Geology of the Arabian Peninsula: Bahrain* (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1967), p. El.

9. Memorandum No. 1, from the British Political Resident to the Ruler of Bahrain. *Memoranda Exchanged Between the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and the State of Bahrain Concerning the Termination of Special Treaty Relations Between Them.* Copy obtained from Bahrain's Ministry of Foreign Affairs.

10. Memorandum No. 2. Ibid.

11. United Nations Security Council, *Resolution* 287, 1970.

12. Article 33, section a.

13. Ibid., section e.

14. Ibid., section h.

15. Article 43.

هوامش الفصل الثاني:

التعليم والتطور السياسي للبحرين

1. James S. Coleman, ed., *Education and Political Development* (Princeton,N. J.: Princeton University Press, 1965), pp. vi, vii. Foreword by Lucian W. Pye. Page reference herein is made to the 1968 paperback edition.

2. Ministry of Education, State of Bahrain, *al-Ta'lim fi al-Bahrain: Waqi'uhu wa Mustaqbaluhu* [Education in Bahrain: Its Present and Future], 1972.

3. Ibid., pp. 2-4.

4. State of Bahrain, Ministry of Education, *Educational Statistics,* 1971-1972, 1973, p.41.

5. Ibid., pp. 10-12.

6. State of Bahrain, Ministry of Finance and National Economy, *Statistical Abstract,* 1972,p. 31.

7. *al-Adwa,* 28 September 1972, pp. 2-4.

8. Government of Bahrain, Department of Education, *Primary School Curricula,* 1969,p. 5.

9. Ibid., p. 21.

10. Ibid., 'pp. 23-24.

11. Ibid., pp. 75-76.

12. Muhammad Ahmad Jad al-Mawla et al., *al-Bidaya fi al-Tahajji wa al-Mutala'a* [Elementary Spelling and Reading] vol. I, (Cairo, Egypt: Dar al-Ma'arif, 1972).

13. Ibid.

14. Muhammad Ahmad Jad al-Mawla et al., *al Bidaya fi al-Tahajji wa al-Mutala'a* [Elementary Spelling and Reading] vol. II, (Cairo, Egypt: Dar al-Ma'arif, 1972).

15. Rida al-Musawi et al., *al-Qira'a al-'Arabiyya al-Haditha* [Modern Arabic Reader], Third Grade (Manama, Bahrain: Ministry of Education, 1967), p. 8.

16. Rida al-Musawi et al., *al-Qira'a al-'Arabiyya al-Haditha* [Modern Arabic Reader], Fourth Grade (Manama, Bahrain: Ministry of Education, 1966), p. 9.

17.Ibid., p. 38.

18. La'ali' A. Zayani, "English Supplementary Reading for the First Intermediate Class of Bahrain," unpublished M.A. thesis (Beirut, Lebanon: American University, 1971), pp. 29-37.

19. Ibid., p.30.

هوامش الفصل الثالث:

التواصلات والمجتمعية السياسية: دور الأندية والصحافة

1. Lucian W. Pye, ed., *Communication and Political Development* (Princeton, N.J. : Princeton University Press, 1963),pp. 38-42.

2. Personal interview, 19 October 1972.

3. United Nations Security Council, *Resolution* 287 1970; especially *Report of the Personal Representative of the Secretary-General Charge of the Good Offices Mission, Bahrain (S/9772).*

4. Charles Belgrave, *Personal Column,* 2nd ed. (Beirut, Lebanon: Librairie du Liban, 1972),p. 144.

5. *Basic Law,* article 5.

6. Ibid., articles 3 and 4.

7. See interview by Mohammad Qasim al-Shirawi with members of Alumni Club in *al-Adwa',* 2 March 1972, pp. 6-9 and 14.

8. *Constitution,* article 4.

9. Ibid., article 2.

10. Ibid., part 11.

11. Ibid., part I.

12. *Basic Law,* article 3.

13. Ibid., article 2.

14. Ibid., article 7.

15. Ibid., articles 2-6.

16. *Constitution,* articles 8-14.

17. Ibid., article 2.

18. Ibid., article 7.

19. Ibid., article 2.

20. Pye, *Communications and Political Development,* pp. 3-11.

21. Ibid., pp. 7-8.

22. Constitutional Assembly, *Minutes,* 16th session, 17 February 1973. 23. Ibid.

24. Ibid.

25. Personal interview, 23 October 1972.

26. Personal interview, 25 September 1972.

هوامش الفصل الرابع:

العمل والتطور السياسي

1. Irving Louis Horowitz, Three *Worlds of Development: The Theory and Practice of International Stratification,* 2nd ed. (New York: Oxford University Press, 1972), pp. 190-191.

2 . Ibid, p.101.

3. Charles Belgrave, *Personal Column,* 2nd ed. (Beirut, Lebanon: Librairie du Liban, 1972), pp. 84-85.

4. Abd al-Rahman al-Bakir, *Min al-Bahrain ila al-Manfa* [From Bahrain to Exile] (Beirut, Lebanon: Maktabat al-Haya, 1965), pp. 75-80.

5. Ibid., pp.80-305. See also, Belgrave, *Personal Column,* pp. 207- 233.

6. Government of Bahrain, *The Bahrain Labor Ordinance,* 1957,3rd ed. (Manama, Bahrain: Oriental Printing Press, n.d.).

7. *al-Tali'a,* 29 April 1972, pp. 22-23.

8. Ibid.

9. Section 43.

10. Section 44.

11. Section 45.

12. *Sada al-'Usbu',* 14 March 1973, p.5.

13. Ibid.

14. Ibid.

15. *al-Tali'a,* 3 June 1972, p. 16.

16. State of Bahrain, Ministry of Labor and Social Affairs, *Manpower Requirements and Employment in Bahrain* (31January 1972), p. 11, known hereafter as the *Manpower Memorandum.*

17. Ibid., pp. 1-2.

18. *Manpower Memorandum,* p. 9.

19. State of Bahrain, *Official Gazette,* 18 January 1968, p. 3.

20. State of Bahrain, Ministry of Labor and Social Affairs, *Manpower Memorandum,* p.13.

21. Ibid., p. 14.

22. *Sada al-'Usbu',* 11 January 1972, p. 6.

23. 1. William Zartman et al., "An Economic Indicator of Socio-Political Unrest," *International Journal of Middle East Studies,* October 1971, pp. 293-310.

هوامش الفصل الخامس:

السياسة الخارجية والتنمية السياسية

1. See Saudi Arabia, *Statistical Abstract,* 1972 and The Bahrain Petroleum Company, *Annual Report,* 1971.

2. The Bahrain Petroleum Company (BAPCO), *Annual Report,* 1971, pp. 4-7.

3. David Easton, *A Framework for Political Analysis* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, Inc., 1965), pp. 103-117.

4. State of Bahrain, *Official Gazette,* 19 August 1971, pp. 3-5.

5. State of Bahrain, Ministry of Information, *Huna al-Bahrain,* December 1971, p. 3.

6. State of Bahrain, Ministry of Information, *Akhbar al-Bahrain,* 18 December 1972, pp. 2-3.

7. State of Bahrain, *Official Gazette* 16 January 1969, p. 3.

8. Ibid.

9. State of Bahrain, *Official Gazette,* 2 September 1971, p. 3.

10. United Nations Security Council, *Resolution* 287, 1970; especially *Report of the Personal Representative of the Secretary-General in Charge of the Good Offices Mission, Bahrain* (S/9772).

11. *Akhbar al-Bahrain,* 19 March 1973, pp. 1-2.

12. *Al-Tali'a* (Kuwait), 26 June 1971,p. 7.

13. *Sada al-'Usbu',* 7 December 1971, pp. 12-14.

14. *A Treaty of Friendship Between Bahrain and the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland,* signed in Bahrain on 15 August 1971.(Copy obtained from the government of Bahrain.)

15. Personal interview, 28 October 1972.

16. Personal interview, 27 January 1973.

17. *Sada al-'Usbu',* 11 January 1972, p.7.

18. Ibid.

19. *Sada al-'Usbu',* 22 August 1973, p. 15.

20. Ibid.

هوامش الفصل السادس:

نحو بنية ديمقراطية: المجلس التأسيسي

1. State of Bahrain, Ministry of Information, *Huna ai-Bahrain,* December 1971, p. 3.

2. See *al-Adwa'* , February-April 1972.

3. *al-Adwa',* 3 February 1972, pp. 3-5.

4. Ibid.

5. Ibid.

6. Ibid.

7. *al-Adwa',* 10 February 1972, pp. 3-5.

8. Ibid.

9. Ibid.

10. *al-Adwa',* 17 February 1972, pp. 3-5.

11. Ibid.

12. Ibid.

13. 2 March 1972, pp. 6-9 and 14.

14. *al-Adwa',* 2 March 1972, pp. 6-9.

15. Ibid.

16. *al-Adwa',* 9 March 1972, pp. 4-6.

17. Ibid.

18. *al-Adwa,* , 22 April 1972, pp. 4-5.

19. Ibid.

20. Ibid.

21. Ibid.

22. *Sada al-'Usbu',* 23 May 1972, pp. 4-5. See also 30 May 1972, p. 5.

23. State of Bahrain, *Official Gazette,* 20 June 1972, pp. 3-8.

24. State of Bahrain, *Official Gazette,* 19July 1972, pp. 11-15.

25. Ibid., article 1, section 6.

26: State of Kuwait, *Dastur Dawlat al-Kuwayt wa Qanun al-'Intikhab* [Constitution of Kuwait and the Election Law] (Kuwait: Kuwait Government Press, 1962).

27. Personal interview, 23 September 1972.

28. Personal interview, 9 October 1972.

29. Personal interview, 10 October 1972.

30. Two personal interviews, 27 September and 5 October 1972.

31. Personal interview, 23 September 1972.

32. Personal interview, 21 September 1972.

33. Personal interview, 18 September 1972.

34. Personal interview, 19 October 1972.

هوامش الفصل السابع :

أول انتخابات وطنية وتشكيل المجلس التأسيسي

1. Personal interview, 29 October 1972.

2. State of Bahrain, *Official Gazette,* 22 April 1965, pp. 3- 4.

3. Ibid., p. 3.

4. Ibid., p.4.

5. Ibid.

6. *al-Adwa',* 23 November 1972,pp. 4-5.

7. Ibid., p. 5.

8. See comments by Mahmud al-Mardi, prominent candidate and journalist, in *al-Siyasa,* 29 November 1972, pp. 1, 5, and 11. .

9. *al-Adwa',* 7 September 1972, p.8.

10. *Sada al-'Usbu',* 5 September 1972, pp. 18-19.

11. *al-Adwa',* 21 September 1972, p. 13.

12. *al-Adwa',* 18 October 1972, p. 12.

13. *al-Adwa',* 23 November 1972, p. 3.

14. PFLO-Bahrain branch, statement issued in August 1972.

15. Salim al-Lozi, *Rasasatan fi al-Khalij* [Two Bullets in the Gulf] (Beirut: Mu'assasat al-Hawadith, 1971), p. 80.

16. *al-Adwa',* October and November 1972.

17. *al-Adwa',* 18 October 1972, pp.4-5.

18. Ibid., p. 5. .

19. *al-Adwa',* 26 October 1972, pp. 2-3.

20. *al-Adwa'*, 2 November 1972, p. 22.
21. *al-Adwa'*, 23 November 1972, V.19.
22. *Sada al-'Usbu'*, 5 December 1972.

هوامش الفصل الثامن: الاستنتاج:

نحو نموذج فاعل للمدينية القبلية

1. Gabriel A. Almond and James S. Coleman, eds., *The Politics of the Developing Areas* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1960), p.59.

Bibliography

General Works on Bahrain and the Gulf

Abd al-Karim, Ibrahim. *al-Bahrain wa Ahhammiyyatuha Bayna al-Imarat al-'Arabiyya* [Bahrain and Its Importance Among the Arab Amirates]. Beirut, Lebanon: Matabi' Dar al-'Ilm li al-Malayin, 1970.

al-Ansari, Muhammad Jabir. *Lamahat min al-Khalij al'Arabi* [Glimpses from the Arabian Gulf]. Manama, Bahrain: al-Sharika ai-'Arabiyya lial-Wikalat wa al-Tawzi', 1970.

Anthony, John Duke. *Arab States of the Lower Gulf: People, Politics, Petroleum.* Washington, D.C.: The Middle East Institute, 1975.

al-Baharna, Husayn M. *The Legal Status of the Arabian Gulf States: A Study of Their Treaty Relations and Their International Problems.* Manchester, England: Manchester University Press, 1968.

al-Bakir, 'Abd al-Rahman. *Min al-Bahrain ila al-Manfa* [From Bahrain to Exile]. Beirut: Dar Maktabat al-Haya, 1965.

Belgrave, Charles. *Personal Column.* 2nd ed. Beirut, Lebanon: Librairie du Liban, 1972.

Belgrave, James H.D. *Welcome to Bahrain.* 8th ed. Manama, Bahrain: The Augustan Press, 1973.

Busch Briton Cooper. *Britain and the Persian Gulf,* 1894-1914.Berkeley, California: University of California Press, 1967.

---- *Britain, India and the Arabs,* 1914-1921. Berkeley, California: University of California Press, 1971.

al-Falaki, Yusuf(pseudonym). *Qadiyyat al-Bahrain* [The Case of Bahrain].Bahrain: no publisher, no date.

Hawley, Donald. *The Trucial States.* New York: Twayne Publishers, Inc.,1971.

Kelly, J.B. *Britain and the Persian Gulf, 1795-1880.* London: Oxford University Press, 1968.

Koury, Enver M. *Oil and Geopolitics in the Persian Gulf Area: A Center of Power.* Beirut, Lebanon: Catholic Press, 1973.

al-Lawzi, Salim. *Rasasatan fi al-Khalij* [Two Bullets in the Gulf]. Beirut, Lebanon: Manshurat al-Hawadith, 1971.

al-Madani, Salah, and Karim 'Ali al-'Urayyid. *Min Turath al-Bahrain al-Sha'bi* [Bahrain's Folklore Heritage]. Beirut, Lebanon: Matba'at Samya, 1972.

Nakhleh, Emile A. *Arab-American Relations in the Persian Gulf,* Washington, D.C.: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1975.

.---- *The United States and Saudi Arabia: A Policy Analysis,* Washington, D.C.: American Enterprise Institute for Public Policy Re.' search, 1975.

Nanu, John. *Ittihad al-Imarat al-'Arabiyya* [Federation of Arab Emirates]. Beirut: Dar al-T'lam al-'Arabi, 1971.

Popular Front for the Liberation of Oman and the Arabian Gulf. Statements on the Elections and al-Majlis al-Ta'sisi in Bahrain, August, October, November 1972, and January 1973.

Rafi', Abd al-Rahman. *Aghani al-Bihar al-Arba' a* (Songs of the Four Seas]. Beirut, Lebanon: Dar al-'Awda, 1970 (Poetry)..

.----- *Qasa'id Sha'biyya* (Popular Poems]. 2nd ed. Manama, Bahrain: al-Sharika al-'Arabiyya, 1972.

Ramazani, Rouhallah K. *The Persian Gulf: Iran's Role.* Charlottesville, Virginia: University Press of Virginia, 1972.

al-Rayyis, Riyad Najib. *Sira' al-Wahat wa al-Naft: Humum al-Khalij al-'Arabi Bayna* 1968-1971(Struggle of Oases and Oil: Troubles of the Arabian Gulf, 1968-1971].Beirut, Lebanon: al-Nahar Press, 1973.

Rida, 'Adil. *'Uman wa al-Khalij: Qadaya wa Munaqashat* (Oman and the Gulf: Issues and Debates]. Cairo, Egypt: Dar al-Kitab al-'Arabi, 1969.

Sadik, M.T., and W.P. Snavely. *Bahrain, Qatar, and the United Arab Emirates.* Lexington, Massachusetts: Lexington Books, D.C. Heath and Company, 1972.

al-Ta'rif bi al-Haraka al- Adahiyya al-Jadida fi al-Bahrain (The Contemporary Literary Movement in Bahrain]. Manama, Bahrain: Society of Writers; 1973.

United Nations, *Bahrain.* Beirut, Lebanon: UNESOB, July 1972. Prepared by a United Nations Inter-Disciplinary Reconnaissance Mission of the United Nations Economic and Social Office in Beirut.

Wilson, Arnold T. *The Persian. Gulf.* London: Allen and Unwin, Ltd., 1954.

World Energy Demands and the Middle East. Washington, D.C.: The Middle East Institute, 1972. Record of the 26th Annual Conference, 24-30 September 1972.

Zayani, Amal Ibrahim. "al-Bahrain min al-Himaya ila al-Istiqlal," (Bahrain from Protection to Independence]. M.A. thesis, University of Cairo, 1972.

Periodicals and Newspapers

al-Adwa' [Lights]. Bahrain weekly. 1965-75.

al-Anwar [Lights]. Beirut, June 1970. A special issue on Bahrain.

al-Ayyam [The Times]. Kuwait, 15 December 1971. A special issue on Bahrain.

"Bahrain," *The Arab Directory.* 23rd ed. Beirut, Lebanon, 1970-71, pp. 1-64.

Bahrain Chamber of Commerce and Industry. *al-Hayat al-Tijariyya* [Commercial Life] Bahrain monthly. 1971 and 1972. The December issue is a special annual issue.

The Guardian. London, 15 December 1972. A special report on Bahrain.

Middle East Sketch. Beirut weekly. 15 December 1972. A special issue on Bahrain. Also the 2 February 1973 and 16 March 1973 issues have featured articles on oil and the Gulf.

al-Mawaqif [Positions]. Bahrain Weekly. 1974-75.

al-Nahar [Today]. Beirut, June 1970. A special issue on Bahrain.

"Patterns and Progress in the Middle East," *'Alam al-Tijara* [Commerce World]. Beirut, August-September 1972. A special supplement.

Sada al-'Usbu' [Echo of the Week]. Bahrain weekly. 1969-1975. Publica-tioninterrupted between 19 September 1972 and 5 November 1972 under an official order by the government of Bahrain and between 14July and 25 October 1975.

Sawt al-Bahrain [Voice of Bahrain]. Bahrain weekly. 1952-55.

State of Bahrain, Ministry of Information. *Akhbar al-Bahrain* [Bahrain News]. Weekly. 1972-73.

----- *al-Bahrain al-Yom* [Bahrain Today]. Weekly. 1972-73. Formerly known as *Huna al-Bahrain.* December 1972 was a special issue.

-----. *Huna al-Bahrain* [Bahrain Calling]. December 1971. A special issue.

al.'Usbu' al-'Arabi [Arab Week]. Beirut weekly. 2 April 1973. A special issue on oil and the Gulf.

Adelman, M.A. "Is the Oil Shortage Real? Oil Companies as OPEC Tax Collectors'," *Foreign Policy,* Winter 1972-73, pp. 69-107.

Akins, James E. "The Oil Crisis: This Time the Wolf is Here," *Foreign Affairs,* April 1973, pp. 462-490.

Berry, John A. "Oil and Soviet Policy in the Middle East," *The Middle East Journal,* Spring 1972,pp. 149-160.

Brewer, William D. "Yesterday and Tomorrow in the Persian Gulf," *The Middle East Journal,* Spring 1969,pp. 149-158.

Holden, David. "The Persian Gulf: After the British Raj," *Foreign Affairs,* July 1971, pp. 721-735. .

Hurewitz, J.C. "The Persian Gulf: British Withdrawal and Western Security," *The Annals,* May 1972,pp. 106-115.

"The Gulf States, "*The Middle East and North Africa,* 1971-1972.18th ed. London: Europa Publications, 1972.

Sayigh, Yusif A. "Problems and Prospects of Development in the Arabian Peninsula," *International Journal of Middle East Studies,* January 1971,pp. 40-53.

Thoman, Roy E. "The Persian Gulf Region"' *Current History,* January 1971,pp. 38-50.

Specific Sources on Bahrain

Annuals

Government of Bahrain. *Annual Report for Years* 1966-1969.

----- *Official Gazette.* 1955-75.

----- Finance Department. *Statistical Abstract.1967-69.*

----- *Budget.* 1970.

----- *The Fourth Population Census of Bahrain.* 1969.

State of Bahrain. *Official Gazette.* 1972, 1973.

State of Bahrain, Ministry of Finance and National Economy. *State Budget.* 1971-74.

----- *Statistical Abstract.* ,1971-74.

----- *Statistics of the Population Census.* 1971.

Clubs

Alumni Club. *By-Laws as Amended.* No date.

Bahrain Club. *Basic Law.* 2nd ed. 1949.

----- *Revised Basic Law.* No date.

Government of Bahrain. *The Bahrain Licensing of Societies and Clubs Ordinance-1959.*

----- *The Exhibition of Plays, Theatrical Shows and Musical Perfor mances Ordinances-1960.*

Jam'iyyat Awal al-Nisa'iyya. *Constitution.* 1969.

Jam'iyyat Nahdat Fatat al-Bahrain. *Basic Law.* No date.

Jam'iyyat Ri'ayat al-Tifl wa al-'Umuma. *Basic Law.* 1961.
----- *Bayan Mujaz* [Brief Report]. No date.
al-Jazira Club. *Basic Law.* No date.
al-'Uruba Club. *The Constitution.* 1960.
'Usrat al-'Udaba' wa al-Kuttab fi al-Bahrain. *Dustur* [Constitution]. 1969.
----- *al-Nahj al-Fikri* [Intellectual Program]. 1970.

Decrees and Laws

Government of Bahrain. *Bahraini Citizenship Law-1963.*
------ *Press Law-1965.*
------ *The Code of Criminal Procedure.* 1966.
.Administrative *Organization of the State.* Decrees No. 1,2,3,19. January 1970..
------*Decree No. 5 for 1970-Concerning the Establishment of a Legal Committee for the Council of State.* 4 March 1970.
------ *Law No. 7 for 1970-Concerning the Temporary Law for Land Development.* 8 July 1970.
------ *Law No. 16 for 1971-Extension of the Temporary Law for Land Development.*
------. *Decree No. 7 for 1971-Bahrain Agrees to Adhere to the Geneva Agreements of 1949.* 14 April 1971.
------ *Decree No. 13 for 1971-Concerning the Organization of the Judiciary.* 7 August 1971.
State of Bahrain. *Declaration of Independence by the Ruler of Bahrain.* 14 August 1971..
------ *Decree No. 1-Concerning the Political Organization of the State of Bahrain.* 15 August 1971.
------ *Decree No. 2-Concerning the Political Organization of the State of Bahrain.* 15August 1971.

-----*Notices Exchanged Between the United Kingdom and the State of Bahrain Concerning the Termination of Special Treaty Relations BetweenThem. 15 August 1971.*

------ *A Treaty of Friendship Between Great Britain and the State of Bahrain. 15 August 1971.*

------. *Decree* No. *11-Concerning the Establishment and Organization of a Legal Affairs Department. 22 April 1972.*

------. *Intikhabat al-Majlis al-Ta'sisi-al-Marasim wa al-Ahkam* [Elections to the Constitutional Assembly]. July 1972. .

------. Legal Affairs Department. *A List of Laws, Decrees, Orders and Decisions,* 1969-1972. 1973.

State of Kuwait. *Constitution of the State of Kuwait and the Law of Election.* 1962.

United Nations Security Council. *Report of the Personal Representative of the Secretary General in Charge of the Good Offices Mission, Bahrain.* S/9772. 30 April 1970.

------ *Resolution 287 (1970).*

Education

al-Hamir, 'Abdal-Malik. *Development of Education in Bahrain, 1940-1965.* Manama, Bahrain: Oriental Press, 1969.

Mertz, Robert A. *Education and Manpower in the Arabian Gulf.* 1972. A study prepared for American Friends *of* the Middle East, Washington, D.C. Chapter I is on Bahrain.

Government of Bahrain, Department of Education. *Manahij al-Dirasa lial-Marhala al-Ibtida'iyya* [Grade School Curricula, Grades 1-6]. 1969.
------. *Manahij al-Dirasa fi al-Madaris ai-'l' dadiyya* [Junior High School Curricula, Grades 7-8]. 1966-67.
------ *Manahij al-Dirasa fi al-Marhala al-Thanawiyya al-'Amma* [Public High School Curricula]. 1969.
------.*Manahij al-Dirasa li al-Marhala al-Thanawiyya al-Tijariyya* [Trade High School Curricula]. 1969.
-------. *Manahij al-Ma'ahid al-'Ulya li al-Mu'allimin wa al-Mu'allimat* [Curricula for Male and Female Teachers Institutes]. 1969.
------ *Names of Bahraini Graduates of Foreign Universities and Institutes of Higher Learning, 1950-1970.* 1970 (est. date).
------ *Recommendations of the UNESCO Experts Concerning the Developmen tof Education in Bahrain,* 1970,(est date).
-------- A *Report on Public Education in Bahrain.* Presented to the Arab Organization for Education in Cairo. 1971.
al-Sa'di, Wafiq, et al. *Mabadi' al-' Ulum* wa *al-Tarbiya al-Sihhiyya* [Elementary Science and Hygiene]. Third-Sixth Grades. 1970.
------ *al-'Ulum al-'Amma* wa *al-Sihha* [General Science and Hygiene]. First and Second Intermediate. 1969.,.
State of Bahrain, Ministry of Education. *al-Bidaya* fi *al-Tahajji* wa *al-Mutala'a* [Introduction to Spelling and Reading]. I, H. First and Second Grades. Cairo, Egypt: Dar al-Ma'arif, 1972.

----- *al-Bilad* wa *al-Nas* [The Country and the People]. Fifth Grade. 1969.

------ *Educational Statistics,* 1961-1971.

----- *Educational Statistics,* 1971-1972.

------- *al-Jughrafya al-Khalifiyya* [Geography]. Fourth Grade. 1970.

------ *al-Jughrafya al-Khalifiyya* [Geography]. Sixth Grade. 1965.

------ *al-Qira'a al-'Arabiyya al-Jadida* [New Arabic Reading]. I, II, III, IV. Third-Sixth Grades. 1970.

----- *al-Qisas al-Tarikhiyya* [Stories from History]. Fourth Grade.1970.

---- *al-Ta'lim fi ai-Bahrain:* Waqi'uhu wa *Mustaqbaluhu* [Education in Bahrain: Its Present and Future]. A report presented by the Bahraini delegation to the Conference of Arab Ministers of Education held in San'a, Yemen, 23-20 December 1972.

------ *Tarikh al-'Arab fi al-Jahiliyya* wa *al-Islam* [History of the Arabs in the Age *of* Ignorance and Early Islam]. Fifth Grade. 1970.

------ *al-Tarikh al-Islami* [Islamic History]. Sixth Grade. 1970.

Zayani, La'ali' A. "English Supplementary Reading for the First Inter-mediate Class of Bahrain. "M.A. thesis, American University of Beirut, 1971.

Foreign Trade

State of Bahrain, Ministry *of* Finance and National Economy. *Foreign Trade, Bahrain Imports and Exports.* 1969-74.

Industry

The Bahrain Petrolenm Company. *Annual Report. 1969-1972.*

Government of Bahrain, Department of Development and Engineering Services. *Draft Report on the Feasibility of Alternative Power and Water Production Plants.* November 1970. Prepared by Preece, Cardew & Rider, Consulting Engineers, Sussex, England.

------ Ibid. Figures and Tables.

State of Bahrain, Ministry of Finance and National Economy. *Incentives for Industrial Investment.* 1972.A two-page mimeographed sheet.

Labor

Aluminum Bahrain (ALBA). *Minutes of the Meetings of Discussion Groups.* Monthly reports beginning in April 1972.

------ *Some Facts and Figures.* 1972.A special mimeographed report. Government of Bahrain. *The Bahrain Employed Persons Compensation Ordinance,* 1957. As amended.

------ *The Bahrain Labor Ordinance,* 1957. As amended.

State of Bahrain, Ministry of Labor and Social Affairs. *Manpower Requirements and Employment in Bahrain.* 1972.A special mimeographed memorandum.

Selected Readings in Comparative Politics

Almlond, Gabriel A., and James S. Coleman, ed. *The Politics of the Developing Areas.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1960.

Apter, David E. *ThePolitics of Modernization* . Chicago:The University of Chicago Press, 1965.

Binder, Leonard et al. *Crises and Sequences in Political Development*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1971.

Coleman, James A. ed. *Education and Political Development.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1965.

Easton, David. *A Framework for Political Analysis.* Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, Inc., 1965.

Horowitz, Irving Louis. *Three Worlds of Development* .2nd ed. New York: Oxford University Press, 1972.

Jalee, Pierre. *The Pillage of the Third World.* New York: Modern Reader, 1968.

------ *The Third World in World Economy.* New York: Modern Reader.1969.

LaPalombara, Joseph, ed. *Bureaucracy .and Political Development.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1963.

LaPalombara, Joseph, and Myron Weiner, eds. *Political Parties and Polit-ical Development.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1966.

Macridis, Roy C., and Bernard E. Brown. *Comparative Politics: Notes and Readings.* 4th ed. Homewood, Illinois: The Dorsey Press, 1972.

Mayer, Lawrence C. *Comparative Political Inquiry: A Methodological Survey.* Homewood,' Illinois: The Dorsey Press, 1972.

Pye, Lucian W. "*Transitional Asia and the Dynamics of Nation Building*" in Marian D..Irish, ed., *World Pressures on Foreign Policy.* Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, Inc., 1964.

------ ed. *Communication and Political Development.* Princeton, N.J.:Princeton University Press, 1963. Pye, Lucian W., and Sidney Verba, Eds. *Political Culture and Political Development.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1965.

Tachau, Frank, ed. *The Developing Nations: What Path to Modernization?* New York: Dodd, Mead and Company, 1972.

Ward, Robert E., and Dankwart A. Rustow, eds. *Political Modernization in Japan and Turkey.* Princeton, N.J. :Princeton University Press, 1964.